لقاءات غير علنية بين الرئيس وياسين سعيد نعمان وعبدالوهاب الآنسي

مخاوف من تفجر أزمة داخل المعارضة بسبب إقصاء لجنة الـ200

تأجيل الانتخابات النيابية عدة أشهر بضمانات غربية للمشترك

■ "النداء":

لجنة الـ200 المكلفة بالإعداد والتهيئة للحوار الوطني طبقاً لاتفاق 17 يوليو، تواجه خطراً وجودياً يهدد بزوالها!

في أغسطس الماضي تم اصطفاء 30 عضواً من اللجنة لأداء وظيفتها، ثم انحسر قوام لجنة المصطفين إلى 16 عضواً، والأسبوع الماضي بات مصير الحوار الوطني في قبضة 4 أشخاص هم عبدالوهاب الآنسي أمين عام الإصلاح، وياسين سعيد نعمان أمين عام الاشتراكي (من طرف المعارضة)، وعبد ربه منصور هادي نائب الرئيس، وعبدالكريم الإرياني مستشار الرئيس، من طرف المؤتمر الشعبي، وهؤلاء هم هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية المشتركة، التي اعتذر محمد سالم باسندوة عن المشاركة فيها، ويحضر ياسين سعيد نعمان بدلاً منه، وعلى الأرجح لأهمية مشاركة الحزب الاشتراكي في اجتماعاتها التي تدور بعيداً عن وسائل الإعلام.

والثابت أن لجنة الـ200 باتت بعد 3 أشهر من تشكيلها منزوعة الوظيفة. وفي أحسن الأحوال فإنها إذا التأمت قريباً حسبما هو مقرر، فللمصادقة على نتائج اللجنة الرباعية، التي ما تزال تعمل باعتبارها هيئة رئاسة.

هيئة الرئاسة التقت الرئيس مرتين خلال الأيام الماضية. وحسب مصدر خاص، فإن الرئيس علي عبدالله صالح أبلغ الهيئة تحفظه على لجنة الـ200، مفضلاً أن تتولى الهيئة التهيئة والإعداد للحوار، وبما يساعد على تجاوز عقبتي الزمن والتعقيدات المترتبة على القوام الواسع للجنة الـ200.

المصدر عزا رغبة الرئيس في حصر مهمة التهيئة في الهيئة إلى اعتبار شخصي يتعلق بدور الشيخ حميد بن عبدالله الأحمر في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني (المشكلة من المشترك وحزب التجمع

التتمة في الصفحة 4

راقب ممثلك في مجلس النواب وتواصل معه

مرصد البرلمان اليمني www.ypwatch.org

● تقارير يومية ودورية ● استطلاعات راي ● موسوعة تشريعية..

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 17 ذو القعدة 1431هـ الموافق 25 اكتوبر 2010 العدد (253) Mon. 17/11/1431 - 25 October 2010 70 ريالاً 16 صفحة

حربيتان تحلقان في سماء الصعيد، وانقسامات قبلية على الأرض

اجتماعات مكثفة في منزل محافظ شبوة لإقناع القبائل بضربة جوية وشيكة

● مديرية الصعيد بشبوة

■ شفيع العبد

يبدو أن الطائرات الحربية اليمنية استكثرت على سماء مديرية الصعيد بمحافظة شبوة، الهدوء التام الذي نعمت به منذ أسبوعين تقريباً، حيث لم يعد يسمع أصوات لطائرات الاستخبارات الأمريكية التي ظلت تمخر سماءها منذ ما بعد منتصف العام الماضي، إلا أن الطائرات الحربية اليمنية عاودت طلعاتها الجوية قبيل ظهر السبت الماضي، حيث شوهدت "مروحية" وأخرى "ميج"!

هدوء مؤقت في السماء، لكن ما يدور على الأرض عكس ذلك تماماً، حيث تشهد عاصمة المحافظة عتق لقاءات مكثفة واجتماعات متواصلة للقيادات المحلية والعسكرية والأمنية بمشاركة أبناء المديرية المرسلين

التتمة في الصفحة 4

إخفاق مكلّل بتقرير الأداء الحكومي وهجوم على المعارضة

عمال مصافي عدن يواجهون الخذلان منذ 20 عاماً

جامعة الإيمان تستأثر بأوقاف إب والأطفال المعاقون بلا مدرسة

السياسي عبدالقادر سعيد الذي لم يُنصف

هاشميون آخرون قالوا إن المجلس مبني على التمييز العنصري

الأمن يطوق اجتماعاً تحضيرياً لمجلس التضامن الهاشمي ويمنع المشاركين من المغادرة لأكثر من ساعة

نفى الشيخ عبدالله منصور بن عمر الشريف، أن يكون الهاشميون الذين شاركوا في اجتماع اللجنة التحضيرية لمجلس السلم والتضامن الاجتماعي الهاشمي، مساء الجمعة الفائتة، قد تعرضوا للإهانات على أيدي قوات الأمن، التي طوقت مقر الاجتماع في قاعة لؤلؤة الروضة بصنعاء، ومنعت نحو 300 هاشمي من مغادرتها لأكثر من ساعة.

وقال الشريف الذي يشغل موقع أمين السر في اللجنة التحضيرية وناطقها الرسمي، لـ"النداء" إن قوات الأمن سدت بأطقمها العسكرية، المنافذ المؤدية من وإلى قاعة الاجتماع، بعد أن كان الاجتماع قد أنهى أعماله بنجاح.

وفيما أكد أن قوات الأمن منعت المشاركين من مغادرة القاعة لأكثر من ساعة، كإجراء برره المسؤولون الأمنيون بعدم حصول الاجتماع على إذن مسبق من الداخلية، قال إن الحضور الأمني المكثف، لم يقم بإهانة أحد من المشاركين، كما تناقلت بعض وسائل الإعلام.

وأفاد الشريف بأن قيادة اللجنة التحضيرية، تعاملت مع الإجراء الأمني بقدر عال من الحكمة، تحاشياً للمهاترات غير المجدية، مشيراً إلى أن الاجتماع الذي ضم في صفوفه مشائخ وعلماء وقادة عسكريين ومسؤولين في الدولة، اختار مشاركوه 10 أشخاص للذهاب إلى الداخلية، لإنهاء الموقف على نحو ودي.

وفيما قال لـ"النداء" أشخاص شاركوا في الاجتماع (طلبوا عدم ذكر أسمائهم) إن عناصر الأمن

التتمة في الصفحة 4

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي

رعاية السائح الضيف واجب .. ومسؤولية دينية وأخلاقية حث عليها ديننا الحنيف

www.yementourism.com

اليمن من أسوأ 10 دول تقيد حرية الصحافة وتضطهد الصحافيين

■ "النداء":

يستمر تقهقر تصنيف اليمن في قائمة الدول التي تنتهك الحريات الصحفية وتمارس التقييد أو الاضطهاد على الصحفيين.

فقد حققت مؤخرا مستويات متقدمة في ذيل قائمة الدول الأكثر استبدادية حيال ذلك، بانضمامها إلى خانة الدول الأكثر قمعاً في العالم لمهمة الصحفيين وحرية الصحافة.

ووفقاً لتصنيف عالمي طرحته منظمة مراسلون بلا حدود الأربعاء الماضي، جاءت اليمن ضمن الدول الـ10 الأخيرة من بين 178دولة، وكثالث دولة عربية بالإضافة إلى سوريا والسودان.

قال التصنيف إن الدول الـ10 التي تذيلت قائمة حرية الصحافة للعام الجاري 2010 "تتميز باضطهاد الصحافة والافتقار الكامل للإعلام"، مشيرا إلى أنها تشهد "تقلص مساحة حرية الصحافة إلى حد كبير، ولا تزال عمليات الاحتجاز التعسفي مستمرة تمامًا والتعذيب".

وبحسب التصنيف تراجعت اليمن إلى الترتيب الـ170 بين 178، بعد أن كان ترتيبها العام الماضي 167.

منظمة مراسلون بلا حدود حذرت بشدة من تدهور حرية الصحافة في هذه الدول خلال العام 2010، معتبرة أن هذا التوجّه لا يبشر بالخير للعام 2011. كما أعربت عن قلقها إزاء ضعف حماية مصادر المعلومات الصحفية، وتزايد اقتصار ملكية الإعلام على فئات محدودة، وضغط السلطات الأمنية والقضائية على الصحفيين.

وكان الأمين العام لهذه المنظمة الدولية جان فرانسوا جوليار، وصف الدول الـ10 التي تحتل ذيل القائمة بأنها دول "ليس من السهل العمل فيها كصحافي". ثم تابع -خلال مؤتمر صحفي عقده للإعلان عن التصنيف: "وللأسف، ما من مؤشر يدل على وجود أي تحسّن في معظم البلدان الاستبدادية".

في هذا التصنيف العالمي حصل لبنان على أفضل تصنيف بين البلدان العربية، إذ احتل المرتبة 78، وتلته عربيًا الكويت في المركز 87، وحصلت مصر على المرتبة 127، في حين جاءت السعودية في المركز 157، أما العراق فقد تقدم 15 مرتبة إلى المركز 130 نظرًا إلى تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد.

في حين سجل التصنيف تراجعا في مرتبة كل من المغرب وتونس بسبب الأحكام التعسفية ضد الصحفيين والقمع التلقائي للآراء المعارضة.

محاكمة عبدالإله حيدر غداً في المحكمة الجزائية

● حيدر

تعقد غدا الثلاثاء في المحكمة الجزائية المتخصصة أولى جلسات محاكمة الصحفي والمحلل في شؤون القاعدة عبدالإله حيدر شائع، الذي اعتقله الأمن القومي مساء السادس من رمضان 16 أغسطس الماضي، وتم اقتياده إلى سجن المخابرات وإخفاؤه لنحو شهر وتعذيبه، إضافة إلى اثنين آخرين هما عبدالكريم الشامي ورسام الكاريكاتير كمال شرف الذي أطلق سراحه مؤخراً.

النيابة الجزائية وجهت إلى حيدر تهمة التحريض على اغتيال الرئيس ونجله، والانتماء إلى تنظيم القاعدة، وتقديم العون الإعلامي لقياداتها، بالإضافة إلى تجنيد شباب للتنظيم.

نقابة الصحافيين اليمنيين دعت كافة أعضائها لحضور جلسة محاكمة الزميل حيدر والتضامن معه، موضحة أنه سيمثل من دون محامين، كون المحامين الذين كانوا يترافعون عنه أمام النيابة، يقاطعون المحكمة الجزائية المتخصصة باعتبارها محكمة لا توفر ضمانات للعدالة المنصفة.

وأكدت النقابة أن محاكمة حيدر في ظروف استثنائية لا تلبي شروط المحاكمة العادلة، في حين جددت مطالبتها بالإفراج عنه كونه يعاني من وضع صحي متدهور.

إلى ذلك، تعقد اليوم الاثنين في المركز اليمني للحقوق الإنسان بصنعاء، ندوة تضامنية مع حيدر تحت عنوان "اعتقال عبدالإله حيدر شائع مطلب أمريكي أم قرار سياسي؟"، حيث ستقدم خلالها مجموعة من الأوراق: محمد ناجي علاو – منسق منظمة هود- عن الوضع القانوني للقضية، والصحفي أحمد الزرقة "مستقبل الصحافة اليمنية في ظل الانتهاكات". كما سيتحدث عن دور الأحزاب والتنظيمات السياسية في قضية اعتقال حيدر، الدكتور محمد صالح القباطي، الناطق الرسمي لأحزاب المشترك، وأيضا الناشط الحقوقي علي حسين الديلمي، رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، الذي سيتناول أبعاد هذه القضية على حرية الرأي والتعبير.

وطاقم "الجزيرة" يتعرض للاعتداء في عدن

● البكاري

تعرض طاقم قناة الجزيرة، أمس، للاعتداء وللاحتجاز التعسفي أثناء تأدية مهامه المهنية من قبل رجال الأمن في عدن، أثناء تغطية "الجزيرة" لمحاكمة المتهمين في تفجيرات عدن بداية الشهر الجاري.

وأفرجت السلطات الأمنية عن مراسل "الجزيرة" الزميل حمدي البكاري، ومصورها محمد السيد، بعد اعتقالهما لساعات، وتعرض مصور القناة للضرب، رغم أن القناة حائزة على إذن بتغطية المحاكمة.

وقالت "الجزيرة" نقلا عن شهود عيان إنه خلال اللحظة التي كان البكاري يقدم فيها خاتمة تقريره، اعتدى أفراد من الأمن على المصور محمد السيد وضربوه، في حين أشهر آخرون أسلحتهم في وجه الطاقم المتواجد، قبل أن يتم اقتياد الزميلين في سيارتي أمن إلى وجهة مجهولة.

لجنة الحريات بنقابة الصحافيين اليمنيين أدانت ما تعرض له طاقم "الجزيرة"، وطالبت الجهات المعنية بمحاسبة المتورطين في عملية الاعتداء والاحتجاز غير القانوني. كما استغربت اللجنة تعامل الأجهزة الأمنية مع وسائل الإعلام والصحفيين بهذه العدائية، مجددة مطالبتها بتوفير بيئة آمنة للعمل الإعلامي والصحافي في اليمن.

لقاء رئيس الجمهورية بقيادة الغرفة التجارية يخرج بتشكيل لجنة لحل المشكله

تجار ينفذون إضرابات احتجاجية على ضريبة المبيعات

نفذ عدد من تجار الجملة والتجزئة بأمانة العاصمة الخميس الماضي إضراباً عن العمل احتجاجا على بدء تنفيذ الضريبة العامة على المبيعات.

وأغلق التجار محلاتهم في أسواق "باب السلام وشارع تعز وشارع جمال وشارع علي عبدالمغني وباب البلقة"، وامتد الإضراب إلى أسواق أخرى في العاصمة.

وبموازاة إضراب تجار صنعاء نفذ التجار في محافظتي تعز والحديدة إضراباً احتجاجياً مشابهاً للضغط على الحكومة للتراجع عن ضريبة المبيعات التي بدأ تنفيذها بنسبة 5% في الأسواق.

وحذر التجار من تدهور الأوضاع الاقتصادية جراء فرض مزيد من الضرائب على التجار. ويطالب التاجر عادل الدبعي الحكومة بالعمل على تخفيض الأسعار بدلا من فرض ضرائب تزيد من أعباء التجار وتنعكس سلبا على المواطن.

وقال مدير عام الغرفة التجارية بأمانة العاصمة محمد زيد في تصريح صحفي إن قرار الإضراب كان باجتهاد من الجمعية العمومية احتجاجا على آلية قانون المبيعات، مؤكدا استعداد التجار لدفع الضريبة.

وكشف محمد زيد عن إيقاف مصلحة الضرائب للأرقام الضريبية للتجار، مما أدى إلى حرمانهم من استيراد البضاعة، إضافة إلى تعرضهم لخسائر فادحة نتيجة تلف البضائع في المنافذ الجمركية وحرمانهم من مزاولة أعمالهم، وإحداث أضرار بالنشاط الاقتصادي.

وانتقد زيد قيام مصلحة الضرائب بذلك الإجراء، وقال: لدينا دعوى مرفوعة أمام المحكمة التجارية وسيصدر الحكم فيها في 29 ديسمبر، والمفترض ألا تقوم مصلحة الضرائب بإلزام التجار بالقانون كون القضية لا زالت منظورة أمام القضاء، مضيفا أن ما قامت به المصلحة غير قانوني ومخالف للدساتير والقوانين العالمية.

وأشار زيد إلى تصريح سابق لرئيس مصلحة الضرائب أحمد غالب بأن هناك ما يقارب 3 آلاف رقم ضريبي وهمي، حيث يمارسون أعمالهم بشكل طبيعي، ولم يكونوا خاضعين للضريبة.

من جانبه، يطالب تاجر الملابس في شارع جمال قيس العامري، الحكومة بإلغاء الضريبة أسوة بدول العالم، واعتبرها إحدى أدوات تنفير المستثمرين من البلد.

إلى ذلك التقى رئيس الجمهورية بقيادة الغرفة التجارية بأمانة العاصمة وعدد من التجار نهاية الأسبوع الماضي ، وتم إطلاعه على أسباب رفضهم لآلية قانون ضريبة المبيعات.

وقال نائب رئيس غرفة الأمانة محمد صلاح لـ"نيوزيمن": أنهم أطلعوا رئيس الجمهورية على ما يعانيه القطاع الخاص من تعسفات -حد قوله- من قبل مصلحة الضرائب.

وخرج اللقاء وفقا لصلاح على تشكيل لجنة برئاسة وزير الصناعة والتجارة ، ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس مصلحة الضرائب ورئيس اللجنة المالية بمجلس النواب ورئيس غرفة الأمانة لحل الإشكال القائم بين القطاع الخاص ومصلحة الضرائب بمبدأ" لا ضرر ولا ضرار".

يشار أنه منذ إصدار قانون ضريبة المبيعات في العام 2001، وبعد إجراء تعديلات عليه في العام 2005م، لا يزال الجدل دائر بين عدد من رموز القطاع الخاص، والحكومة، ممثلة في مصلحة الضرائب.

تتضمن فعاليات في مختلف مديريات المحافظة

مركز عاد ينظم زيارات إلى جمعيات الأطفال المعاقين بعدن

تحت شعار "نعم للدمج.. لا للإقصاء"، ينظم مركز عاد للطفولة والشباب، خلال الفترة من 20 إلى 30 أكتوبر الجاري، زيارات تتضمنها عدة فعاليات إلى دور وجمعيات ومراكز تعنى بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (توحد، صم وبكم، معاقين، مكفوفين) في مختلف مديريات محافظة عدن.

ودشن مركز عاد برنامج زياراته الأربعاء الماضي، بزيارة خاصة لجمعية رعاية وتأهيل الصم -روضة المنارة الدمجية- تدخل مبكر في مديرية المنصورة.

وقال عاد نعمان، رئيس المركز، إن الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يمثل تحديًا كبيرًا أمام المجتمع المحلي والدولي، ويتطلب توفير الكثير من المعلومات والبرامج والخطط والخدمات المؤسساتية لدمجهم في المجتمع ومساعدتهم على مواكبة التطور والنمو السريع والمتلاحق للمنظومة الحضارية تلبية لحقوقهم الطبيعية كالأسوياء من الأطفال.

وأضاف أن المركز من خلال اهتماماته وأهدافه يدعو إلى هدم ذلك الجدار الذي يقف كحاجز بين فئات الأطفال المختلفة في المجتمع، ويشجع من خلال أنشطته ثقافة التسامح والتعايش السلمي مع الآخر ودمجه في المجتمع وعدم إقصائه.

اشترط اتفاق تعاون مبدئي، وعقداً إضافياً وشريكاً حكومياً لبرامج الديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان والثقافة والإغاثة، وأنشطة سنوية بقيمة 250 ألف دولار، ورقابة على التقارير الإعلامية، وأخذ موافقة مسبقة للمنح، وعدم إجراء مسح ميداني أو إحصاءات دون إذن

مخاوف من تمرير مشروع قانون يفرض وصاية وزارة التخطيط على المنظمات الأجنبية ويحد من أنشطتها

■ "النداء" - سامي نعمان:

يثير مشروع قانون مقترح من وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتنظيم عمل المنظمات العربية والأجنبية غير الحكومية، قلقاً واسعاً لدى كثير من المنظمات الدولية والمحلية، وحكومات بعض الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة والمهتمة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإغاثة، بما يفرضه من قيود تحد من أنشطتها، وتمس استقلاليتها بشكل مباشر.

وقدم نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرحبي، مسودة مشروع القانون رقم 31 لسنة 2010 والخاص بتنظيم عمل المنظمات العربية والأجنبية غير الحكومية العاملة في اليمن. ويتضمن المشروع مواد تحد بشكل كبير من عمليات وأنشطة تلك المنظمات، بما يطلق من صلاحيات غير محددة لوزارة التخطيط في التأثير على أنشطة تلك المنظمات ومشاريعها وأهدافها.

واطلعت "النداء" على تحليل خاص لمقترح القانون، أجراه المركز الدولي للقانون غير النفعي، الذي يتخذ من واشنطن مقراً له، أبدى تخوفه من تحجيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية العاملة في اليمن بفعل هذا القانون، حال تم تمريره.

والمركز هو منظمة دولية تقدم مساعدة تقنية وبحوثاً وتعليماً لدعم تطوير القوانين الملائمة، والأنظمة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، في مختلف دول العالم، وقدم مساعدة في مشاريع إصلاح قوانين في أكثر من 100 دولة، بينها اليمن.

يشير المركز، في تحليله بتاريخ 5 أكتوبر الجاري، إلى أن مواد مشروع القانون المقترح تتعارض مع التشريعات المحلية، ومنها قانون الجمعيات والمؤسسات لعام 2001، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وغيرها من المواثيق التي صادقت عليها اليمن.

وبمقتضى مشروع القانون المقترح، يُحظر على المنظمات الأجنبية القيام بأية أنشطة في اليمن ما لم توقع "اتفاق تعاون" مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ويمنح المشروع الوزارة صلاحية مطلقة لرفض التوقيع على الاتفاق، بما قد يهدد استمرار عمل المنظمات الأجنبية، وهو الشرط الذي قد يكون له تأثير غير مناسب على الجماعات الناشطة في مجالات حقوق الإنسان.

وفقاً لتلك المسودة، فإن وزارة التخطيط لن توقع اتفاقية تعاون وستحظر نشاط أية منظمة أجنبية تنفذ أنشطة سنوية بأقل من 250 ألف دولار، باعتبارها غير مؤهلة، وبذلك فإن المشاريع الصغيرة مهما كانت مجدية، وبعثات المساعدة التقنية والفنية، وبعثات المساعدة التقنية، وحتى الزيارات البسيطة لجمع المعلومات بواسطة المنظمات الأجنبية، لن تكون متاحة، استناداً إلى مواد مشروع القانون.

وسيتعين على المنظمات العاملة في مجالات الديمقراطية والانتخابات، وحقوق الإنسان والثقافة، والعلوم، وتقديم المساعدات وقت الكوارث أو أية أنشطة أخرى، أن تبرم اتفاقية خاصة إضافية، وأن تكون مرتبطة بجهة حكومية لتنفيذ أنشطة ومهام في اليمن.

وهذا القرار لا يتضمن المعايير أو الإجراءات المتبعة لمنح هذه "الاتفاقات الخاصة"، ويبدو أنه يمنح مختلف الوكالات الحكومية صلاحيات غير محدودة لتقويض أنشطة الجماعات المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وغيرها من الفئات المتأثرة.

ويتجاوز مشروع القانون القيود المحجمة لنشاط المنظمات إلى إضفاء المزيد من الرقابة على حرية التعبير، إذ تطالب المنظمات الأجنبية بالحصول على موافقة الوزارة، قبل نشر أو إصدار مواد إعلامية أو تقارير متعلقة بأنشطتها، وهذا الشرط من شأنه أن يضيق الخناق على المنظمات التي تراقب وتتناول انتهاكات حقوق الإنسان والتستر على المعلومات التي يتكتم عليها المسؤولون الحكوميون.

ويحظر المشروع ممارسة المنظمات الأجنبية لأية أنشطة ذات طابع ديني أو سياسي، دون أن يوضح ويحدد طبيعة هذه الأنشطة، تاركاً الباب مشرعاً أمام إمكانية الحد من الأنشطة السياسية والخيرية للمنظمات الدينية.

ويشترط مشروع القانون على المنظمات الأجنبية التي تنفذ برامج في اليمن بتمويل خارجي، كالمنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، أن تحصل على موافقة الوزارة قبل الدخول في اتفاقات مع جهات داخل اليمن، وتركت صلاحية الوزارة مشرعة على قبول أو رفض أي عقود أو اتفاقات، فاتحة المجال أمام تدخل كبير في حقوق الأفراد المحليين والأجانب في التعاون مع بعضهم.

وإضافة لذلك، فلن يكون بمقدور أية منظمة أجنبية أن تنفذ أي مسح ميداني أو إحصاء دون تنسيق مسبق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وهذا الشرط يتيح للحكومة التدخل في مهام المنظمات الحقوقية والمنظمات الأخرى في العمل على جمع بيانات واقعية لتقديم تقارير مستقلة، أو تنفيذ مهام الرصد ومراقبة الانتهاكات.

وسيتم منع المنظمات غير الحكومية الأجنبية من "تنفيذ أي مسح ميداني أو إحصاءات" ما لم تكن منسقة مع الوزارة. وهذا التقييد تسمح بتدخل الحكومة في قدرة منظمات حقوق الإنسان وغيرها لجمع البيانات لإعداد تقارير مستقلة أو الرصد.

وتحذر المنظمات اليمنية غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان من أن القانون المقترح من نائب رئيس مجلس الوزراء (مشروع القانون رقم 31 لعام 2010) لتنظيم عمل المنظمات العربية غير الحكومية والأجنبية العاملة في الجمهورية اليمنية، والذي من الممكن أن يتم مصادقته وتنفيذه دون العودة إلى مجلس النواب، قد يتم إقراره مطلع الشهر القادم.

وعبر المركز عن تقديره لإتاحة الفرصة له للتعليق على مشروع القانون رقم 31 لسنة 2010 والمقترح من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مبديا سعادته بتوفير مرجعيات إضافية ومساعدة تقنية بما يسهم في مساعدة قادة المنظمات اليمنية والأجنبية والحكومة اليمنية.

والمركز هو منظمة دولية تقدم مساعدة تقنية وبحوثاً وتعليماً لدعم تطوير القوانين الملائمة، والأنظمة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، في مختلف دول العالم، وقدم مساعدة في مشاريع إصلاح قوانين في أكثر من 100 دولة، بينها اليمن والبحرين والعراق وأفغانستان وفلسطين. وعمل المركز بشكل كبير مع وزارة الخارجية الأمريكية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومعهد المجتمع المفتوح، والمؤسسات الخاصة، وعشرات الأفراد في داخل البلدان.

المتهمون في تفجيرات نادي الوحدة بعدن ينكرون التهم في أولى جلسات المحاكمة

■ عدن - فؤاد مسعد:

أنكر المتهمون في تفجيرات نادي الوحدة بعدن التهم التي وجهتها لهم النيابة في أولى جلسات محاكمتهم التي عقدتها المحكمة الجزائية المتخصصة بعدن أمس الأحد، حيث اتهمت النيابة 5 أشخاص بتفجير عبوتين ناسفتين في نادي الوحدة بمديرية الشيخ عثمان، منتصف الشهر الحالي، ما أدى لمقتل 4 وإصابة 17 آخرين بجروح، واتهم فيها كل من: فارس عبدالله صالح علي (متهم رئيس) وشقيقيه رائد وعلي، وحازم يحيى صالح ناجي، ومختار حسين محمد.

وفي الجلسة استمعت المحكمة لقرار الاتهام الذي تضمن اتهام الأول بإحداث انفجار في مقر النادي من خلال تفجير عبوتين ناسفتين نوع "تي إن تي"؛ الأولى بداخل النادي، والثانية عند بوابة النادي، بالإضافة إلى الشروع في تفجير محطة الهاشمي للمشتقات البترولية من خلال زرع نفس العبوة الناسفة في المحطة، وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص.

كما اتهمت النيابة كلا من رائد عبدالله صالح وعلي عبدالله صالح بمساعدة المتهم الأول في التفجيرات وإخفاء أدوات التفجير، فيما اتهم حازم يحيى صالح ناجي بمساعدة المتهم الأول وإخفائه بعد الحادثة (بالرغم من علمه أنه مطلوب أمنيا في محافظة الضالع)، واتهم مختار حسين محمد بإدخال المتهم الأول فندق قطر بدون بطاقة شخصية أو تقييد اسمه في سجل المعلومات اليومية قبل ارتكاب الجريمة. ومن جهتهم، أنكر المتهمون التهم المنسوبة إليهم، وطالبوا بنقلهم من سجن البحث الجنائي إلى السجن المركزي حتى يتسنى لهم الجلوس مع محاميهم.

وفي ختام الجلسة أقرت المحكمة تأجيل النظر في القضية إلى جلسة بعد غد الأربعاء، وذلك لإتاحة الفرصة لمحامي الدفاع الخاصين بالمتهمين للاطلاع على ملف القضية وتقديم الدفوع.

وكانت مصادر أمنية بعدن كشفت قبل أيام عن اعترافات خطيرة أدلى بها المتهم الرئيس أثناء التحقيق معه في النيابة. وبحسب تلك المصادر فإن المتهم اعترف بارتكابه الجريمة وأن العملية كان يشرف عليها قيادي بارز في الحراك الجنوبي. وتوقعت المصادر ذاتها أن يكشف المتهم عن اعترافات مماثلة في المحكمة، وهو ما لم يحدث في الجلسة، حيث أنكر المتهمون كافة التهم الموجهة إليهم في قرار الاتهام.

اعتصام لزملائه أمام إدارة الأمن

مجموعة مسلحة تختطف دكتوراً بجامعة تعز

■ رياض الأديب - "نيوزيمن":

اعتصم العشرات من أساتذة جامعة تعز، صباح أمس، أمام إدارة أمن تعز، على خلفية اختطاف مجموعة مسلحة من أبين زميلاً لهم.

وقال المعتصمون لمراسل "نيوزيمن" إن مجموعة مسلحة من أبين اختطفت عبدالباسط ردمان دكتور في قسم علوم القرآن بجامعة تعز، أثناء خروجه صباح أمس من منزله، واقتادته إلى جهة مجهولة. ويطالب المعتصمون إدارة الأمن بالقيام بدورها، محملين الأمن المسؤولية الكاملة عما قد تتعرض له حياة الدكتور، خاصة وأن الخاطفين هددوا بقتله.

وحسب أسرة الدكتور فإن الخاطفين هددوا بقتله خلال يومين، إذا لم يمنحوهم فدية 5 ملايين ريال. ولم تعرف أسباب الاختطاف حتى لحظة كتابة الخبر.

النائب العام يوجه رئيس استئناف نيابة الحديدة بالتحقق من بلاغ بشأن السجن الخاص في مديرية الزهرة

وجه النائب العام رئيس استئناف نيابة الحديدة بالاطلاع والتحقق مما أبلغ به المرصد اليمني لحقوق الإنسان (YOHR) من وجود سجن خاص في منطقة المرواغ بمديرية الزهرة التابعة لمحافظة الحديدة.

مذكرة النائب العام طالبت رئيس استئناف الحديدة بالاطلاع والتحقق مما ذكره المرصد في بلاغه والبيان الذي أصدره بشأن الواقعة في السادس من الشهر الجاري، واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ما يثبت، والتصرف وفقاً للقانون، وموافاته بما تم اتخاذه.

وكان المرصد اليمني لحقوق الإنسان كشف عن وجود سجن خاص تابع لأحد المشائخ في محافظة الحديدة.

ووثق اعتقال 17 مواطناً في غرفة تابعة لأسرة آل صغير شامي في عزلة المرواغ بمديرية الزهرة التابعة لمحافظة الحديدة، ويتم استخدامها من قبل الشيخين هاشم علي صغير شامي وأخيه عبدالجليل علي صغير شامي كسجن يقومان فيه بحجز وتقييد المواطنين منذ مدة طويلة بعلم السلطات الأمنية حسب إفادات مواطني المنطقة.

ويتابع المرصد اليمني لحقوق الإنسان تطورات القضية، بانتظار ما ستسفر عنه توجيهات النائب العام.

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
النظافة العامة أساس الإيمان والصحة والجمال
www.yementourism.com

مخاوف...

الوحدوي اليمني وفئات اجتماعية ومدنية يمنية مستقلة). موضحاً أن هناك حساسية لدى السلطة من كون تمثيل المعارضة في اللجنة المشتركة يعكس ثقل اللجنة التحضيرية للمعارضة التي يرأسها محمد سالم باسندوة، ويتولى حميد الأحمر أمانتها العامة.

ويمكن قراءة التطورات المتلاحقة منذ يوليو الماضي على أنه مسلسل من الإقصاءات المتتالية لقوى سياسية وفئات اجتماعية كانت ممثلة في لجنة الـ200. وبصرف النظر عما إذا كانت هيئة الرئاسة تعتبر نفسها مخولة من اللجنة الأم أو أنها تعتبر هذه مرجعية لها، فمن المؤكد أن الكلمة الفصل في الحوار صارت قبض يدها، ما قد يؤشر على أن أزمة الثقة التي عطلت أي تنسيق بين اللقاء المشترك من جهة ومعارضة الخارج والحوثيين من جهة أخرى، قد تنتقل إلى داخل المشترك ذاته، وخصوصاً بين المشترك واللجنة التحضيرية للحوار الوطني (باسندوة والأحمر) التي تحاول أن تعمل بالموازاة مع أعمال هيئة الرئاسة للجنة المشتركة.

وتعكس هيئة الرئاسة أحجام مكونات اللجنة التحضيرية للحوار الوطني وأحزاب المشترك، لكنها أيضاً، طبق تطورات الأسبوع الماضي، تعيد الاعتبار لآليات قديمة في التواصل بين المعارضة والسلطة، كان يعتقد أن فكرة الحوار الوطني قد تجاوزتها.

وحسب مصادر في المشترك، فإن أجواء من التململ وانعدام الثقة بدأت تشيع داخل هيئات المشترك القيادية وفروعها في المحافظات.

وعبَّر مصدر رفيع في المعارضة طلب عدم الإشارة إلى هويته، عن مخاوفه من أزمة داخلية في المشترك جراء الآلية التي يعتمدها ممثلوها في هيئة رئاسة اللجنة المشتركة. المصدر ذكَّر بما جرى في أغسطس 2008 عندما فجر اتفاق بين ممثلي المشترك والسلطة على تعديل قانون الانتخابات وتشكيل لجنة عليا للانتخابات، أزمة بين الإصلاح والاشتراكي، ما أدى إلى إفشال الاتفاق.

وبات من المحتم تأجيل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أبريل القادم. ولم تتخذ اللجنة العليا للانتخابات أية إجراءات حسب البرنامج الزمني الذي أعلنته في أغسطس الماضي.

وعلمت "النداء" من مصادر غربية معنية بالحوار بين السلطة واللقاء المشترك، أن نية الطرفين تتجه إلى تأجيل الانتخابات عدة أشهر، شريطة أن يكون التأجيل محكوماً ببرنامج عمل صريح يحول دون تكرار ما جرى في فبراير 2009، عندما تم تأجيل الانتخابات عامين دون أية ضمانات لنجاح الحوار حول القضايا المختلف عليها.

وتحظى الانتخابات البرلمانية بدعم من المجتمع الدولي، وخاصة من واشنطن والاتحاد الأوروبي اللذين يخشيان من تآكل شرعية النظام السياسي في ظل تنامي حركة الحوثي والحراك الجنوبي ونشاط القاعدة في اليمن، وبعملان من أجل تعزيز قوة الحكومة اليمنية التي ينحسر نفوذها في مناطق يمنية عديدة.

لكن وليام بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأميركية، الذي زار اليمن مطلع الشهر الجاري، قدم تطمينات للمعارضة بأن واشنطن تريد انتخابات برلمانية تحظى بمشاركة واسعة ويقبل نتائجها الجميع.

اجتماعات...

من العاصمة "صنعاء" منذ عملية استهداف موكب المحافظ ونائب رئيس هيئة الأركان العامة أواخر الشهر الماضي.

شهدت الأيام الماضية لقاءات موسعة لتلك القيادات مع مشائخ وأعيان قبائل "معن" العوالق منفردة، أي كل قبيلة حدد لها اجتماع بمعزل عن باقي القبائل، وهو ما عده مراقبون شرخ عصا تلك القبائل وزعزعة الثقة في ما بينها، وهو ما ظهرت نتائجه مبكراً من خلال حالة الانقسامات بين أبناء القبائل، ورفض أعداد كبيرة منهم مجرد حضور تلك اللقاءات والمشاركة فيها، والتي وصفها البعض بـ"لقاءات ضرار"!

اجتماعات تنوعت أماكنها بين ديوان المحافظة ومنزل المحافظ واللواء 21 ميكا، لكن هدفها على ما يبدو واحد، هو محاولة إقناع تلك القبائل بالقبول بالضربة الجوية في مناطقها التي تتوقع السلطات تواجد عناصر تنظيم القاعدة فيها. تلك المحاولات باءت بالفشل بين أوساط النسبة الأكبر من أبناء القبائل الذين عبروا عن رفضهم المطلق لمختلف أشكال العنف مهما اختلفت مصادره أو تنوعت، حتى وإن جاء من السلطة أو كان موجهاً إليها، مؤكدين خلو مناطقهم ممن تسميهم السلطة عناصر القاعدة، وإن كان هناك من تتهمهم السلطة بذلك، فإنها بالمقابل تعرف أماكن تواجدهم، وبإمكانها ملاحقتهم بالطرق القانونية!

القيادات المحلية والعسكرية والأمنية، ومعها "المرسلون" من صنعاء من أبناء المديرية، غيروا من تكتيكاتهم، خصوصاً بعد الرفض المطلق لتعرض مناطقهم لضربة جوية، فكثفوا من لقاءاتهم الموسعة بأبناء القبائل، وتوصلوا إلى فكرة تجييش عدد منهم تحت ذريعة حماية مناطقهم من تسلل عناصر القاعدة، وتزويدهم بالسلاح والذخيرة والمؤن.

مصادر محلية شاركت في تلك اللقاءات، كشفت عن اختلاف النسب الممنوحة لكل قبيلة لتجييش عدد من أبنائها، مما خلق حالة من الاستياء بين أبناء القبائل المؤيدين لفكرة التجييش، ومطالبتهم بحصص متساوية بينهم. كما أشارت إلى غياب عدالة التوزيع أيضا في السلاح والذخائر والمؤن الغذائية، والتي هي عبارة عن "كراتين مياه معدنية وكراتين بسكويت وعصائر معلبة".

تلك كانت بمثابة العدة التي جهزت بها السلطات المؤيدين لفكرة الانضمام للتجييش، على أن يقوم كل شخص بإحضار سلاحه الشخصي.

من جهة أخرى، شوهدت عدد من سيارات الإسعاف تقف أمام بوابة مستشفى "جمال عبدالناصر" بمديرية الصعيد، منذ ما قبل ظهر الجمعة، حيث أفاد مصدر طبي بأنهم في المستشفى تلقوا تعليمات بتجهيز غرفة العمليات والمختبر، بالإضافة إلى تزويدهم ببنك دم متكامل وسيارتي إسعاف إحداهما تتبع مستشفى جردان والأخرى الخاصة بإسعاف حوادث الطرق المتمركزة في النقطة الأمنية بمنطقة ظليمين بمديرية مرخة السفلى، كما أبلغوهم بوصول بعثة طبية عسكرية للمستشفى ومواد طبية مختلفة.

تلك التجهيزات والتعزيزات الطبية أثارت مخاوف المواطنين، وعدوها بمثابة مؤشر على اقتراب موعد الضربة الجوية للمديرية.

عقب صلاة فجر السبت، كان الجميع على موعد مع بدء أولى عمليات الانتشار والتمشيط للمناطق، حيث كلف أبناء كل قبيلة بتمشيط الجبال المحيطة بمنطقتهم بحثاً عمن تسميهم السلطة بعناصر تنظيم القاعدة.

وتوزع العشرات من أبناء قبائل "آل يسلم وآل باراس وآل مدحجي وآل سالم وآل عبدالله وآل أبو بكر وآل عتيق والطواسل وآل أحمد" على المرتفعات الجبلية، لكنهم سرعان ما عادوا أدراجهم قبيل اقتراب أذان الظهر، مؤكدين خلو مناطقهم من أي عناصر مشتبه بها.

قيادات عسكرية سابقة ومحلية وشخصيات اجتماعية قالت لـ"النداء" إن ما تم ما هو إلا حركة "ممسرحة" شبيهة بتلك التي تعاملت بها السلطة في مدينة الحوطة الشهر الماضي، حيث أكدت أن عمليات التمشيط التي قام بها أفراد لا يتجاوز عددهم المائة شخص، وليوم واحد فقط، كان الهدف منها صرف المبالغ المعتمدة لتلك الحملة الأمنية للقيادات، بينما لم يحصل المشاركون في التمشيط إلا على الفتات الذي كان السبب الرئيسي في مشاركتهم دون أن يحملوا أية نية لمواجهة العناصر التي تتهمها السلطة بالانتماء لتنظيم القاعدة.

مصدر محلي في منطقة "رفض" بمديرية الصعيد، كشف لـ"النداء" عن تعرض فرقة التمشيط التي كانت بقيادة عارف الزوكا عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، والدكتور مهدي عبدالسلام عضو مجلس النواب، لإطلاق وابل من النيران من أحد أبناء المنطقة الذي قام بعدها بتقديم "عدل" لتحكيمهم قبلياً.

وأضاف ذات المصدر أن تلك الفرقة لم تقم بأي تمشيط، وإنما كانت تتجول في المناطق، حيث انطلقت من قرية "الشعبة" وصولاً لـ"رفض"، وبعدها غادروا باتجاه منطقة "العرم" بمديرية حبان، حيث اعترضهم عدد من أبناء قبائل لقموش حمير الذين رفضوا أي تمشيط لمناطقهم، فتناول أعضاء الفرقة وجبة الغداء في أحد مطاعم "العرم"، ثم عادوا للعاصمة عتق معلنين انتهاء عمليات التمشيط.

ما ذكرته بعض المصادر عن حملة أمنية أمس لا أساس لها من الصحة، وكل ما في الأمر أنهم مشاركون في تشييع العميد مهدي شطيف الذي توفي في مستشفى جامعة العلوم بصنعاء، وتم نقل جثمانه الى شبوة، وتلك الصور التي نقلها "التغيير نت" هي لموكب التشييع والمشاريكن فيه، حيث تم مواراة جثمانه الثرى في مدينة يشبم، وهي ذات المدينة التي حدث بالقرب منها الكمين لموكب المحافظ، ويقع فيها منزل سالم قطن نائب رئيس هيئة الأركان.

العميد مهدي شطيف من أبناء قبيلة آل عبدالله بن دحة. وبحسب اعترافاته التي تلت حرب صيف 94، وظل متمسكاً بها حتى وفاته، أنه هو من أقدم على اغتيال العميد صالح أبو بكر بن حسينون، عند مدخل المكلا أثناء حرب صيف 94، والتي كان فيها بن حسينون يشغل منصب وزير النفط في حكومة الانفصال وقائد جبهة حضرموت.

في تلك الفترة كان شطيف أحد القيادات العسكرية في لواء شلال أحد ألوية الزمرة، قبل أن يتم تغييره الى اللواء 115 مشاة حالياً، ويتمركز في منطقة الخنجر بمحافظة الجوف.. وآنذاك –أي في حرب 94 – كان قائد اللواء سالم قطن.

الأمن...

الذين أحاطوا بالمكان قاموا بتفتيشهم وأخذ بياناتهم الشخصية، فضلاً عن التقاط صور فردية وجماعية، قال الشريف إن مدير أمن العاصمة طلب التقاط صورة جماعية مع المشاركين، لكنه لا يعلم بالتقاط صور فردية لأي من المشاركين الذين غادروا القاعة بسلام.

وجدد الشريف عزم اللجنة التحضيرية إقامة "مجلس التضامن الهاشمي" وفقاً للدستور والقوانين "التي تمنح الهاشميين هذا الحق شأنهم شأن سائر اليمنيين"، موضحاً أن المجلس هو عبارة عن "كيان اجتماعي وإنساني يسعى إلى تعزيز وحدة الأرض والإنسان اليمني بالمقام الأول". وأضاف أن "الحاجة إلى إقامة كيان خاص بالهاشميين، تفرضها الحملات التي تستهدف القبيلة الهاشمية، والتي تتبناها جهات معينة تسعى إلى إحداث فجوة بين الهاشميين وشرائح المجتمع الأخرى".

وعن نتائج الاجتماع قال الشريف إنه خلص إلى تشكيل لجان فرعية للتواصل مع الأطر الهاشمية التي تستهدفها اللجنة التحضيرية في مؤتمرها العام، مشيراً إلى أن اللجنة لم تستكمل بعد تواصلها مع الأطر الهاشمية في جميع المحافظات.

وجرى في الاجتماع إعادة تشكيل قيادة اللجنة التحضيرية، التي كلفها الاجتماع التحضيري الموسع باستكمال الإجراءات القانونية لإنشاء "المجلس الهاشمي" وفقاً للقانون، حيث تنازل الشيخ عبدالله الشريف عن رئاسة اللجنة التحضيرية، ليشغل هذا الموقع الشيخ حسين بن علي الضمين، فيما يشغل وكيل محافظة شبوة، والنائب البرلماني الأسبق محمد عبدالله الكبسي، نائباً للرئيس.

من جانب اخر استنكرت شخصيات من ذات النسب الهاشمي الاجتماع الذي انعقد يوم الجمعة الماضية بقاعة اللؤلؤة بمنطقة الروضة بالعاصمة صنعاء.

وقالت تلك الشخصيات في بيان صادر عنهم ان الاجتماع الذي انعقد بغرض تأسيس مجلس للسلم والتضامن الاجتماعي الهاشمي لا يمثل كافه الهاشميين المتواجدين في اليمن وإنما يمثل من حضره وهم قلة ويمثلون أنفسهم فقط.

وأضاف البيان" ان لو كان هدف الاجتماع المصلحة العليا للوطن وللهاشميين لكانوا هم المبادرين إلى الحضور ودعم ذلك الاجتماع، والدعوة إلي تأسيس أي كيان يخدم البلد".

وأكد البيان ان الهاشميين معروفين بوطنيتهم ولا يحتاجون إلى من يتكلم باسمهم، وثقتهم كبيرة بالقيادة السياسية التي تتعامل مع جميع أبناء الشعب من منطلق واحد بدون تمييز أو عنصرية أو طائفية.

واستهجن البيان هذا الاجتماع الذي وصفه بأنه مبنى على التمييز العنصري الذي يخالف تعاليم الشرعية .

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير
سامي غالب

مدير التحرير
هلال الجمرة

سكرتير التحرير
حمدي الحسامي

صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

لم تنجز الحكومة سوى 62 % من خطتها السنوية، ونسبة 11 % من برنامج الرئيس

إخفاق مكلل بتقرير الأداء وكلمة توضيحية يتخللها هجوم مفاجئ

■ هلال الجمرة

صاغت الحكومة تقرير أدائها لعام 2009 في كتاب ضخم، لا يتواءم مع نسبة الإنجازات التي حققتها. لقد أخفقت الحكومة في تحقيق جزء كبير من خطتها. وأكد هذا علي مجور، رئيس الوزراء، في كلمته أمام مجلس النواب، السبت الماضي، على أن حكومته لم تنجز سوى 62% من خطتها السنوية. وعلاوة على تراجع إنجازاتها عن السنوات الـ5 الأخيرة، لم تنجز الحكومة غير 11% من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

وقال مجور إن حكومته أنجزت 11% خلال السنة الماضية من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، لتصل النسبة في الفترة 2006 – 2009، إلى 43% من إجمالي فترة تنفيذ البرنامج الممتدة إلى عام 2013.

وفي كلمة ألقاها أمام النواب لاستعراض تقرير الأداء على المجلس، أقحم مجور فقرات كاملة لمهاجمة المعارضة والتعريض بها، واتهامها بالتكسب السياسي من العمليات الأمنية ضد "تنظيم القاعدة وعناصر التمرد الحوثي، والعناصر الخارجة عن القانون في الجنوب". مصنفاً الأحزاب السياسية المعارضة كأبرز التحديات التي تواجه البرامج التنموية، إلى جانب القاعدة والحوثيين والفعاليات الاحتجاجية في الجنوب، التي يصفها مجور بأنها عناصر خارجة عن القانون.

لم يكن السياق مناسباً لهجاء المعارضة؛ فالكلمة ليست خطاباً سياسياً، كما أن توقيت الهجوم ليس مناسباً. فخلال استعراضه لأبرز التحديات التي واجهت الحكومة عند التنفيذ، أقحم الأحزاب السياسية ليبدي أسفه مما وصفه بـ"التكسب السياسي من قضايا القاعدة وغيرها"، مطالباً إياها بـ"التفريق بين المصالح الذاتية والعمل السياسي".

اتسمت كلمة مجور بالتخبط والتضارب، فعقب إشادته بدور البرلمان، وإظهاره سمة الترفع في علاقة حكومته مع البرلمان بتأكيده أنها لا تقوم على منطق الغلبة قدر ما تقوم على الاحترام "وتأخذ بعين الاعتبار التعدد في الاتجاهات السياسية التي تشير إلى وجود معارضة برلمانية"، بدا مختلفاً في الأفكار والتفكير، وهاجم المعارضة وبدا كما لو أنه يدعو للتفريق لا للتوفيق، فقال إن مواقفها حيال التحديات الأمنية "غير منطقية ولا تخدم المصلحة العامة كونها تتهم الحكومة في الوقت نفسه بالتقصير في أداء واجبها تجاه تطبيق القانون وإحلال الأمن والاستقرار". موضحاً "أن حكومته تعاملت مع تلك المواقف بنفس طويل"، داعياً إياها "للرقي بمواقفها من الجانب السياسي النفعي الضيق إلى المصلحة العليا للبلد، وتأمين ظروف وعوامل التنمية الشاملة".

الدكتور علي مجور، الذي أراد أن يضع بصمة تميز حكومته عن الحكومات السابقة بإعداده تقرير أداء لكل عام، فشل في وضع بصمة أداء مغايرة لمن سبقوه. ويتهمه النواب بأنه يحذو حذو من خلفهم، بل أسوأ في الجانب الأمني، فالبلد لم يشهد انفلاتاً أمنياً مثل ما شهدته في عهده.

وبرغم الانفلات الأمني في عدد من المحافظات والنشاط الواسع لتنظيم القاعدة، إلا أن رئيس الوزراء قال إن حكومته تمكنت من تضييق الخناق على تنظيم القاعدة وموارده المالية والحد من عملياته الإرهابية وقتل عدد من أعضائه وإلقاء القبض على عدد آخر. كما يؤكد على "استكمال التواجد الأمني في جميع المديريات والتوسع في إنشاء المناطق الأمنية لدعم ومساندة أمن المديريات". الأمر الذي كان مدعاة للسخرية وسط النواب في رؤيتهم التقطع والنهب والقتل في عدد من المحافظات. وعلق أحدهم بعد رفع الجلسة بأن "الأمن لا يستطيع الوصول إلى مناطق عديدة، وأن غالبية المحافظات أصبحت خارج سيطرة الدولة". وأضاف مراهناً على عجز الأمن عن الوصول إلى مديريات ضحيان ورازح أو أي من قرى صعدة.

يبني مجور تقييمه للأداء بصورة غريبة، فيصنف أداء الحكومة للعام الماضي بأنه "استثنائي"، مسبباً ذلك بتحديات ومعوقات يقول إن درجة حدتها ازدادت على مستوى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مقابل ازدياد أعباء نمو الاحتياجات المختلفة للمجتمع.

وسرد نحو 18 إنجازاً مما حققته الحكومة خلال العام الماضي، تتمثل في "إغاثة نازحي صعدة جراء الحرب مع الحوثيين بتأمين 13 مخيماً استوعبت 80 ألف نازح من إجمالي 350 ألفاً، واستكمال إعادة إعمار نحو 9 آلاف منشأة خلال النصف الأول من عام 2009 قبل اندلاع الحرب السادسة، بتكلفه 1.5 مليار ريال". وأضاف: الاهتمام المتزايد بتنفيذ منشآت بطولة خليجي 20 المزمع إقامتها في محافظات عدن ولحج وأبين في الأسبوع الأخير من الشهر القادم. فضلاً عن استكمال إنشاء محطة مأرب الغازية الأولى بقدرة 341 ميجا وات، وتشغيل مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال.

ولفت إلى أن الحكومة ساهمت في صدور وتعديل 15 قانوناً، والموافقة على 17 مشروع قانون معدل وجديد تم رفعها إلى مجلس النواب خلال العام. إضافة إلى مواجهة تداعيات وأضرار كارثة السيول في محافظتي حضرموت والمهرة. موضحاً الاهتمام الاستثماري وتسجيل 272 مشروعا استثماريا كلفتها 315 مليار ريال، وتشغيل 116 مشروعا بـ45 مليارا.

تخلل تلك الإنجازات غموض في بعض الفقرات. إذ يشكو في التقرير من تحديات أبرزها انخفاض سعر النفط عالمياً، ما يؤكد أن الحكومة تعتمد عليه بشكل رئيسي، فيما المجلس أوصاها بالاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. ويقول في الإنجازات إن الحكومة حافظت على معدلات القطاعات الإنتاجية في مجالات الزراعة والأسماك والصناعة والنفط. إضافة إلى الاستمرار في تخصيص التعهدات من القروض والمساعدات الخارجية بنسبة 83%، بزيادة تبلغ 13% مقارنة بـ2008.

ونفى مجور أن يكون حديثه أمام المجلس ينبئ بإعلان الحكومة لحالة من الإحباط والتشاؤم التي وصلت لها "بقدر ما تمثل نظرة تفاؤل وإصرار وعزيمة للتغلب على هذه التحديات".

النقيب قال إن كلمة مجور مقال سياسي وطالبه بالاعتذار للحراك، والشامي اتهمه بنفخ النار في صعدة كلما هدأت، والمقطري قال إن تقرير الأداء يحمل مؤشرات اقتصادية مخيفة إلى أبعد مدى

دع السياسة لأهلها وأخبرنا ما الذي حققته؟

استمتع رؤساء كتل أحزاب المعارضة والمستقلين بالرد على الدكتور علي مجور، رئيس الوزراء. لم لا، وكلمته مشحونة بالثغرات ومشروع خصب لأي ناقد. بدا جميع النواب متلهفين للتعقيب على الكلمة "الهشة"، وفق تعبيرهم، حتى وصل عدد المسجلين إلى 45 نائباً، وفقاً لرئيس الجلسة، حمير الأحمر.

وعلى الرغم من محاولة النائب أحمد صوفان، الذي تحدث باسم كتلة المؤتمر، تلطيف اتهامات مجور. إلا أن زيد الشامي، نائب رئيس كتلة الإصلاح، لم يرحم مجور. فبدأ بالتعليق على التقرير، وقال إن الحكومة غيبت البطالة والفقر، وهي من الأولويات، ولو أنها بدأت بالأولويات لأحسنت. كما أنها لم تستوعب سوى 10% من المساعدات التي تلقتها من المانحين، وتطالب الأشقاء والدول الداعمة بمزيد من المساعدات. مؤكداً أن الآخرين لن يساعدونا طالما ونحن لم نساعد أنفسنا. وانتقد حصر مشاكل اليمن في مثلث الإرهاب، معتبراً أنها قد "تكون مربعا أو مخمساً أو مسدسا إذا ما أضفنا لها الفساد والفشل الإداري والمحسوبية".

ووصف تقرير الأداء الحكومي لعام 2009 بأنه "تقرير سياسي لا تقرير أداء". معبراً عن بالغ أسفه أن يأتي رئيس الوزراء ليهاجم الأحزاب التي تعمل في ظل الدستور والقانون. مبيناً له أن الأحزاب السياسية هي أحزاب مسؤولة وتعمل في ظل الدستور والقانون، و"ليست أحزاباً متسولة ولا متكسبة، فالذين يتكسبون من الحروب نحن نعرفهم ورئيس الوزراء يعرفهم". كان مجور يسمع بإنصات لولا تشويش المراجعين الذين هبّوا لتوقيع توصيات شخصية.

"منذ أن وقفت حرب صعدة واللجان تعمل في الميدان فيما مجور ينفخ في النار وكأنه يريد أن يشعل الحروب"، قال الشامي. وطالب رئيس الحكومة بالكف عن أسلوب الشتائم. متأسياً على أن يتحول تقرير الأداء الحكومي إلى تقرير "شتائم للأحزاب". معتبرا أن التقرير "يشكك في النوايا ويكيل الشتائم".

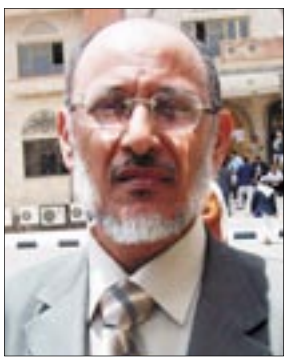

● الشامي

● النقيب

● المقطري

● عرمان

وخاطب الشامي رئيس الوزراء: كان من الأولى أن تأتي للحديث عما أنجزته حكومتك، وأن تدع العمل السياسي لأهله. مبيناً له دور البرلمانيين: نحن هنا نمثل ناخبينا، وأسلوب رئيس الوزراء، هو الذي أوقع البلد في مشاكل متعددة. ولاحظ أن مبررات الفشل التي تقدمها الحكومة "مكررة، وأنها تتحجج دائما بأن الظروف استثنائية والأحوال غير مستقرة، حتى احتفالاتنا هي غير عادية، وتأتي في ظروف استثنائية"، أردف الشامي.

وبشأن التقرير قال الشامي إنه لم يراجع بشكل جيد، فهناك رقم في الصفحة 35 من التقرير مرموز له بـ(000)، ويتعلق بما أنفقته الحكومة في عملياتها العسكرية بمحافظة صعدة. راجياً من الحكومة تقديم خطط تتسم بالموضوعية، وعدم الوقوف عند الشكليات. وعند تفنيده الأولي لما جاء في التقرير وجد تناقضاً بينه وبين تقارير أخرى، أبرزها نسبة ما تم تنفيذه في برنامج الرئيس، فهناك تقارير حكومية سابقة تقول إنه "تم تنفيذ 85% من برنامج الرئيس الانتخابي لعام 2006، وفي تقرير الأداء قالت إنها نفذت 40%، وقال رئيس الوزراء في كلمته إنه تم تنفيذ 43% من البرنامج".

عيدروس النقيب، رئيس الكتلة الاشتراكي، لم يكن أقل حدة من الشامي، فقال إنه كان يتمنى من رئيس الوزراء أن يخطب خطابا "للتوفيق لا للتفريق، وأن يأتي لتقديم المقترحات لا لتقديم الشتائم". أما الشتائم فيرى أن "صحف الثورة، والميثاق، و26 سبتمبر، والجمهورية، و14 أكتوبر تكفي لكيل الشتائم على الأحزاب بشكل يومي".

وعرج على الحراك الجنوبي فقال إن رئيس الوزراء ليس بحاجة إلى وصف الحراكيين بالخارجين على النظام والقانون لأنه يعرف "أن نائب رئيس الجمهورية يدير حوارا معهم". ووصف كلمة رئيس الحكومة بأنها مقالة سياسية رأى أنه كان ينبغي عليه أن ينشرها في صحيفة الثورة أفضل من أن يأتي إلى المجلس ليقول مثل هذا الكلام". ويصنف الخارجين عن القانون بأنهم "من نهبوا المال العام وبسطوا على عشرات الكيلومترات من أراضي عدن والحديدة ولحج وأبين، وهم من يعتقلون الناس بالآلاف وبشكل يومي".

النقيب علّق على وصف تقرير الأداء الحكومي للمعتصمين (الحراك) بأنهم الخارجون عن القانون، قائلاً: أشعر من خلال التقرير أن الحكومة تشعر بالسعادة وترقص طرباً عندما يتم الاعتداء على أبناء المحافظات الشمالية من أبناء المحافظات الجنوبية.

واستغرب من قول التقرير بأن الأجهزة الأمنية تقوم بعملها على أكمل وجه، قائلاً: بعهد وزير الداخلية قتل أكثر من 360 مواطناً جنوبياً يتظاهرون ويمارسون حقهم. مطالباً رئيس الوزراء بالاعتذار لأبناء المحافظات الجنوبية الذين قتلوا بأيادي قوات الأمن، وأن يثبت وجود الدولة من خلال معاقبة من قاموا بقتل مواطنين من المحافظات الشمالية، لا أن يترك الحبل على الغارب.

عبدالله المقطري، عن كتلة الناصري، علّق على التقرير بأنه "كان شفافا إلى حد ما، لكنه أورد مؤشرات مخيفة ومؤشرات اقتصادية سيئة إلى أبعد الحدود، من أهمها تزايد عجز الموازنة عن العام 2008، حيث بلغت نسبة الزيادة في العجز 113%".

ونصح المقطري الحكومة بعدم "إعداد خطة خمسية رابعة على أن تعمل على استكمال الخطة الخمسية الثالثة أولاً". ولفت إلى أن مؤشرات السحب من القروض تشير إلى أن الحكومة لم تستفد سوى أقل من 50%، مؤكداً أن عدم الانتفاع من القروض لا يعزز من ثقة المانحين في إعطاء اليمن أي مبلغ قبل أن يستخدم القروض السابقة". معتبراً أن السبب في ذلك يعود إلى تدخلات المتنفذين وعدم قدرة بعض الوزارات على تشكيل وحدات للانتفاع من القروض".

النائب ناصر عرمان (مستقل) استغرب من أن تتحدث الحكومة عن أداء، قائلاً: لا ندري عن أي أداء تتحدث الحكومة، هل من أجل حل مشاكل البلاد وأوضاعها الأمنية، أم ماذا؟ وقال إنه لا يوجد في كتاب تقرير الأداء ما يجب أن يناقشه المجلس، وأن الحكومة بهذا تستغفل النواب. مطالبا الحكومة بأن تأتي بما يهم المواطن.

وأبدى خشيته من أن يكون تضييق الخناق على القاعدة الذي قالته الحكومة كما قالت سابقاً "أن تضيق الخناق على الحوثيين ثم تفاجأنا وقد أصبحوا يسيطرون على 4 محافظات".

علي عبد ربه القاضي، رئيس كتلة المستقلين، قال إن التنمية التي تتحدث عنها الحكومة ربما تكون "تنمية للحراك السلمي إلى مسلح والقاعدة إلى بعض المحافظات الجنوبية وكذا تطورات صعدة".

واستبعد القاضي أن تكون للأحزاب أية مسؤولية في ما يدور من أحداث سوى "في حال ما تكون الحكومة للشعب وليس على الشعب" حسب قوله، مؤكداً أن حزب المؤتمر هو وحده من يعبث بمقدرات البلد ومن يجب عليه تحمل تبعاته.

وخلافا لما قال نواب المعارضة جاء رأي النائب أحمد صوفان، فقد وصف الحكومة بأنها "شجاعة وصادقة في تقديم التقارير الدورية عن مستوى أدائها للبرلمان"، مشيراً "إلى أنها واجهت تحديات اقتصادية وأمنية ليست بالمهام السهلة التي تجعل أداء الحكومة كافيا ومتميزاً ويحظى بإشادة المجلس".

وصوّت المجلس على إحالة تقرير الأداء الحكومي للعام 2009 إلى اللجان المختصة، في ظل اعتراض النواب على إقفال حمير الأحمر، نائب رئيس المجلس، للنقاش بمخالفة صريحة للائحة الداخلية للمجلس، مكتفياً بآراء رؤساء الكتل البرلمانية أو من ينوبهم.

لن تبقى سمكة حية في الساحل التهامي وخليج عدن

كارثة أجلها تسونامي المحتمل

■ المحرر

ما من سمكة في الساحل التهامي وخليج عدن، ستبقى حية، جراء المد الزلزالي الذي سيحدثه تسونامي المحتمل، فيما جهاز الإنذار الذي من المقرر إنشاؤه للرصد المبكر للكوارث الطبيعية في البحر الأحمر وخليج عدن، ليس بوسع صفاراته تدارك كارثة النفايات النووية المدفونة في الساحل الصومالي، إذا ما بددها الزلزال على امتداد مياه البحر والخليج.

فموجة المد الزلزالي العاتية التي أحدثها تسونامي 2004، منطلقاً من جزيرة سومطرة في المحيط الهندي، وضارباً شواطئ كل من إندونيسيا، الهند، سيريلانكا، المالديف، ميانمار، وتايلاند، وصولاً بتأثيره إلى الساحل الصومالي، حيث كانت موجته قد هدأت نسبياً في خليج عدن. كان قد أحدث شيئاً ما مرعباً. يومذاك طفحت في شواطئ مدينة عدن شوائب وأجسام غريبة ظلت تنبعث منها لأشهر، روائح كريهة في متنفسات التواهي وخور مكسر، وصولا إلى منطقة شعب والعيدروس والطويلة في كريتر.

حيال ذلك لم تقم السلطات اليمنية بشيء سوى تضليل الرأي العام العدني الذي أصابه الهلع جراء هذه الروائح السامة، لكن تقرير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) جاء حاملاً تحذيرات إزاء الكارثة التي لوثت نقطة اختناق العالم.

أشار التقرير الصادر يومذاك، إلى أن اليورانيوم المشع ومعادن ثقيلة مثل الكاديوم، والزئبق ومخلفات صناعية مشعة وسامة، جاء بها تسونامي بعد أن كان مده الزلزالي قد انتزعها من أحشاء الساحل الصومالي، في عملية جرى معها فتح براميل النفايات النووية المغلقة، ما أدى إلى تسربها على امتداد البحر.

3 ملايين دولار هو حجم الضرر الذي ألحقه تسونامي 2004 بالبيئة البحرية في محافظة المهرة وجزيرة سقطرى، حسب تقرير الفاو. وقال التقرير الذي أعده السيد هانز يورجيه، خبير الفاو المكلف بتقييم الضرر البيئي، إن هذه الأضرار لحقت بالألسنة البحرية والموانئ السمكية والصيادين على وجه الخصوص.

وفيما كان التسونامي الأخير أحدث كل هذا التلوث، رغم أن موجته القادمة من المحيط الهندي، اصطدمت بأحزمة الصد الزلزالي في الساحل الصومالي، وخارت قوتها في البحر باتجاه خليج عدن، فإن خبراء جيولوجيين ينذرون بتسونامي قادم من مضيق هرمز.

الدول المطلة على البحر الأحمر، لا تبدو مكترثة على الإطلاق، حيال النفايات النووية والكيماوية والمشعة، التي تكبها الأساطيل الحربية والسفن المتعددة الجنسية، العابرة في الممر الدولي هذا.

وما من جهد مشترك لهذه الدول، سوى الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، التي تتخذ من السعودية مقراً لها. لكن هذا الجهد على ركاكته قياساً بالمخاطر التي تهدد البحر والخليج، لا يبدو احترازاً مواكباً للمخاطر، يعكس الأمر تصريحات أمين عام هذه الهيئة، الذي نفى في حوار أجرته معه "الشرق الأوسط"، الأسبوع قبل الماضي، "وجود دلائل على دفن نفايات نووية في الساحل الصومالي"، خلافاً لتأكيدات شتى كان آخرها تأكيد مركز البحر الأحمر لدراسات البحار، قبل أشهر، على دفن إريتريا نفايات نووية في الساحل الصومالي.

صحيح أن أمين "الهيئة الإقليمية" الدكتور زياد بن حمزة أبو غرارة، قد تحدث عن مساع تبذلها دول البحر الأحمر بقيادة "الرياض"، على إنشاء مركز متخصص بالإنذار المبكر حيال التسونامي وغيره من الكوارث، لكن الرجل وهيئته، لا يبدو أنهما على دراية بجرائم بيئية ينفذها البشر في البحر، والتي ستجعل من المد الزلزالي للتسونامي موجة من السموم تقتل وتدمر في آن معاً.

فبعد أيام فقط من نفي "أبو غرارة"، جاء تأكيد جريدة "الرياض" السعودية في افتتاحية عددها الصادر الثلاثاء الماضي، أن الساحل الصومالي البالغ طوله 3 آلاف و700 كم "أصبح الآن مقبرة للنفايات النووية" التي تكبها هناك بارجات وسفن دول صناعية كبرى، الأمر الذي اعتبرته "الرياض"، "تهديداً لكل الدول المطلة على البحر الأحمر".

وأنذرت خبيرة الزلازل الكويتية الدكتورة فريال بوربيع، من "احتمالات قوية لوقوع زلزال مدمر في المنطقة، قد يخلق تسونامي في حال بلغت قوة الزلزال 7 درجات وأكثر بمقياس ريختر".

وأكدت بوربيع لـ"الدار" الكويتية، وقوع سلسلة متلاحقة من الزلزال في مضيق هرمز، مستندة إلى وقوع زلازل هناك بلغت قوتها 6 درجات بمقياس ريختر.

وتشكل المخاطر الزلزالية والتسونامي في الخليج العربي وخليجي عدن وعمان، مضموناً لمشروع البحث الذي أعدته ومولته إدارة المشاريع والأبحاث في دولة الكويت. وتبين النتائج الأولية لهذا المشروع أن الزلازل الضحلة الواقعة بأعماق 5 كيلومترات أو أقل في الخليج العربي وخليجي عدن وعمان، من المحتمل أن ينتج عنها تسونامي يبلغ ارتفاع موجه 10 أمتار، وهو موج كاسح ومدمر.

وأمواج التسونامي، وإن كان ارتفاعها في عرض البحر منخفضاً، فلها طاقة هائلة تتحول إلى قوة رافعة عند انخفاض السرعة في المياه الضحلة، حيث يقول رئيس الجمعية الفلكية البحرينية الدكتور وهيب الناصر، إن الزلازل التي تقل قوتها عن 4 درجات على مقياس ريختر، لا تستشعر بها إلا الأجهزة، فيما يبدأ الإنسان باستشعار هذه الهزات إذا وصلت قوتها 4 درجات، وعند 6 درجات يكون الزلزال مدمراً، وعند 7 درجات يولد الهلاك، وعند 9 درجات، وهي الأعلى على مقياس ريختر، يكون هلاكاً كاسحاً.

ولفت إلى أن أغلب الزلازل تكون بمقياس ما بين 4 و5 ريختر، ومن المحتمل تسببها بسقوط المنازل الآيلة للسقوط، وأما لو وقعت بقياس 6 ريختر فإنها ستحدث تدميراً للمنازل عدا منها المبنية خصيصاً لمقاومة الحركات الزلزالية.

في اليمن يجري الاعتماد على علماء الفلك التقليديين في رصد احتمالات هذه الكوارث، الأمر الذي يظهر تقدم دول الخليج العربي في هذه المسألة، ففي الكويت 8 محطات رصد للزلازل، وضعفها تقريباً في السعودية وسائر دول الخليج العربي.

ولئن كان تسونامي 2004 أحدث كل ذلك التدمير، ينبغي أن نتساءل اليوم عما قد يحدث جراء إعصار تسونامي المحتمل، في ظل تزايد عمليات دفن النفايات النووية في الساحل الصومالي، فضلاً عن مخلفات الأساطيل الحربية الغربية والشرقية التي حلت في خليج عدن لمواجهة أعمال القرصنة البحرية.

وحدها النفايات والفضلات السامة في البحر، ما يكفي لتدمير جانب من النظام البيئي للبحر الأحمر وخليج عدن، ما بال وأن تسونامي سيأتي محملاً بالنفايات النووية، محدثاً تدميراً كاسحاً للبيئة البحرية، وقاتلاً كافة الكائنات البحرية على امتداد المياه الإقليمية اليمنية، ما لم يكن في كامل البحر الأحمر وخليج عدن.

إنها كارثة إنسانية لا يمكن تداركها بمجرد جهاز إنذار مبكر.

ممر نفطي أم مكب للنفايات وساحة للجرف؟

■ ثائر عبدالرحمن

أكد أحد خبراء علوم البحار في هيئة حماية البيئة بصنعاء، تواصل عمليات الاصطياد الجائر في البحر الأحمر وخليج عدن، والتي تنفذها سفن اصطياد متعددة الجنسية، تتصدرها السفن المصرية.

وقال مراد عبدالعزيز سلطان المنصوب، المتخصص بعلوم البحار، لـ"النداء"، إن السفن المصرية تستخدم أدوات صيد محرمة دولياً، فضلاً عن عمليات الاصطياد بواسطة الجرف العشوائي الذي يقتل مزارع الأسماك ويدمر موائلها.

وأضاف المنصوب أن النفايات التي تصبها السفن في البحر هي إحدى أبرز الوسائل الملوثة للبيئة البحرية، مشيراً إلى أن السفن التي تذهب محملة بالنفط، تعود محملة بمياه مما تساعدها على حفظ توازنها في عبور المحيطات والبحار، ثم تقوم بإفراغ هذه المياه الملوثة في البحر الأحمر وخليج عدن غالباً، وهي مخلفات تطفو على السطح وتقذفها الأمواج إلى الألسنة البحرية والسواحل.

ومعلوم أن السفن تقوم باستخدام وسائل اصطياد محرمة دولياً؛ أهمها التجريف والصيد بواسطة المتفجرات أو استخدام السموم (مادة اللانيت خصوصاً)، والصيد في مواسم التكاثر أو صيد بذور الأسماك، مما سمي بالصيد الجائر، وعدة أعمال سنأتي إلى ذكرها تالياً.

وكان مجلس الشورى، في جلسته المنعقدة في 5 يناير 2009 حول الأوضاع في مياه اليمن، بناءً على التقرير الوارد من لجنة المياه والبيئة، خلص إلى عديد من التوصيات؛ منها وضع قائمة سوداء بالسفن الأجنبية التي تمارس الصيد المحرم دولياً في المياه اليمنية، وتوجيه الحكومة بشأن ما عليها القيام به لمواجهة الخطر البيئي الناجم عن التلوث النفطي.

لم تنجز حتى الآن أية دراسة تقدر الأضرار التي تتعرض لها بيئتنا البحرية جراء ما يعرف بالصيد الجائر.

حسب تقرير أعده الزميل محمد عايش لمجلة "أبواب" في عددها الصادر في مارس العام الماضي، ومع غياب المعلومة الواضحة، والتي كشفت حالة سفينة "أنوار مكة" جزءاً من الحقيقة الغائبة، فقد تم إيقاف السفينة وإحالتها وطاقمها إلى نيابة الأموال العامة، فيما قامت كلية علوم البحار بمسح تقييمي للأضرار التي تسببت بها السفينة على الأحياء البحرية اليمنية خلال شهرين من الصيد العشوائي. وقدر التقرير هذه الأضرار بأكثر من مليون ونصف المليون دولار.

ولا يقتصر الصيد غير الشرعي على مياه البحر الأحمر، بل يتعداها إلى مياه اليمن في خليج عدن أيضاً. السفن المصرية (وهي الجنسية الأكثر نشاطاً بين سفن الاصطياد الأجنبية) تتعدى بسهولة البحر الأحمر، لتمارس صيدها غير الشرعي حتى سواحل حضرموت والمهرة.

ويذكر هنا تفجير ناقلة النفط الفرنسية "ليمبرج" على سواحل المكلا، العام 2001، الذي ترك كارثة بيئية كبيرة؛ حيث تسرب من الناقلة حوالي 100 ألف طن من النفط، ليغطي مساحة 120كم من الشاطئ اليمني. لا زالت آثار هذه الكارثة، طبقاً لتقرير مجلس الشورى عن "البيئة البحرية"، قائمة حتى الآن. التقرير نفسه يشير إلى مصادر أخرى من التلوث غير النفط، بينها العديد من المشتقات الكيميائية التي باتت منتشرة في عدد من المناطق البحرية في خليج عدن والبحر الأحمر.

في سبتمبر 2009؛ كشفت وزارة الداخلية عن تلوث بيئي جديد ظهر مؤخراً في قطاع خليج عدن، تتهم فيه أحد رجال الأعمال المعروفين أثناء تنفيذ مشروع الجسر البحري، مشيرة إلى أن التلوث ناتج عن تسرب مادة الديزل إلى البحر. ووعدت الداخلية بإحالة ملف التحقيق مع محاضر الاستدلالات للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة التي تسببت في إحداث التلوث، غير أن القضية انتهت إلى الغموض.

وربطت دراسات ميدانية حديثة بين تدهور البيئة البحرية وانتشار العديد من الأمراض المستعصية والأوبئة في المدن والتجمعات السكانية الساحلية، ومن ذلك أمراض السرطان والتشوهات الخلقية للمواليد، إلى جانب أمراض وبائية كالملاريا والضنك والتيفوئيد وأمراض الجهاز التنفسي، وغيرها.

وكانت عديد هيئات ومنظمات إقليمية ودولية معنية بحماية البيئة، أطلقت تحذيرات من خطورة المدن الصناعية والمشروعات السياحية المقامة على البحر الأحمر وخليج عدن، والتي لا تراعي أسس ومعايير السلامة البيئية البحرية، واصفة الأضرار التي قد تنجم عن ذلك بالكبيرة، في ظل الاعتماد على إمدادات الغذاء ومياه الشرب من البحر.

شكر أخضر

■ "النداء"

حضور "النداء" في الصحافة البيئية، هو التزام مهني جسدته الزميلة القديرة بشرى العنسي، وارتبط بمسيرتها العملية.

على مدى 5 أعوام، جذرت بشرى هذا الحضور في تراث "النداء"، وأسست لتوجهاته، وهو ما يجعل من مواصلة هذا الدور، أمراً قائماً على أساس متين.

أرشيف الصحيفة، يبدو مقنعاً بنبل الرسالة المهنية التي تبنتها بشرى كصحفية احتلت مكانة مميزة في أوساط صحافيي البيئة، على المستويين المحلي والإقليمي، وهو ما أكده لي خبراء ومسؤولو البيئة الذين التقيتهم في صنعاء، بأكثر من مناسبة.

افتقد متابعو صفحة "النداء" البيئية، الزميلة بشرى. ولئن كان جدولها العملي مزحوماً بالقدر الذي ما عاد متاحاً معه مواصلة تحرير صفحة البيئة هذه، فلبشرى في أرشيف "النداء" جهد غير مجحود، يمكننا أن نبني عليه. ولبشرى شكر أخضر.

... ورسالة خضراء

ثمة قضايا بيئية لا تلامس، وهناك أرواح تحصد جراء التلوثات البيئية في البر والبحر، وهناك عمران ومنشآت ومصانع عدوة للبيئة. من أجل كل هذا، نؤكد لقرائنا الكرام أن تحرير هذه الصفحة، هو عمل تشاركي وتفاعلي بين "النداء" وجمهورها.

تتطلع "النداء" إلى تعزيز حضورها في الصحافة البيئية على نحو يلامس التفاصيل الدقيقة للمشكلات البيئية وتداعياتها، وهو الأمر الذي سيجعل من المعلومات الأكيدة هدفاً أساسياً.

بالتأكيد هناك تحفظات لدى الجهات الرسمية وشبه الرسمية حيال المعلومات غير المتصلة بـ"دشن، افتتح، التقى"، لكن جمهور "النداء" هو عادة مصدر المعلومات الأكثر معالجة للقضايا.

نأمل من القراء والجهات المعنية بالبيئة أن تجد في هذه الصفحة ضالتها التي افتقدتها في الصحافة، كما نأمل أن يكون تفاعلنا في اتجاه معالجة القضايا لا إثارتها فحسب.

محضر قضائي يوثق خلفية الصراع القائم بين القتيل عبدالناصر ربيد والإدريسي، وعائلة الأخير تقول إن ربيد جاء لإهانة القاضي وقتل بنيران صديقة

المنزل الذي تحول إلى ساحة جريمة

■ معاذ المقطري

كانت الثالثة من مساء أمس الأول، حين زرت منزل القاضي أحمد الإدريسي رئيس محكمة شرق العاصمة، الذي يواصل رقوده في المستشفى متأثراً بجروح بالغة، جراء ما اعتبره هجوماً مسلحاً على منزله، الذي تحول إلى ساحة جريمة لا زالت ملتبسة.

تحيط بهذا المنزل المكون من 4 طوابق في شارع الرقاص، بأمانة العاصمة، سيارتا شرطة، وفي السلم المؤدي إلى شقق المنزل التي يسكنها القاضي وإخوانه، 4 حراس متكئين على نحو متحفز لمواجهة هجوم ما محتمل، سيما وقد بات هذا المبنى عنواناً لمعركة دارت خارج جهاز القضاء.

يعيش القاضي الإدريسي مخاوف حقيقية على حياته وعائلته، فالرجل الذي يرقد وولده في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا للأسبوع الثاني على التوالي، أضحى مهدداً بالمصير الذي واجهه الدكتور درهم القدسي العام الماضي، في المشفى ذاته.

على أن الإدريسي القادم من العدين، كان جزءاً من تراجيديا الجريمة الملتبسة التي دارت في منزله الخميس قبل الماضي، على نحو أودى بحياة أحد الأشخاص الأربعة الذين يتهمهم بالاعتداء عليه وعائلته على خلفية مشادات كانت جرت بينه وبين القتيل، عبدالناصر ربيد، في اليوم السابق داخل المحكمة.

وبدءاً من أمس الأول كان الإدريسي قد أضرب عن الطعام والكلام في آن معاً، كما قال مرافقه الذي أوضح لـ"النداء" أن هذا الإضراب سيستمر حتى يجري الكشف عن ملابسات الجريمة على نحو صحيح، لكن الإدريسي كان قد ترك لشقيقه "محمود" مكتوباً يحكي ملابسات وحيثيات ما جرى، ومحمود ذاته كان حاضراً في ساحة الواقعة، حتى إنه أصيب في يده اليمنى.

في الواحدة من ظهر الخميس قبل الماضي، ما من حراس كانوا متكئين أسفل هذا السلم الذي كان عليّ صعوده إلى مبرز المقيل المجاور لشقتي القاضي وشقيقه محمود، كان على المسلحين الأربعة بقيادة عبدالناصر ربيد، الضغط على زر الجرس، ثم صعود السلم إلى مبرز المقيل، كما لو كانوا ضيوفاً قدموا من العدين، هكذا كانت بداية المشهد الذي انتهى على نحو مأساوي، كما قال محمود لـ"النداء" أصالة عن نفسه ونقلاً عن أخيه القاضي.

● عبدالناصر ربيد

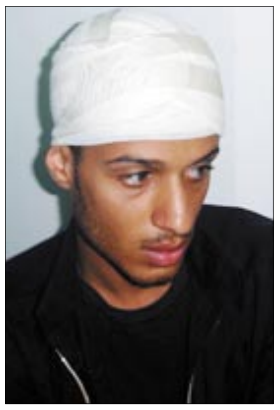

● عماد الادريسي

كان على القاضي الإدريسي الذي عاد لتوه من صلاة الظهر، الخروج إلى مبرز المقيل لاستقبال ضيوفه القبائل القادمين من "نهم". وما إن أنهى الرجل نداءه لابنه الصغير، الذي سبق أن فتح باب المنزل لإحضار القهوة والماء، إلا ووجه إليه ضيوفه وابلاً من السباب والشتائم: أنت متعصب، ليش ما تنفذ حكمنا؟ قال الضيوف للقاضي، الذي رد عليهم بالقول: "اتخذت كل ما يوجبه عليَّ الشرع والقانون". لكن الضيوف سرعان ما ردوا عليه بالقول "أنت غبي لا تفهم. ومن يقولوا لك حتى تسلب الشيخ عبدالناصر جنبيته ومسدسه في المحكمة.. ولا تعرف إنه شيخ وراه قبيلة". وسرعان ما رد عليهم القاضي "أنا أحكم بالشرع والقانون على الناس سواء كانوا مشائخ أو غيرهم"، ثم أضاف "أنتم تهينوني في بيتي"، وحاول الاتصال بالشرطة، لكن أحدهم قام وأشهر عليه الجنبية وركل الهاتف السيار من يده ومن ثم ركله هو، الأمر الذي اضطره أن يدعو عياله المتواجدين في الداخل.

هرع نجله عمار (22 عاماً) إلى ساحة المواجهة، فقام آخر من الضيوف وأشهر جنبيته التي وضعها في رقبة عمار تهديداً بذبحه، قال القاضي إنه أخذ إحدى الطاولات الديوانية الصغيرة، وقام بضرب الرجل الذي لوى جنبيته على رقبة عمار، فدار الشخص وهو يهوي للسقوط، فطعن القاضي في ساقه الأيمن.

وقتها حضر ابنه الثاني عماد (19 عاماً)، فقام بالاشتباك معهم فطعنوه في رأسه، لحقه شقيقه، ليشارك في صد العدوان، الذي استخدم فيه أصحاب البيت "الطاولات الديوانية" لصد طعنات الجنابي.

فور خروج شقيق القاضي من شقته، كان على المهاجمين (الضيوف) استخدام مسدساتهم في مواجهة احتمالات تزايد عدد أصحاب البيت الذين هرعوا لصد الهجوم.

قال محمود إن المهاجمين الـ4 نزلوا من السلم، فيما ظل الثالث منهم يطلق النار، دون أن يكون مدركاً أن عبدالناصر ربيد ينزل خلفه في السلم، مما أدى إلى إصابة هذا الأخير الذي فارق الحياة متأثراً بطلق ناري صديق.

والحاصل أن هناك روايتين مختلفتين كلياً بخصوص هذه الحادثة، فالشيخ صالح ربيد والد القتيل، يتهم القاضي أحمد الإدريسي بقتل نجله عبدالناصر، بعد أن استدرجه إلى منزله. وطبقاً لرواية عبدالله صالح ربيد، شقيق القتيل، فإنهم جاؤوا إلى منزل القاضي لاسترداد جنبية القتيل "المعدلة" لدى القاضي لقاء مبلغ مالي، وقال إن عبدالناصر اتصل بالقاضي يطلب منه إعادة جنبيته، فرد بأن يأتي إلى البيت لاستعادتها، لكنهم عندما وصلوا تفاجأوا برفض القاضي إعادة الجنبية لهم، وطلب منهم دفع المبلغ مقابل تسليم الجنبية.

موضوع الجنبية هذا، ورد في محضر المحكمة المؤرخ يوم الأربعاء قبل الماضي، على نحو مغاير تماما.

فأثناءً انعقاد الجلسات بمكتب رئيس المحكمة القاضي أحمد الإدريسي، قال المحضر (تحتفظ "النداء" بنسخة منه) إنه "تبين حضور أحد أبناء صالح ربيد والذي قام بتهديد وتحدي المحكمة.. كما تبين أنه يحمل سلاح مسدس وجنبية".

وفقاً لذلك قررت المحكمة "إحالة المذكور مع منصور ناشر المكلف بالحراسة القضائية والمستلم للبوابة الرئيسية للمحكمة إلى النيابة للتحقيق"، ما يعني أن المحكمة كانت قد عاقبت أيضاً حارس البوابة الذي سمح لعبدالناصر ربيد بالدخول بمسدسه وجنبيته.

"أنت أهنتني أمام رعيتي، وحرمتني من الجنبية والمسدس وأنا شيخ قبلي"؛ هكذا قال ربيد للقاضي حسب ما أفاد شقيق هذا الأخير، عندما قامت الشرطة القضائية بتجريد ربيد من السلاح، لكن أشخاصاً تدخلوا لإعادة السلاح إلى ربيد الذي كان قد قدم اعتذاره للقاضي، لكن الأخير يقول إن ربيد قبل خروجه كان قد هدد مرافقه بالقول "هذه الفلوس اللي عند الغريم قيمتك أنت والقاضي".

وكان عبدالناصر ربيد جاء إلى المحكمة لمطالبة القاضي بحبس غريمه "المفرز" الذي كانت المحكمة أمرت بإغلاق محلاته التجارية، ذلك أنه يدين لربيد مبلغ 5 ملايين ريال، ولم يقم بعد بسدادها.

قال القاضي الإدريسي، حسب شقيقه محمود، إنه كان يرى أنه لا يصح عقوبتان في وقت واحد، فهو وإن أغلق محلات الضامن كعقوبة، يرى أنه ليس من العدل أن يضيف إليه عقوبة السجن، لكن ربيد عاد مرة أخرى ليطالب القاضي بإحالة غريمه إلى النيابة، وهو ما رفضه الأخير، كون الحكم الصادر على غريم ربيد حكماً تنفيذياً.

حيال هذا الرفض الذي أبداه القاضي الإدريسي، قال محمود إن ربيد لجأ إلى تهديد المحكمة قائلاً إنه "سيتقطع للغريم"، ويقول محمود إن القاضي رد عليه بالقول "هناك دولة"، ومن هنا أخذ يتصاعد الخلاف فانتقل من المحكمة إلى منزل القاضي الذي تحول إلى ساحة جريمة مزدوجة ومركبة.

"سياج" تختتم دورتها التدريبية الخاصة ببناء قدرات المتطوعين على الرصد والتوثيق والمناصرة لحقوق الطفل

■ عرفات مكي

اختتمت الدورة التدريبية الخاصة ببناء قدرات المتطوعين والمتطوعات على الرصد والتوثيق والمناصرة لحقوق الطفل، والتي نظمتها منظمة سياج لحماية الطفولة، ضمن مشروع راصد المدعوم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الاتحاد الأوروبي.

وهدفت الدورة التي استمرت 4 أيام، وبمشاركة 30 مشاركاً ومشاركة من المحامين والمحاميات وضباط الشرطة والراصدين الميدانيين ضمن فريق سياج الميداني، إلى تدريب المشاركين على مهارات الرصد والتعامل مع الأطفال المعنفين وطرق التحقيق وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالانتهاكات والعنف ضد الأطفال وطرق الإبلاغ والمناصرة الجيدة.

وقال أحمد القرشي رئيس منظمة سياج، إن هذه الدورة ستتبعها دورة أخرى لـ30 مشاركاً من مختلف المحافظات، وإن هذه الدورات تأتي ضمن سلسلة من برامج التدريب التي تعتزم المنظمة تنفيذها خلال عامي 2010 و2011، بهدف تقوية وتعزيز قدرات فرقها الميدانية في رصد ومناصرة حقوق الطفل في اليمن.

وأشار إلى أن سياج هي المنظمة الأولى التي لديها وحدة رصد ومناصرة لحقوق الطفل، مبيناً أنها نفذت العديد من المشاريع الخاصة بالأطفال خلال هذا العام، آخرها توزيع ألف حقيبة مدرسية على الأطفال الملتحقين بالمدارس في مديريتي الزهرة واللحية بمحافظة الحديدة.

المرصد اليمني يوجه نداءً بشأن 3 من آل نهشل يواجهون أحكاماً سياسية بالإعدام

وجه المرصد اليمني لحقوق الإنسان (YOHR) نداءً عاجلاً بشأن تلقيه استغاثة من عائلات 3 مواطنين محكوم عليهم بالإعدام بموجب أحكام صادرة ضدهم من محكمة جنوب غرب الأمانة والشعبة الجزائية المتخصصة بمحكمة استئناف أمانة العاصمة والمحكمة العليا.

وطالب المرصد كافة المنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية بالتدخل السريع للعمل على وقف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة، ومخاطبة رئيس الجمهورية بعدم المصادقة عليها، والمطالبة بإعادة محاكمتهم محاكمة عادلة أمام المحكمة المختصة مكانياً بحيث تكفل فيها كافة حقوقهم الدستورية والقانونية.

ويواجه عبده محمد علي صغير نهشل، ومبخوت علي صغير نهشل، وخالد علي صغير نهشل، أحكاما بالإعدام على خلفية الأحداث التي وقعت في محافظة حجة أثناء الانتخابات الرئاسية والمحلية في 2006.

ووصفت عائلات نهشل في رسالة الاستغاثة التي وجهتها للمرصد، الإحكام الصادرة بـ"السياسية البحتة".

وحسب المرصد فإن إجراءات محاكمة المواطنين الثلاثة والأحكام الصادرة ضدهم مخالفة للقانون، تمت بصورة مستعجلة وبإجراءات استثنائية، وأمام محكمة غير مختصة، تم حرمانهم أمامها من أبسط الحقوق التي كفلها لهم الدستور والقانون.

وأعرب المرصد عن تضامنه الصريح مع المواطنين المذكورين، معتبراً الأحكام الصادرة ضدهم سياسية بحتة، وعدَّ إجراءات محاكمتهم استثنائية لم تراعَ خلالها أبسط حقوقهم الدستورية والقانونية، وافتقدت أدنى شروط المحاكمة العادلة ومبادئها وفقا لأحكام المادتين 14 و15 من العهد الدولي والمواد 47، 48، 49 من الدستور، وهو ما يجعل الأحكام الصادرة ضدهم منعدمة ولا قيمة قانونية لها.

المحكوم عليهم طلبوا من المرصد مساعدتهم في إيصال قضيتهم لكافة المنظمات والجهات الحقوقية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان، للتدخل في قضيتهم وبما يكفل إلغاء الأحكام الصادرة ضدهم، وعدم تنفيذها، وإعادة محاكمتهم أمام محكمة مستقلة تكفل فيها كافة حقوقهم الدستورية والقانونية. وأرفقوا بمذكرتهم صورة من الأحكام الصادرة ضدهم، وبعض الوثائق المتعلقة بالقضية.

ينظمه المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية

مؤتمر اقتصادي حول تحديات ومستقبل الاقتصاد اليمني

ينظم المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية مؤتمرا اقتصاديا حول مستقبل الاقتصاد اليمني خلال الفترة 25 – 27 من الشهر الجاري، في فندق شيراتون بصنعاء، بعنوان "المؤتمر الاقتصادي اليمني: اليمن.. الاقتصاد.. المستقبل".

ويشارك في المؤتمر عدد من الخبراء والأكاديميين والباحثين والمهتمين اليمنيين وضيوف من عدد من مراكز الدراسات العربية والدولية.

تتضمن أدبيات المؤتمر عددا من المحاور هي: محور القطاعات الاقتصادية، محور السياسات المالية والنقدية، محور الكفاءة الاقتصادية، محور إدارة الموارد، محور المشكلات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي، محور الإصلاح الإداري، ومحور التجارب الخارجية.

الاثنين 17 ذو القعدة 1431هـ الموافق 25 اكتوبر 2010 العدد (253)
Mon. 17/11/1431 - 25 October 2010

مجمع 17 يوليو بإب.. افتقار للأثاث ووعود لم تنفذ

■ إبراهيم البعداني

تعاني الكثير من مدارس مديريات محافظة إب أوضاعاً مأساوية وتدنياً ملحوظاً في عملية التعليم، بالإضافة إلى تسرب المئات من الطالبات من المدارس بسبب افتقار كثير منها لمقومات التعليم التي وصلت إلى عدم توفر الأثاث المدرسي من كراسي وطاولات ووسائل تعليمية، وكذلك الكتاب المدرسي، والعجز الكبير في المدرسين، والازدحام الشديد في الفصول الدراسية.

من تلك المدارس مجمع 17 يوليو في مديرية المخادر، منطقة مفرق حبيش، الذي يتوافد إليه أكثر من 3000 طالب وطالبة من أكثر من 60 قرية من قرى المديرية، يقطعون خلالها مسافات طويلة خطرة وجبلية وعرة. ولكن ومع الجهد الكبير الذي يبذله الطلاب بغية الوصول إلى المجمع للتحصيل العلمي، فإنهم يبدؤون يومهم الدراسي بكثير من المتاعب والمنغصات التي تعكر عليهم جو التعليم، فمجمع فصول المجمع لا تملك سوى 50 كرسياً تم توزيعها على المدرسين، بينما الطلاب الثلاثة آلاف الموزعون على 45 شعبة، يفترشون الأرض، يصارعون الصقيع والبرد القارس، وخاصة هذه الأيام، وهم مقبولون على فصل الشتاء شديد البرودة، مما يصعب عليهم التركيز والاستيعاب، بالإضافة إلى الازدحام الشديد في الفصول، حيث يستوعب الفصل أكثر من 100 طالب.

● الشرعبي

مجمع 17 يوليو كان قبل سنوات عبارة عن مدرسة صغيرة تسمى مدرسة التوفيق، قبل أن يتحول اسمها إلى 17 يوليو، حين ظن الأهالي أن تغير اسم المدرسة بعد أن أضافت السلطة المحلية فصولاً جديدة، سوف يحل كل مشاكلها، خاصة الأثاث، ولكن ورغم مرور سنوات على إنشاء مجمع 17 يوليو، فإن هذه التسمية لم تشفع للطلاب عند مسؤولي وزارة التربية والتعليم ومسؤولي السلطة المحلية.

مدير المجمع الأستاذ أمين الشرعبي أكد أنه كان التقى بوزير التربية والتعليم عبدالسلام الجوفي منتصف العام الماضي 2009، وشرح له الأوضاع التي يعاني منها المجمع، والأضرار الصحية التي يعاني منها الطلاب لعدم توفر كراسي.

وأضاف الشرعبي أن الوزير الجوفي تفهم وضع المجمع وسارع بتوجيه مذكرة عاجلة إلى إدارة التربية بمحافظة إب، بسرعة تأثيث المجمع، وقال إنه بمجرد مغادرته مكتب الوزير توجه مباشرة إلى مدير عام مكتب التربية بالمكتب، الذي بدوره أحال مذكرة الوزير إلى إدارة المشاريع في المكتب، التي بدورها اعتذرت عن عدم تنفيذ طلب الوزير لافتقار المكتب للأثاث المدرسي.

ومع مرور الوقت والطلبة يعانون أوضاعاً مأساوية، وحسب الشرعبي، أن هذا الوضع تسبب في تسرب الكثير من الطالبات من المجمع.

مدرس الكيمياء رفيق الصبري، أكد أن المجمع رغم امتلاكه معملاً كبيراً، إلا أنه يفتقر للأثاث والوسائل التعليمية من محاليل وأجهزة. وأضاف أن إدارة التربية وعدت كثيراً بتوفير الوسائل الخاصة بالمعمل، ولكن كلما تقدموا بطلب قوبلوا بالوعود الكثيرة التي لم ينفذ منها شيء، وأصبح المعمل خالياً ومهجوراً لا يستفاد منه.

مدير عام مكتب التربية بمحافظة إب أحمد رزق الصرمي، قال إن مدارس المحافظة تعاني من نقص في الأثاث المدرسي، مرجعاً الأسباب إلى عدم تجاوب المؤسسة الاقتصادية المسؤولة عن توفير الأثاث المدرسي معهم.

وعن العجز الكبير عن المدرسين الذي تعاني منه مدارس المحافظة، أوضح الصرمي أنه يتم توطين دفع جديدة، وإلحاقهم في مدارس المحافظة، وأن المحافظة بحاجة إلى توظيف الكثير من الخريجين لمعالجة هذا العجز.

منح فرع الجامعة الكثير من المباني والوحدات السكنية وإنذار الموظفين المتملكين بتسليمها

جامعة الإيمان تستأثر بأوقاف إب والأطفال المعاقون بلا مدرسة

■ إب - "النداء":

كشفت مصادر محلية خاصة بمحافظة إب، توجه مكتب الأوقاف بالمحافظة لتحويل العقارات السكنية الخاصة بالمكتب لتكون تحت تصرف بعض الجماعات الدينية، من خلال تأجيرها الكثير من الوحدات السكنية والمباني التي تم بناؤها لذوي الدخل المحدود وموظفي الدولة من خلال دفعهم إيجاراً رمزياً للوقف.

ولوحظ في الآونة الأخيرة قيام أوقاف إب بمنح فرع جامعة الإيمان فرصة الحصول على الكثير من المباني والوحدات السكنية، بالإضافة إلى قيام مكتب الأوقاف بتوجيه إنذار لعدد من الموظفين ذوي الدخل المحدود، الذين كانوا تملكوا منازل من الوقف، ودفعهم مبالغ مالية لمكتب الوقف، ودفعهم إيجاراً شهرياً للوقف، بسرعة إخلائها وتسليمها لفرع جامعة الإيمان.

هذه الظاهرة بدأت في الأيام القليلة الماضية، وبالتحديد في منطقة ويخان بمدينة إب، التي تحوي الكثير من الوحدات السكنية والمباني التابعة للأوقاف، والتي كان يستفد منها الكثيرون من ذوي الدخل المحدود، ليفاجأوا بزحف طلاب جامعة الإيمان على المنطقة.

واستغرب عديد من أهالي المنطقة ومواطني إب استئثار جامعة الإيمان بالمباني الخدمية التابعة للوقف من شقق سكنية وقاعات دراسية، بالإضافة إلى الجامع.

الأمر لم يتوقف عند هذا وحسب، حيث أقدم مكتب الأوقاف على تأجير فرع الجامعة إحدى المدارس التابعة للوقف، وتحويلها إلى مكاتب خاصة بالجامعة، الأمر الذي أدى إلى حرمان المئات من الطلاب من الالتحاق بها للدراسة والتحصيل العلمي:

وأكد العديد من أهالي ويخان أن أبناءهم يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى مدينة إب للدراسة، بعد أن تحولت المدرسة إلى مكاتب لجامعة الإيمان، الأمر الذي ترتب عليه تسرب الكثير من الفتيات عن التعليم بسبب عدم وجود مدرسة في المنطقة.

مصادر خاصة أكدت قيام جامعة الإيمان بالتواطؤ من مكتب الأوقاف، باستغلال المبنى المدرسي ليكون فرعاً لها بالمحافظة يستفيد منها كوادر من حزب التجمع اليمني للإصلاح ذكوراً وإناثاً فقط، وجميعهم من خارج المنطقة ومن مناطق نائية. أما الشقق السكنية حديثة التجهيز (حسب المصدر) فقد صرفت لقيادات الجامعة والطاقم الذي يديرها، ولاستقبال الطلبة القادمين من مختلف محافظات الجمهورية.

ذات المصدر أكد أن مكتب الأوقاف كان قام بتأجير وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود، ليفاجأوا بقيام مندوب الوقف بإنذارهم بسرعة إخلاء الشقق دون إيجاد أي حلول أو تعويض.

ظاهرة السطو والاعتداء على أملاك الوقف بمحافظة إب، ليست بالشيء الجديد، ولم يعد سراً ما آلت إليه أراضي ومباني الوقف بفعل النهب المستمر لها من قبل كبار المسؤولين والمشائخ والمتنفذين من داخل المحافظة وخارجها، بتواطؤ وتسهيل من إدارة الأوقاف.

هذا العبث والنهب المنظم لأوقاف إب يجري على مرأى ومسمع من السلطات المحلية والأجهزة الرقابية التي لم تحرك ساكناً.

مصدر مسؤول في السلطة المحلية استغرب قيام إدارة الأوقاف بحرمان المستحقين من هذه المساكن. وقال إنه كان يتعين على إدارة الوقف توظيف هذه المباني لمستحقيها من ذوي الدخل المحدود، والتخفيف من أعباء الازدحام التي تعاني منها مدارس المحافظة.

وبينما يتم المتاجرة بأوقاف إب، يعاني المئات من الأطفال من شريحة الصم والبكم الذين ضاقت بهم كل السبل بحثاً عن مدرسة أو مبنى يؤويهم، بعد الوعود الكثيرة التي وعدوا بها لتوفير مبنى يوفر لهم التحصيل العلمي، بعد حرمانهم من أبسط حقوقهم المشروعة، مما جعلهم يتخبطون بين جدران المدارس العامة والأماكن المستأجرة، ينشدون فيها الاستقرار وتوفر الجو المدرسي الملائم للدراسة، كونهم عانوا وما زالوا يعانون من عدم توفر مدرسة لهم، حيث يدرسون في العام الواحد بأكثر من مدرسة ومبنى بالإيجار، ينتقلون من مدرسة لأخرى ومن مبنى بالإيجار لآخر، في ظل وعود كثيرة من المحافظة لتوفير مدرسة خاصة لهم، ولكن ولعدم إيفاء الجهات المعنية بوعودها، فقد تسبب ذلك بإصابتهم بإعاقة جديدة إلى جانب إعاقتهم السمعية، وهي إحساسهم بأنهم فئة منبوذة من قبل المجتمع، وأن المجتمع لم يتقبلهم وكأنهم ليسوا بشراً، ولا ينتمون لهذا الوطن المتسامح.

الطلاب من شريحة الصم والبكم كانوا نظموا اعتصاماً أمام مبنى إدارة التربية بإب، احتجاجاً على تجاهلهم، مطالبين الجهات المختصة بحل مشاكلهم، مؤكدين في بيان صادر عنهم حدوث تلاعب بحقوقهم من قبل وجوه خفية لها مصالح شخصية كانت خسرت مصالح شخصية، مما جعلهم يصارعون هنا وهناك لإعادة ما خسروه، الأمر الذي جعل شريحة الصم والبكم ضحية وكبش فداء في كل مرة.

وطالب المعتصمون في بيانهم محافظ إب بتسليم المبنى القديم لمكتب التربية والتعليم بمديرية الظهار، كمدرسة للصم والبكم، بحسب الوعود السابقة والأوامر والتوجيهات الصريحة من قبل السلطة المحلية بالمحافظة، وعدم إخراجهم من المبنى إلا إذا توفرت مدرسة حكومية ملائمة خاصة بهم، وبشكل رسمي، وتوفير الكادر التعليمي بحسب الاحتياج، وتوفير الأثاث والكراسي المدرسية والوسائل التعليمية، ومساواتهم بباقي الطلاب غير المعاقين، وإشراكهم في كافة الفعاليات والأنشطة التربوية والتعليمية، وعدم السماح لضعاف النفوس وكل من تسول له نفسه بحرمان المعاقين من حصولهم على حقوقهم التي كفلها لهم الدستور والقانون، وتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بشأن رعاية وتأهيل المعاقين.

نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة البيضاء تواصل إضرابها للأسبوع الثاني

■ ذمار - صقر أبو حسن:

للأسبوع الثاني على التوالي يواصل أعضاء هيئة التدريس بجامعة البيضاء إضرابهم احتجاجا على قرارات رئيس الجامعة الدكتور سيلان العرامي، الذي يتهمونه بـ"بعدم تطبيق نصوص مواد قانون الجامعات اليمنية والتنكر لحقوق أعضاء هيئة التدريس والإساءة لهم، وعدم صرف مستحقاتهم من رواتبهم في موعدها المحدد، وخرق قانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية بخصوص تعيين نواب لعمداء كليات الجامعة، وعدم اعترافه بالنقابة".

وطالب بيان صدر عقب اجتماع ضم العشرات من نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة البيضاء، بتوقيف العمل بكل القرارات المشار إليها مسبقا، وصرف المستحقات من بدل سفر وبدل علاج، وعدم الإساءة إلى أعضاء هيئة التدريس والتسريع في منح الابتعاث سوى لمن تتوفر فيهم شروط المنح الخارجية.

كما دعا البيان إلى "الالتزام الصارم" بقانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية وقرارات المجلس الأعلى للجامعات اليمنية الذي عقد في 11 أبريل 2010.

وقالت مصادر مطلعة لـ"النداء" إن المشاكل تعصف بهذه الجامعة بسبب تكرر إضراب المدرسين وتعنت الإدارة وعدم النظر في مطالب المدرسين الجامعيين، مشيره إلى احتمال "شل عملية التدريس في هذه الجامعة في حالة استمرار هذه الاضطرابات الإدارية".

طالبوا رئيس الجمهورية بإنقاذ مشروع "الصالح" من الفشل وحماية أرضهم من الضياع

عمال مصافي عدن.. 20 عاماً في انتظار الوعود

■ عدن - فؤاد مسعد:

بدأت معاناة عمال وموظفي شركة مصافي عدن، منذ فترة طويلة، ولا يبدو أنها ستنتهي في القريب العاجل، كما كانوا يؤملون بحسب الوعود الكثيرة التي كانت تمطر عليهم من إدارة الشركة والجمعية السكنية التي حملت على كاهلها مهمة تأمين مساكن للعمال، أو هكذا يفترض، خصوصا وأنه يتم استقطاع جزء من مرتباتهم لهذا الغرض منذ ما يقارب 20 سنة.

عند لقائنا بعدد من العمال، الأسبوع الفائت، بدا أن لديهم كثيرا من الهموم تؤرقهم، وفي المقدمة تأتي مشكلة المساكن، سيما بعدما تطور الموقف ورفع العمال أصواتهم شاكين من التجاوزات التي يقولون إنها ترتكب من قبل الجمعية السكنية لعمال المصافي، حيث طالب أعضاء الجمعية العمومية للجمعية السكنية نيابة استئناف الأموال العامة بعدن بالتحرز على الأراضي والمساكن التي تم بناؤها فوق الأرضية التابعة للجمعية بطريقة وصفوها بالمخالفة. كما طالبوا النيابة بالتحرز على الوثائق الخاصة بالجمعية، مطالبين بإعلان قضائي يتم بموجبه توثيق أية عملية يراد بها التدليس على الأعضاء أو غيرهم، واتخاذ أي إجراء تراه النيابة مناسبا.

بدورها وجهت نيابة الاستئناف مذكرة إلى مدير عام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عدن، للنزول الميداني والفحص في الهيئة الإدارية للجمعية السكنية لعمال المصافي، وهو ما ينتظره العمال بفارغ الصبر.

وكان أعضاء الجمعية السكنية للمصافي نفذوا اعتصاما سلميا ناشدوا فيه رئيس الجمهورية إنقاذ مشروعهم من الفشل، وحماية أرضهم من الضياع، خصوصا والمشروع يحمل اسم "مشروع مدينة الصالح".

وذكروا في مناشدتهم التي وجهوها قبل أسابيع، أنه خلال 20 عاما لم تنفذ توجيهاته، ولم يتم العمل بها إلى يومنا هذا، حيث لم يقدم الدعم من الشركة لتنفيذ وإنجاز المشروع، بل إنه تحول من تعاوني إلى استثماري. وكذلك لم تصرف عقود الملكية للعمال سواء أكانوا من المشتركين أو العمال الجدد، فكلهم من ذوي الدخل المحدود، ويستحقون صرف بقعة أرض، حسب البيان الذي طالب فيه العمال رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة تقصي الحقائق ومحاسبة من ارتكبوا الأخطاء والتجاوزات بحق المشروع والعمال الذين استنكروا وعبروا عن رفضهم ما قامت به الهيئة الإدارية للجمعية من أعمال بناء دون موافقة مسبقة من الأعضاء، وأكدوا أنهم غير ملزمين بذلك الإجراء غير المتفق عليه من قبل الجميع عند البدء بتنفيذ المشروع.

بالإضافة لذلك، فإن العمال ناشدوا رئيس الجمهورية التدخل لإيقاف الظلم الذي قالوا إنه لحق بهم بتغيير المشروع السكني إلى مشروع استثماري لا يستطيعون مجاراته. وذكروا في مناشدة تزامنت مع زيارة رئيس الجمهورية للمصافي، أنه تم الالتفاف على المشروع من خلال الاستبيان الذي وزعته الجمعية على الأعضاء، ويطالب بمبالغ خيالية ثمنا للمساكن.

العمال يشكون من ارتفاع تكلفة تلك المساكن رغم رداءة العمل وافتقاره للجودة المطلوبة في المساكن التي تنشئها الشركات المتعثرة في المجال العقاري. يقول أحدهم: لا فرق بين ما تقوم به الجمعية أو أية شركة استثمارية، باستثناء فارق واحد هو أن ما تنشئه الجمعية من مبان ليست بالمستوى المأمول، إذ يلاحظ أنه تم بناؤها ولا يزال بطرق يرون أنها غير مطابقة للمواصفات التي تنشأ على أساسها المدن السكنية.

وذكروا أن الاستبيان حدد عليهم تسليم مبالغ تتراوح بين 18 و29 ألف دولار للسكن الواحد، مؤكدين أنهم لا يستطيعون تسديدها كونها أكبر من إمكاناتهم المادية المتواضعة.

رفض العمال الاستبيان ووصفوه بالمجحف كونه لا يلبي طموحاتهم، ولا يراعي قدراتهم المالية البسيطة، ورفعوا مذكرة لإدارة المصافي طالبوا فيها بوقف البناء حتى يتم إيجاد حلول مناسبة، ويعاد المنسحبون، ويتم استيعاب العمال الجدد، مشيرين إلى أن الأسعار التي تضمنها الاستبيان تفوق أسعار الشركات العقارية، ناهيك عن كونه يفتقر للجودة.

وفي سياق التبرم من الأوضاع السائدة، يشير أحمد رجب، الناشط النقابي في المصافي، إلى أن الجمعية السكنية التي تقوم بالبناء منذ 2008، انقضت فترتها القانونية قبل سنوات، ويتساءل عن سبب سكوت الجهات المعنية في مكتب الشؤون الاجتماعية، عن هذه المخالفة، ومواصلة التعامل من قبلها مع الهيئة الإدارية رغم مرور أكثر من 8 سنين على انتهاء فترتها المحددة في قانون الجمعيات. وبحسب إدارة الجمعيات بمكتب الشؤون الاجتماعية بمحافظة عدن التي وجهت مذكرة للهيئة الإدارية للجمعية، فإن الهيئة الإدارية الحالية انتهت الفترة القانونية لها في فبراير 2008، حيث طالبت إدارة الجمعيات قيادة الجمعية بعقد الاجتماع الانتخابي لانتخاب قيادة جديدة في فترة لا تتجاوز نهاية شهر فبراير 2008.

الأسبوع الفائت؛ جدد عمال المصافي مطالبتهم رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة للتحقيق في ما تقوم به الجمعية السكنية التابعة للمصافي من ممارسات يرون فيها عبثا وتلاعبا بالمال العام والحقوق الخاصة والمكتسبة للعمال الذين أنفقوا سنوات طويلة من أعمارهم وهم ينتظرون الوفاء بجانب مما وعدتهم به إدارة الشركة وقيادة الجمعية، حيث يرون أن انتظارهم طال بلا طائل، إذ كان من المتوقع أن تباشر الجمعية صرف المساكن للعمال حسب الالتزامات، وبموجب استقطاعات بدأت منذ ما يقارب 20 سنة، إلا أن الجمعية التي بخلت عليهم في توزيع العقود، طالما كانت كريمة معهم في ما يتعلق بتوزيع الاستبيانات التي تفاجئ العمال بين فترة وأخرى بأسعارها الباهظة التي ترهق كواهلهم المثقلة بهموم ومتاعب أخرى كثيرة.

يقول أحد موظفي المصافي إن مثل هذه الممارسات الخاطئة تؤدي إلى إخراج الناس للشارع نتيجة وصولهم إلى درجة اليأس من إمكانية أي إصلاح إزاء تلك الممارسات التي يقول إنها تستهتر بحقوقهم لإرضاء قلة من الفاسدين.

الحكومة وجهت بمنح قطعة أرض لكل موظف باستثناء موظفي المصافي، بحسب ما يقول أحد عمال المصافي المنتسبين للجمعية السكنية، الذين لم يجدوا غير وعود لم تجد طريقها نحوهم، على الرغم من كونهم يعملون في منشأة نفطية، وحين تصور العمال أن أحلامهم أوشكت أن تتحقق فوجئوا بكثير من العوائق التي تبدأ بالأسعار الباهظة للمساكن بحسب الاستبيان الموزع على أعضاء الجمعية.

أعضاء الجمعية البالغ عددهم 2000 بعد انسحاب 1200، ذكروا في شكواهم أنه يتم العبث بأموال وأراضي الجمعية السكنية لعمال المصافي، وتمارس الجمعية التسويف والمماطلة في المشروع، وعدم توزيع العقود الفردية أو استخراج العقد الأم للأرضية، أو أي تراخيص بشأن ذلك. كما ذكرت الشكوى أنه لم يتم تصفية الحسابات المالية للجمعية، ولم تتم الانتخابات منذ العام 1997. وتشير إلى عدد من المخالفات للوائح وأنظمة مكتب الشؤون الاجتماعية والجمعيات السكنية.

ويدير الجمعية المدير السابق للمصافي فتحي سالم الذي بدأت نيابة الأموال العامة بعدن التحقيق معه واثنين آخرين في إدارة المصافي، في أبريل الماضي، على خلفية اتهامهم بقضايا فساد أحالتها هيئة مكافحة الفساد للنائب العام، تضمنت الاتهامات استيراد شحنة من البنزين قالت الهيئة إنه ملوث بمادة الاكسجينت السامة، إضافة لاتهام إدارة المصافي بأنها كبدت الخزينة العامة للدولة ما يزيد عن ملياري ريال.

محمد المسيبلي، رئيس نقابة عمال المصافي، قال لـ"النداء" إن النقابة تقف ضد أية محاولة لاستهداف المصافي كشركة وطنية. وكشف في حديث سابق لـ"النداء" عما أسماها بالهجمات التي قال إنها بدأت بمحاولة أخذ ميناء الزيت من شركة مصافي عدن، وتسليمه إلى هيئة موانئ عدن منذ فترة، إلا أن هذا الإجراء تم إيقافه مؤخرا، حسب قوله.

وأكد أن النقابة يهمها مصلحة الموظفين والعمال في المصافي. وبخصوص كمية البنزين المستوردة قال المسيبلي إن القضية منظورة في المحكمة، معربا عن ثقته بكفاءة القضاء ونزاهته.

وكان صدر قرار جمهوري، مطلع مارس الماضي، بتعيين نجيب منصور العوج مديرا عاما تنفيذيا لشركة مصافي عدن، خلفا لفتحي سالم الذي حملته التقارير مسؤولية الاختلالات الموجودة في المصافي.

وكانت وسائل إعلام رسمية تناقلت قبل ذلك بشهر تقريبا، خبراً مفاده صدور توجيهات من رئيس مجلس الوزراء تقضي بإغلاق الملف المرفوع ضد مصافي عدن، بعد الاطلاع على تقرير شركة انترتك الفاحصة، التي كلفتها الحكومة بفحص الشحنة (كمية البنزين التي تحاكم بسببها إدارة المصافي)، والتي أكدت سلامتها. وخلص التقرير الذي أشارت إليه الحكومة، إلى أن الوقود المستورد مطابق للمواصفات العالمية القياسية المتعارف عليها للنفط الذي يستخدم كوقود.

أنذرت اليونيسيف بمعدلات مخيفة من حالات سوء التغذية بين أطفال صعدة ودعت طرفي النزاع والوساطة القطرية لضمان إيصال المساعدات لإنقاذ حياة الأطفال

سوء تغذية حاد يهدد أطفال صعدة بخطر الموت ويتزايد مع اقتراب فصل الشتاء

من سيعمل بالنداء العالي لمنظمة اليونيسيف، من أجل إنقاذ أطفال صعدة. نهاية الأسبوع الماضي، وجهت المنظمة نداءً ينذر بمعدلات مخيفة من حالات سوء التغذية بين أطفال صعدة؛ المحافظة التي تضررت جراء النزاعات بين السلطة والحوثيين، خلال السنوات الأخيرة. مؤكدةً أن الوضع السيئ في صعدة أصبح جلياً للعيان، لاسيما بعد كشفها عن نتائج المسح الذي نفذته وزارة الصحة العامة والسكان، بدعم منها، في وقت سابق من شهر أكتوبر.

ودعت طرفي النزاع في صعدة والوساطة القطرية، إلى توفير مناخ آمن، وضمان الوصول للمنظمات الإنسانية لإيصال المساعدات اللازمة لإنقاذ حياة الأطفال.

وكشفت اليونيسيف "أن نصف الأطفال البالغ عددهم 24.246، والذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً، ممن شملهم المسح المنفذ في يوليو 2010، في 5 مناطق غرب صعدة، يعانون من سوء التغذية الحاد، حيث وصلت النسبة إلى 3 من أصل 4 أطفال في إحدى المناطق. وعموماً أظهر المسح أن 17% من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد والشديد، بينما يعاني 28% من سوء التغذية الحاد المتوسط.

السيد جيرت كابيليري، ممثل منظمة اليونيسيف في اليمن، أكد أن "سوء التغذية هو السبب الرئيسي لوفيات الأطفال الصغار في اليمن، وبالتالي فإن هذا الوضع المريع ينذر بكارثة على أطفال صعدة". وأضاف "مع اقتراب فصل الشتاء، قد يصبح آلاف الأطفال في خطر شديد ما لم تُتخذ تدابير عاجلة للتعاطي مع هذه المشكلة".

ولفتت إلى أن سوء التغذية الحاد الشديد يمثل مشكلة أساسية في اليمن، خاصة بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر. وتظهر أرقام اليونيسيف أن 15% من الأطفال يعانون من سوء التغذية الشديد. كما أن استمرارية النزاع في صعدة لفترة طويلة قد زادت المشكلة سوءاً عند أطفال المحافظة.

في فصل الشتاء قد تحدث الكارثة. فسوء التغذية الحاد الشديد يعرض الطفل لخطر الموت جراء أبسط الأمراض. كما أن الطفل الذي يعاني من سوء تغذية حاد متوسط، قد يكون عرضة لسوء التغذية الحاد الشديد في حال التعرض الى التهاب بسيط. ويُقصد بسوء التغذية الحاد نسبة مجموع الأطفال الذين يعانون من كلا النوعين.

وقالت اليونيسيف، في بيان صحفي لها، إن الوضع الأمني غير المستقر قد أعاق وحدّ من جهود وصول وكالات الإغاثة الإنسانية مثل اليونيسيف، إلى تلك المناطق، حيث تعرقلت عملية تسليم مواد الإغاثة الأساسية، بما في ذلك الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال.

وأضافت المنظمة أن المساعدات الغذائية وحدها لا تكفي لمعالجة سوء التغذية، فهناك حاجة ماسة إلى بذل جهود أكبر لدعم الأمن الغذائي للأسر، إضافة إلى تغيير الممارسات والسلوكيات الغذائية المتبعة، إلى جانب توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية الأولية وخدمات التغذية مثل الأغذية العلاجية، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي والنظافة للسكان المتضررين من النزاع.

الجدير بالذكر أن سوء التغذية هو حالة معقدة تنجم عن نقص مواد متعددة عن الطفل، فعدم الحصول على الغذاء والخدمات الصحية ومياه الشرب والصرف الصحي الكافية، إضافة إلى نقص رعاية الأطفال والأمهات تعد من أهم أسبابها.

وقد شمل المسح المجتمعي 26،246 طفلاً، أي ما يمثل 80% من مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً، في مديريات صعدة الغربية، وهي: رازح، منبه، الظهير، خمر وشذى. وقد جرى المسح أثناء القيام بحملة خاصة باللقاح ضد الحصبة وشلل الأطفال وفيتامين (أ) في يوليو 2010.

وأشار المسح إلى أن نسبة سوء التغذية الحاد تم تقديرها اعتماداً على المعدل المقبول عالمياً، وهو مقياس محيط الذراع. هذا المقياس يعتبر من أدق مؤشرات خطر الوفاة المرتبطة بسوء التغذية الحاد والخطير مقارنة بالأداة التي كانت تعتمد سابقا على الوزن مقابل الطول. لذا، فهو مقياس أفضل لتحديد الأطفال الأكثر حاجة لعلاج طبي وغذائي مناسب.

الأغذية العلاجية الجاهزة ذات محتوى مائي منخفض جداً، وبالتالي فهي مقاومة للتلوث الجرثومي، ما يجعلها آمنة وسهلة الاستخدام كعلاج للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد.

اليونيسيف دعت جميع أطراف النزاع في صعدة، وناشدت المجتمع الدولي بما في ذلك وفد الوساطة القطرية الذي يزور اليمن حالياً، ضمان الوصول الفوري للجهات الفاعلة الإنسانية إلى كافة مناطق محافظة صعدة، لإيصال المساعدات اللازمة لإنقاذ حياة الأطفال.

مؤسسة الإغاثة الاجتماعية بعدن تدرب العاملين مع ضحايا العنف

■ عدن :

بدأت أمس الأحد بعدن الدورة التدريبية الخاصة برصد ضحايا العنف، التي تقيمها مؤسسة الإغاثة الاجتماعية -مرصد الإغاثة لضحايا العنف من النساء والأطفال، بدعم من الصندوق الاجتماعي الفرنسي.

وتستهدف الدورة التي تستمر 5 أيام، 15 مشاركاً ومشاركة من العاملين والعاملات مع ضحايا العنف بجمعيتي التعايش الاجتماعي والأحياء الشعبية بعدن، وتدرب فيها المحامية عفراء الحريري رئيسة مؤسسة الإغاثة الاجتماعية، حول ظاهرة العنف ضد الأطفال والنساء في اليمن، أنواع العنف وأشكاله وأطرافه وأسبابه، كيفية التعامل مع ضحايا العنف، عمليات الرصد والتسجيل والاستماع، التوجيه والمتابعة والعون القضائي/ القانوني، والبحث النفسي والإرشاد الاجتماعي. وتأتي هذه الدورة ضمن أنشطة مؤسسة الإغاثة الاجتماعية التي تنشط في مناهضة العنف ضد المرأة والطفل، من خلال تقديم العون والمساعدة القضائية والقانونية لضحايا العنف من النساء والأطفال.

في مذكرة لمدير عام المديرية

عمال الملح والجبس بالصليف يطالبون بمنع مجلس الإدارة من التصرف في حقوق وممتلكات الشركة

■ الحديدة - مصطفى بدير:

جدد عمال وموظفو شركة تصنيع وتسويق الملح (المساهمة) بمديرية الصليف م/ الحديدة، مطالبتهم بمنع مجلس إدارة الشركة ومن إليه من أي تصرف في حقوق وممتلكات الشركة المساهمة، كونها تخص جميع عمال وموظفي الشركة.. وحجز أية كمية من الملح الحجري أو البحري يتم خروجها من الصليف بطريقة غير قانونية.

وأوضحوا في مذكرة تعقيبية موجهة إلى مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي، أن ما يجري من نهب لكميات كبيرة من الملح البحري وبدون توريد قيمتها للشركة يعتبر سرقة بكل المقاييس لأموال المساهمين التي لا يجوز السطو عليها في ظل دولة النظام والقانون، وأنتم على رأس المكلفين بتطبيق النظام والقانون في إطار المديرية، وتقع على عاتقكم مسؤولية حماية الحقوق العامة والخاصة.

على الصعيد نفسه، وجه مدير عام الشركات بوزارة الصناعة والتجارة د. إقبال رياض عبدالله، مذكرة رسمية إلى مدير عام مكتب الصناعة بالحديدة أبلغه فيها بتلقيه مذكرة من المكتب الفني للخصخصة، يفيد فيها بقيام إدارة الشركة بسحب معدات إنتاج الملح من الصليف إلى منطقة "عرج" التي تبعد 30كم عن الصليف، وعدم توزيع إدارة الشركة شهادات الأسهم للعمال والموظفين منذ إنشاء الشركة عام 2004 وحتى الآن.

وطالب مدير عام الشركات في مذكرته إلى مدير مكتب الصناعة بمتابعة القضية كونه الجهة المعنية، ورفع تقرير عاجل إلى وزير الصناعة والتجارة بما يتم اتخاذه من إجراءات.

ويشكو عمال وموظفو الشركة منذ العام 2004 وحتى الآن، قيام الإدارة بمصادرة كافة حقوقهم ورفضها توزيع شهادات الأسهم، وعدم تنفيذها لقرار مجلس الوزراء رقم 214 لعام 2004، وقانون الشركات التجارية رقم 22 لعام 97 الذي تم إنشاء الشركة بموجبه.

حالة نضالية نادرة، تشبه أغنية جميلة تقض مضاجع أصحاب القلوب الخشنة..

عبدالقادر سعيد الذي لم يُنصف

له صولات وجولات في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة، ويكاد يكون المرجعية الأخلاقية الفائقة لكل رفقائه في العمل السياسي -ستينيات وسبعينيات القرن الفائت.

كانت روحه الفروسية دليلاً إلى ما يجب أن يكون، ويتفق مريدوه على أنه من أفضل النماذج التي أنتجتها هذه الحركة كمشروع وطني في ذهن مناضل عتيد؛ ما جعله واحداً من أهم رجالات الفكر السياسي الذين عرفتهم اليمن، وهو نتاج الانصهار القومي الاشتراكي الأسمى وطنيا.

مواليد مطلع الأربعينيات الذي انتمى مبكرا إلى أولى الخلايا التي شكلت حركة القوميين العرب في اليمن، كما ساهم على نحو بارز بتأسيس الحزب الديمقراطي الثوري اليمني ككيان سياسي تقدمي في واقع متخلف يجلب الإحباط وأكثر.

فتحي أبو النصر
fathi_nasr@hotmail.com

■ بدأبه الحلمي الباهر صاغ اختلافه -تأسيساً لمرحلة النهضة التي كان يتمناها- فيما أوجاع تغريبته جاءت فوق كل الاحتمال

يعتبر الحزب الديمقراطي من أهم وأوسع الكيانات الحزبية اليمنية التي خرجت من كنف حركة القوميين العرب في اليمن، وذلك الى جانب الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل، فيما كانت هذه الحركة وراء إنشائها أيضاً.

كثيرون تأثروا بألق عبدالقادر سعيد الذي جاء إلى عدن -حيث يعمل والده- من إحدى قرى عزلة الأغابرة والأعروق في الشمال، ليعيش هناك فترة الدراسة والتكوين المعرفي، ثم بعد 62 عاد إلى تعز حيث كان من أبرز المهمومين سياسيا وثقافيا واجتماعيا بمصير الثورة والوطن، كما ظل التثقيف الذاتي همه الأول، يحث الآخرين عليه، والمصداقية رأسماله الشخصي في ممارسته للسياسة كإنسان "لا تعرف أحلامه الرائعة أي حدود".

في تلك الفترة، كان الرجل من بين قليل مناضلين بمثابة نقطة الالتقاء الروحي بين الجنوب والشمال، أو يمكن تشبيهه بالمهموم الوحدوي خالص النبل وطنيا، فإضافة إلى أنه حشد للانضمام للحرس الوطني من أجل الدفاع عن سبتمبر، كان من المساهمين الأوائل في انفجار ثورة أكتوبر.

لعل عام 63 كان حافلا للغاية في حياته السريعة، إذ كانت كتاباته الفكرية تهز الوجدان، وتجعله متفردا بكونه واحدا من أهم دعاة التسامح السياسي ورجل التحالفات الوطنية بامتياز. ولأن قضيته كانت كبيرة، ومنطقه الواعي كان حضارياً ومعتدلاً في مواجهة بنى التخلف وتعقيدات الواقع وأزماته، فقد كان بنقاوة نضالية عالية، كما كان ضد السياسة التي بلا معايير سوى الاستحواذ والفتك والحس الشمولي الغاشم.

في المجال الصحفي، تولى مسؤولية سكرتارية صحيفة "الثورة" لفترة، كما أدار صحيفة "سبأ"، وفي المجال النقابي قام بتأسيس الاتحاد العمالي، بعد أن جعل من الحركات العمالية المتفرقة كيانا موحدا. كذلك في نفس الفترة ساهم بتأسيس المؤتمر الشعبي كأول حزب معلن في الشمال، قبل أن تقوم السلطات بحظره تحت مبرر منع الحزبية، ثم مع إعلان قيام الجبهة القومية لتحرير الجنوب، كان عبدالقادر سعيد أحد أرفع قيادييها المؤسسين.

آنذاك كانت مدينة تعز خيط الوصل بين الشمال والجنوب، كما كانت معقلا للحركات الوطنية، وللأفكار الحديثة للتحرر والتمدن والتقدم: وقتها ساهم عبدالقادر سعيد في تأسيس نادي الشباب الثقافي الذي كان مصنعا للجيل الوطني الجديد، لكن حكومة انقلاب 5 نوفمبر أمرت بإغلاقه -على نحو غاشم- بمجرد تعرشها على السلطة.

امتاز الحركيون اليمنيون عموماً -مثل بقية الحركيين القوميين في البلدان العربية الأخرى- بالتثقيف الفكري، والقدرة المشهودة للتوسع والاستقطاب، إضافة إلى دعم وقيادة ومساندة جماهير بلدهم في معارك كفاحاتها التحررية بشكل عضوي لافت. ولقد عُد عبدالقادر سعيد الذي كان يفكر بطريقة "وماذا بعد؟"، واحدا من الذين وقفوا مع عملية التحول الفكري القومي نحو اليسار -لحظة انطواء مرحلة في عمل ونضال حركة القوميين العرب- وفك الارتباط التنظيمي اليمني مع مركز قيادتها في بيروت، خصوصاً مع الوعي الموضوعي الذي طرأ بأهمية المسألة الطبقية في اعتبارات النضال والانتماء لقضية العدالة الاجتماعية، كما لضرورة توثيق نضالات الحركيين بالاعتبارات الوطنية بشكل خاص. وبما أن لحظة العالم هي للانعطاف الاشتراكي الحاد، وللبناء الديمقراطي أيضاً، كان تأسيس الحزب الديمقراطي الثوري اليمني من معظم الحركيين العام 68: شيئاً فشيئاً انتشرت فروع هذا الحزب الواعد شمالا وجنوبا حتى كان من الفصائل القليلة التي لها فروع خارج اليمن أيضا من الطلاب والمغتربين الوطنيين، رغم ظروف العمل السري الرهيبة، وتأثير الدعاية السامة المعادية لليسار بالذات.

عقب ذاك، كانت ثورة سبتمبر قد مرت بمآس موحشة ومعقدة، إضافة إلى أن السعودية ظلت تمارس هوايتها المفضّلة في مواصلة الصيد في المياه اليمنية العكرة عبر قواها التقليدية في اليمن،ولقد احتاج أبو سند (الاسم التنظيمي لعبدالقادر سعيد) معجزة كي يبقى على قيد الحياة قليلاً، فلقد كانت الاعتقالات على أشدها والتصفيات قائمة بجنون، غير أن الأوضاع سرعان ما تفجرت في صنعاء ومن ثم في بقية المدن الرئيسية، وراح ضحيتها العشرات والمئات للأسف، إن لم يكن الآلاف، ما بين قتيل ومعتقل ومفقود ومعذب ومشرد "بتهمة الحزبية".

بشجاعة ظل عبدالقادر سعيد يحذر من الطائفية لأنها لا تخدم أهداف الجمهورية الناشئة، كما ظل واعيا لأبعاد الصراع الطبقي، بل ومعتبرا أن رحلة التطور في أي شعب رعوي عشائري، شاقة للغاية. ومع إيمانه الكبير بالطاقة الوطنية للانسان اليمني المهدور في ظل واقع التجزئة القائم والخطر الكبير على الثورة، كان أحد أهم المؤثرين المدنيين في حركة المقاومة الوطنية التي تشكلت مع احتدام حرب الملكيين والجمهوريين، فيما كان صارما يشدد على التفاصيل تنظيمياً، وله آمال بدور فائق لليمن في المنطقة، كما تميز بالنفس الطويل والرحابة والقدرة على الاستشراف والامل والتجاوز.

■ جار الله: كان الأكثر نضجاً وتطوراً منا جميعاً. دماج: امتاز ببداهته العقلانية والعاطفية التي كالبرق. طاهر: إنه جزء أصيل من الضمير والوجدان الوطني

يقول عنه الأستاذ عبدالباري طاهر: إنه جزء أصيل من الضمير والوجدان الوطني. ويجمع كل من عرفوه على أنه رجل المهمات الاستثنائية بامتياز، في حين أن حضوره الفريد بين أوساط العمال والمثقفين والطلاب والتجار والعسكر والوجهاء ساهم كثيرا في انتشار شعبية الحزب الديمقراطي ووفرة المنتمين النوعيين إلى صفوفه.

بحسب شهادة للأستاذ أحمد قاسم دماج أحد أخلص رفقائه في محطات كثيرة: كان عبدالقادر سعيد حيويا وعميقا، ومثقفاً من طراز نادر، كما تمتاز مهارته بالتوازن الهادف والنقد الذاتي والاحتواء، وتلك البديهة العقلانية والعاطفية التي كالبرق.

عاش ابن المصور البسيط سعيد أحمد طاهر أحد مناضلي حركة 48، أشد بأسا وصلابة ونضوجا، فيما شخصيته الوفاقية وروحه التواقة للتنوير، جعلته يتصف بكونه كان مقنعا على نحو آخاذ لعديد أطراف في الحركة الوطنية، وصاحب حضور متسق في التفكير والممارسة أيضا، كما تفرد باعتباره عارم الألق في صفوف حزبه، إذ كان بجدارة، وهو القائد الشاب، على رأس زعماء الحزب الديمقراطي الذين جعلوه كياناً نوعياً على أكثر من صعيد، متميزاً باحتوائه لكوادر هامة سياسيا وثقافياً ونقابيا وعسكرياً واجتماعيا، وتحديداً لأكثر عناصر الحركة الوطنية حساً وإيثاراً وشغفاً بمسألة الوحدة الوطنية خلال تلك الفترة.

واضحٌ أن الرجل كان ملهماً لرفاقه تماماً، إذ تعامل معهم بروح خلاقة بلا شوائب تذكر، كما كان مهموماً بالمسألة التنظيمية، ولم يكن تكوينه النفسي إلا زاهداً بالمقابل، ولذلك رفض عدة مناصب رفيعة عُرضت له من صنعاء وعدن، ومقترحاً لها رفاقاً آخرين.

ولقد مثل الانفتاح النابه فضيلة من فضائل عبدالقادر سعيد في العمل الوطني، فلقد كان على صلة وثيقة باتحاد الأدباء والكتاب مثلاً، إذ كان على صلة محترمة بقيادات في تنظيم الضباط الأحرار، وأيضاً بالإخوان المسلمين، رغم أن هؤلاء رفضوا دعواته الحوارية المتكررة إلى لم الشمل السياسي على أسس وطنية في فترات كثيرة. وأيضاً كانت صلته طيبة بالبعثيين والناصريين، ومن كانوا في اتحاد الشعب الديمقراطي، وحتى قيادات في اتحاد القوى الشعبية كانت تكن له خالص الود نظراً لتفوقه في المبدئية الوطنية ذات البعد الثاقب، ولما تميز به تحليله الشخصي من الحكمة الفريدة.

المؤلم أنه اتهم بالرجعية من قبل عدد من الرفاق، حيث كان فكريا ضد العنف، فهو اليساري بلا تهور، ولذا وقف ضد من كانوا يريدون أن يكون الحزب الديمقراطي حزبا ثوريا صارما في مسألة الكفاح المسلح، كما وقف ضد الاستيلاء على السلطة في صنعاء بالقوة عن طريق الجبهة الوطنية في المناطق الوسطى، ولعل موافقة الغالبية من الرفاق على تأسيس هذه الجبهة هي أقسى اختبار يتعرض له الرجل. تلك الحماسة كما توقع آلت للفشل الذريع، كما خلفت آثارها التاريخية والمعنوية الفادحة، وفي هذا الصدد ثمة شهادة بالغة المعنى للفقيد الكبير جار الله عمر أحد قادة الجبهة حينها -أعلنها قبل وفاته للزميل صادق ناشر بعد أن توصل إلى أهمية وضرورة أن يكون الحوار والنضال السلمي هو العقيدة السياسية المثلى والأنجع- مفادها أن عبدالقادر سعيد "كان هو الأكثر نضجا وتطورا منا جميعاً".

■ بشجاعة ظل يحذر من الطائفية لأنها لا تخدم أهداف الجمهورية الناشئة، كما ظل واعياً لأبعاد الصراع الطبقي، بل ومعتبراً أن مرحلة التطور في أي شعب رعوي عشائري، شاقة للغاية

يشهد الجميع لعبدالقادر سعيد بالطبع أنه لم يكن حينها طرفا في صراعات الرفاق في عدن كذلك، إذ كانت روحه تتأثر حزنا لما يجري، فلقد كان تفكيره الدائم منصباً في كيفية إنقاذ الذات اليمنية من التدهور الوطني الحاصل والرقي بها وحدوياً وإنسانيا، بينما كان يهدف في كل ممارساته إلى تكوين موقف سياسي متين لمختلف القوى على الساحة وفقا لقاعدته الأساس في السياسة والفكر: "تنمية الحس الوطني المبدع والمسؤول".

بذلك كان الرجل ذا خصوصية خاصة لمثاليته، وحرارة صدقه مع الذات والآخر، إذ لم يستسغ أبدا الفاشيات الثورية أو الدينية أو العصبوية، كما ظل موضوعياً في رصده للتباينات والفجوات بعين غير مأزومة داومت على ترميم الخرابات برجاحة لا تهدأ. والشاهد أنه ملك التقدير كله، معتدا بذاته كما ينبغي، فيما يكفيه أنه بممارساته السياسية والاجتماعية النظيفة والمستقبلية، أضاف قيمة أخلاقية وحيوية ستبقى خالدة في تاريخ الحركة الوطنية والحزبية في اليمن.

صاغ عبدالقادر سعيد اختلافه هذا بدأبه الحلمي الباهر -تأسيساً لمرحلة النهضة التي كان يتمناها- فيما أوجاع تغريبته جاءت فوق كل الاحتمال، قبل أن يدفع روحه مؤمناً بخياره الوطني المقدس، كافرا بكل الذين دخلوا حظيرة المرضى المتواطئين الذين كانوا يفضلون الانتماء إلى مربعاتهم العصبوية الأولى، للأسف، بدلاً من الانتماء السليم للأفق الوطني المفتوح.

منتصف السبعينيات رحل في مستشفى جبلة بإب، بعد أن قضى لفترة معتقلاً في تعز، وتعرضه للتعذيب الرهيب. ولأنه كان مع تطلعات الشعب، وضد المشاريع الصغيرة، وحتى لا تفقد ثورة سبتمبر مضمونها الاجتماعي الذي ما زال ضائعاً حتى الآن، وصل عبدالقادر سعيد إلى أن يكون في مواجهة حقد الأوغاد كل لحظة، خصوصاً وأن عدوانية الذين أرادوا تجيير الثورة والالتفاف عليها كانت تتفاقم على نحو مخيف ورذيل وبشع.

غير أنه الرجل الذي كان يضيف قيمة ملفتة داخل النسق الوطني العام -الطري بعد الثورتين- بسلوكه الوطني المتحذر والصلب، كما ظل يمثل جيله الشاب الطامح لمعافاة الوطن، مفضلاً الاقتحام والمواجهة لفضح كل التزويرات والمغالطات التي تمت على حساب الأمل المرجو منهما، خصوصاً مع تهميش وإقصاء وإخماد المناضلين الحقيقيين، أصحاب الرؤية والكفاءة والدافع الوطني والموقف السياسي الجاد والنزيه.

ظل عبدالقادر سعيد حتى أيامه الأخيرة مع الصف الذي لم يفرط بالقيم الجمهورية أبدا، تائقاً للحرية وللعدالة وللكرامة، كما للسوية الوطنية الفعالة، على الضد تماماً من كائنات الريال الأخضر، أو المغامرين السياسيين، أو كائنات العصبية المناطقية أو المذهبية.

هذا الراحل الكبير الذي دفن جثمانه بمدينة تعز في جنازة بدت كأنها مظاهرة عن حق المواطنة ومواجهة أشباح الظلام بعدم اليأس، ومعنى أن يكون الوطن للجميع، أقيمت له حينها جنازة رمزية مهيبة في مدينة عدن، شهدت مشاركة شعبية واسعة. كما تدفق الرفاق بالمئات من صنعاء وبقية مدن اليمن، لتقديم واجب العزاء، كاشفين جباههم التي لا تنحني للمخبرين، في تحدٍ ساطع انتصرت فيه جذوة الشرف وعزيمة الرفض للاستلاب.

بالتأكيد، فإن اسمه العابر في صفحات التاريخ الوطني الحديث، سيبقى مضيئاً على الدوام، وبانتظار الإنصاف اللائق، بصفته درساً وطنياً خلابا وراسخا بالمغايرة والمراس الصعب وقيم الأصالة والتجدد معاً، كما باعتباره حالة نضالية نادرة، تشبه أغنية جميلة تقض مضاجع أصحاب القلوب الخشنة، فيما يصعب على التاريخ إغفالها أو التعالي عنها، رغم أن منطق اليوم هو لتجليات الوجه الآخر للاستبداد والاستغلال باسم الثورتين، حيث مشهد النشاز الذي تفوق -وما زال يتفوق- بالانتهازيين والسطحيين وكبار المحترفين من المنتفعين وقتلة الأحلام المشروعة الذين وقف عبدالقادر سعيد ضدهم، أولئك الذين أخلوا بقيم الجمهوريتين، فصاروا أبطالاً لمناخات البؤس الحاضرة ولعدم الوئام الوطني، كما جعلوا شخصية اليمنيين في الحضيض، بل ويكادون تماما أن يدمروا ما تبقى من الذاكرة الوطنية المشرفة، وبما يمكن أن نزهو به من التاريخ.

رسالتان من العبادي إلى رئيس الجمهورية والشيخ الزنداني ولجنة العلماء

هكذا إعدامي سياسي بامتياز

من خلف القضبان إلى علماء الإسلام والمسلمين

هكذا صار.. وهكذا قال.. وهكذا أصبح الحكم سياسياً بامتياز.

عبر منبر من لا منبر له، أخاطب الرئيس والحاكم في نفس الوقت من وراء قضبان الظلم والطغيان.. والظلم والظلام في يمن الإيمان والحكمة.

إشارة إلى قضيتي أنا حارس مبنى صحيفة "الأيام" ومسكن آل باشراحيل ومقر صحيفة "الأيام"، بعد حصول واقعة الاعتداء الغاشم عليَّ وعلى مبنى ومسكن آل باشراحيل ومقر صحيفة "الأيام"، يوم الثلاثاء الأسود الموافق 2008/2/21، من قبل المدعو أحمد الحضاري (فرعون بحسب ما يسمي نفسه) وعصابته الغاشمة التي استأجرها للاعتداء على أعراض الناس الآمنين وحرمات منازلهم. قال تعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يصلبوا ويقتلوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض" صدق الله العظيم. فقد رد الله كيدهم في نحورهم وجعل الدائرة عليهم وقتلوا صاحبهم.. وقد تم تسييس القضية من بدايتها، وتعتيم وإخفاء معالم الجريمة المرتكبة من قبل العصابة، وسارت الإجراءات بطريقة سياسية بحتة حتى صدور الحكم الظالم والغاشم الجائر.. وهذا ليس افتراء يا سيادة الرئيس، إنما هو الواقع المؤلم، وسنبين لكم ذلك بما هو آت:

1 – بعد حصول الواقعة وتحديداً في نهاية 2008، نشرت صحيفة "الثوري" مقالة بعنوان "من الرقابة إلى القتل"، بقلم الأستاذ الدكتور أبو بكر السقاف، رداً على ما نشرته صحيفة "نبأ نيوز" حول الواقعة، والتي جاء فيها أنكم يا سيادة الرئيس أرسلتم بندقكم مع وزير الداخلية –العليمي آنذاك– إلى بيت المصري.. بندق الصبار حتى لا يحدث فتنة لقتل باشراحيل من قبل بيت المصري.. نستغرب ونتساءل، ونضع بعض الأسئلة!.. أما كان منكم إرسال بندق الصبار يا سيادة الرئيس إلى المعتدى عليهم بيت باشراحيل وليس بيت المصري..؟ من الذي اعتداء هل هم بيت باشراحيل وحارسهم الأمين، أم بيت المصري وفرعون؟!

وكيف جزمتم بإدانة حارس بيت باشراحيل ومقر صحيفة "الأيام" بذلك الوقت، ودون أن تأخذ الإجراءات القانونية مجراها..؟ وكيف صار الحكم السياسي حكم مشائخ وقبيلة، بدليل إرسال بندقكم بندق الصبار إلى المعتدين.. وجعلتم قصر الرئاسة.. ديوان مشيخة؟!.. وهل بعد صدور الحكم ذي الطابع السياسي بإعدامي، هل تم إعادة بندقكم إليكم أم أين ذهبتم به؟!

2 – علمت من أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني عندما التقى بكم بخصوص الإفراج عن أصحاب الحراك السلمي الجنوبي وكذا الصحفيين، والذي حدثكم حول قضية صحيفة "الأيام" وحارسها، قلتم المرقشي "قاتل". فكيف جزمتم بذلك قبل صدور الحكم؟! أما كان الأحرى بكم يا سيادة الرئيس التأني حتى صدور الحكم؟! وأما كان الأحرى بكم إجراء التحقيقات وفقاً للشرع، وتطبيق مبدأ المساواة والعدل والحق والإنصاف، وإدخال الغرماء المطالبين نحن بهم لقيامهم بالاعتداء الغاشم المسلح وقتلهم أحد أفرادهم..؟ قال تعالى: "ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين" صدق الله العظيم.. وهذا يؤكد أن الحكم سياسي ظالم، لأنني بريء براءة الذئب من دم يوسف بن يعقوب عليهما السلام.

3 – لقد تم مقابلتكم من قبل لجنة المراقبة ومعهم عضو مجلس النواب (المشهور)، وحدثوكم عني وعن براءتي، وطالبوكم بإطلاق سراحي وقلتم للجنة وصادر ذلك من لسانكم: هذا الذي استأجره باشراحيل.. ووا أسفاه يصدر ذلك الكلام من ولي أمر البلاد والعباد؟! وقد رد عليكم شقيقي بقوله اسحب كلامك يا سيادة الرئيس، أخي موظف مع باشراحيل وليس مستأجراً.. وقد قلتم عفواً أنا أسحب كلامي. يا سيادة الرئيس من قال لكم إنني مستأجر؟ وكيف تقولون بما لا تعلمون؟! قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" صدق الله العظيم.. وأرسلت لكم رسالة خطية مع اللجنة ورفضتم قراءتها، وهي لديكم. فأنا لست مستأجراً ولم أعتد على حرمات منازل الناس وأعراضها، ولا قاتلا.. والله شاهد على ما أقول.

وبما أنكم جزمتم بما أشرنا إليه سالفاً قبلي ظلماً قبل صدور الحكم الجائر من لدى محكمة جنوب غرب الأمانة والقاضي بإعدام إنسان بريء من التهمة بناءً على جزم مسبق ويقين بلا إدانة، وممن؟ من الرئيس شخصياً.. فكيف؟.. كيف ترفضون أن الحكم الصادر ضدي بإعدامي ليس سياسياً.. حيث إن كل ما صدر منكم ومن خلال سير الإجراءات بتلك الطريقة العشوائية، وكذا الممارسات العنصرية والانفصالية والتمييز بين أفراد المجتمع، لدليل قاطع على أن الحكم سياسي بالدرجة الأولى.. ولصدور الجزم وتوجيه الاتهامات من رئيس الدولة بالقتل، والاستئجار.. قبل صدور الحكم السياسي.. والمسيس.. والذي نحر العدالة في عقر دارها!

ختاماً: يا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح (أبو أحمد).. أحمد المرقشي يأسف أن يقول هذا عبر منبر من لا منبر له.. وإن قلبي يقطر دماً على ما يحصل من ظلم وعنصرية وجهوية وقبلية مورست قبلي، ولا زالت تمارس في قضيتي خلف قضبان الظلم والطغيان والظلم والظلام.

يا فخامة الرئيس (أبو أحمد) ليس الخوف من الحكم.. بل أقسم لك إنني أسعد مخلوق على وجه الأرض بهذا الحكم الظالم الجائر القاضي بإعدامي.. سائلاً العلي القدير الشهادة في سبيله على الحق ضد الباطل.. وأن أكون مظلوماً لا ظالماً.. وإنما خوفي الشديد على مصير البلاد والعباد في يمن الإيمان والحكمة.. وكيف ستقابلون قاضي القضاة يوم الحساب.

هذا ما أود قوله لكم، ولم أجد طريقة لإيصاله لكم إلا عن طريق الرأي والصحافة، لكوني مقيداً داخل سلسلة من القيود خلف قضبان الظلم والطغيان.. والظلم والظلام.. وهكذا كان حكم إعدامي سياسياً بامتياز.. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

برقيات: تهنئة بمناسبة مرور 47 عاماً لثورة الـ14 من أكتوبر، إلى كافة أهلي وناسي في الجنوب. والمجد والخلود لشهداء الثورة. والخزي والعار للصمت الجبان.

السجين المحكوم عليه سياسياً ظلماً
الشهيد الحي بإذن الله
أحمد عمر العبادي المرقشي
من خلف قضبان الظلم والطغيان والظلام
السجن المركزي صنعاء

قال تعالى: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون..." صدق الله العظيم

إلى الوالد الشيخ الجليل الدكتور عبدالمجيد الزنداني، رئيس لجنة علماء اليمن للحوار الوطني، وكذا أعضاء لجنة المشائخ والعلماء الأجلاء

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته:

شيخي الجليل، أبدأ بتعريف نفسي لكم.. أنا المواطن اليمني الأصل ذو المنشأ الجنوبي وتحديداً من محافظة أبين مديرية لودر منطقة زارة.. كان لي شرف اللقاء بكم في التسعينيات في مديرية مودية محافظة أبين، أثناء نزولكم الدعوي، وقد وجهت لكم آنذاك سؤالاً عما تناقلته وكالات الأنباء حينها حول موضوع استنساخ الأجنة، وتم الرد علينا من قبلكم.. وأتمنى أن تكون لا زلت تتذكر هذا الموقف.

شيخي الجليل.. اليوم أبعث إليكم هذه الرسالة من خلف قضبان الظلم والطغيان، والظلم والظلام بالسجن المركزي بصنعاء.. أنت والمشائخ العلماء في لجنة الحوار الوطني لإنقاذ البلاد والعباد من الغرق والسقوط في الهاوية نظراً لما تمر به بلادنا هذه الأيام من تدهور الأمن والاستقرار، والتي أوصلها إلى ذلك التدهور والانشقاق هي السلطة الفاسدة والظالمة وفشلها الذريع في إدارة البلاد وعجزها عن قيادة السفينة وإيصالها إلى بر الأمان، والدليل على ذلك لجوء السلطة إليكم ومطالبتكم بالتدخل لإنقاذها من الغرق والسقوط في الهاوية.. ومطالبتكم بتطبيق شرع الله.

الإخوة المشائخ الأجلاء والعلماء:

ألتجئ إليكم بعد الله سبحانه وتعالى، لتفتوني في أمري، ولعل وعسى أن نجد لديكم الشيء المفقود، والذي لم نجده لدى القضاء، وهو العدل وكلمة الحق والإنصاف.. وما وجدنا إلا الظلم والقهر والتنكيل والزور والبهتان طيلة 3 سنوات عجاف خلف قضبان الطغيان والظلم بالسجن المركزي بصنعاء.. وصدور حكم جائر حكم سياسي بامتياز، والذي قضى بإعدامي ظلماً.. وتلبية لرغبات السلطة الظالمة التي تمارس في الواقع التفرقة والعنصرية والظلم والانفصال ونشر الكراهية بين أفراد الشعب اليمني.. وهي صانعة الأزمات والإرهاب ومحور الشر.. حيث إنها تدعي عبر وسائل الإعلام أنها وحدوية.. نظامية.. عادلة.. كلا وألف كلا ليست كذلك، وما أمر به من ظلم يدحض ويكذب تقولاتها المضللة للحقيقة.. فأنا أكتب إليكم هذه الرسالة من خلف قضبان الظلم والطغيان.. والظلم والظلام، وأنا بريء من التهمة براءة الذئب من دم يوسف بن يعقوب عليهما السلام.

لذلك أناشدكم الله التدخل والاطلاع على ملف القضية.. لمعرفة الحقيقة، لكشف الظلم وإظهار الحق.. وتطبيق شرع الله، وإنصافي مما لحق بي من الظلم، والذي لا زلت أعانيه حتى هذه اللحظة.

المشائخ الأجلاء.. والعلماء:

أنا أعمل حارساً وأعول أسرة كبيرة، وعملي هو حارس في مبنى ومسكن آل باشراحيل ومقر صحيفة "الأيام" في قلب العاصمة صنعاء.. ووا أسفاه! في صنعاء الإسلام.. صنعاء الحكمة.. صنعاء الحضارة والعروبة.. حيث تم الاعتداء على المبنى والمسكن ومقر صحيفة "الأيام" من قبل مجموعة مسلحة يوم الثلاثاء الأسود الموافق 2008/2/12، بزعامة ضابط في الشرطة العسكرية يدعى الشيخ أحمد الحضاري (فرعون) حسب زعمه وزعم النيابة التي قدمته في صحيفة الاتهام بتهمة تلقيب نفسه (فرعون)، حيث كان يرافقه 12 فرداً مسلحين على متن سيارتين.. وقد تكررت الاعتداءات 3 مرات من قبل العصابة على مرأى ومسمع الأجهزة الأمنية التي تم إبلاغها بذلك وإبلاغ بعض شخصيات الدولة ومنهم عبدالقادر هلال وعلي الشاطر بتلك الاعتداءات في حينها.. والضابط صادق حيد مدير عمليات المحافظة.

المشائخ الأجلاء والعلماء:

قال تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"، وقوله تعالى: "وأن احكم بينهم بما أنزل الله إليك ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك"، وقوله تعالى: "يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق" صدق الله العظيم. لقد رد الله كيدهم في نحورهم وجعل الدائرة تدور عليهم، وجعلهم الله يقعون في شر أعمالهم الإجرامية السيئة، وقتلوا أحد أفراد العصابة هم أنفسهم، ومع ذلك إلا أن النيابة الخصم المتأرجح وغير الشريف، قدمتني كجان، وقدمت العصابة المسلحة المعتدية مجنياً عليهم.. أي عدل هذا؟!.. وما عسانا أن نقول إلا "حسبنا الله ونعم الوكيل.. ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم".. بل إن المصيبة أعظم، وهي أن القضاء لم يحكم بما أنزل الله، وحكم علي بالإعدام ظلماً وعدواناً.. بحكم سياسي بحت وبدرجة عالية من الامتياز.. قال تعالى: "وسيعلم الذي ظلموا أي منقلب ينقلبون" صدق الله العظيم.

ختاماً:

المشائخ الأجلاء والعلماء.. قال تعالى: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون" صدق الله العظيم. وقال رسولنا الكريم: "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً". واليوم أسألكم أن تبحثوا عن الحقيقة من واقع الملف، وأن تفتوني في أمري جزاكم الله ألف خير. علماً أنني تعرضت لمحاولة اغتيال في المحكمة، ولكسر يدي في السجن.. ونهبت أرضي في عدن.

وحسبنا الله ونعم الوكيل..

الشهيد الحي بإذن الله
أحمد عمر العبادي المرقشي
من خلف قضبان الظلم والطغيان
السجن المركزي صنعاء

حكايات مثيرة من داخل سجون نظام صنعاء (الحكاية الخامسة)

حكم الإعدام بحق المناضل أحمد العبادي جريمة سياسية ضد شعب الجنوب ومحاولة تصفية أسرة "الأيام"

يرويها: د. حسين مثنى العاقل

الحديث والكتابة عن واقعة المأساة الظالمة، وما يعانيه المناضل الجنوبي المقدام أحمد العبادي المرقشي من قهر وتعسف سياسي وتسلط قبلي، تعد من وجهة نظري كشخص زامل ذلك الرجل الصنديد في زنازين السجن المركزي بصنعاء عاما كاملا، من أكثر الحكايات غرابة في دنيا الحياة الإنسانية! والحديث أو الكتابة عن هذه المحنة المفتعلة والمشكلة المبتكرة بأساليبها الهمجية، لا يمكن الإلمام بكل حيثياتها الجنائية، خصوصا وأن الذين خططوا ونفذوا تلك الجريمة (الفرعونية) هم عبارة عن فريق متمرس على جرائم السلب والنهب، أو أنهم عصابة مارقة احترفت عمليات النصب والتزوير، ولديها علاقات وثيقة وواسعة النفوذ مع أجهزة السلطة وأدواتها الثابتة والمتحركة لارتكاب الحماقات الإجرامية، ليس في عمليات البسط والاستحواذ على ممتلكات الناس المشروعة فحسب، وإنما القيام بعمليات المداهمات الاستفزازية، والبطش والتنكيل بكل من يعترض ويرفض بل ويقاوم تلك الأساليب العابثة بحقوق المواطنين الشرفاء، والمستهترة بكرامة الشعب المقهور من جور أفعالها الاستبدادية.

وحكاية المناضل المرقشي الذي يقبع في دهاليز العنابر الموحشة طوال أكثر من عامين ونيف، وهو يداري همومه المثقلة بأحزان القهر النفسي ومعاناة الظلم المستقوي بنفوذ سلطة البغي والاستكبار، والتي استطاعت بشطارة كيدها أن تقوم بإخراج تلك المسرحية الهزلية والمكشوفة بأدوارها المزعومة وفصولها التمثيلية الكاذبة، والتي لا يمكن وصفها إلا بعبارات الشجب والاستنكار، لما تضمره السلطة ورموز بعض قبائلها الحاكمة من ضغائن الحقد والكراهية ضد أبناء الجنوب بصورة عامة وعلى أمثال أحمد العبادي المرقشي وصحيفة "الأيام" الغراء الموقوفة بقوة الاستبداد العسكري، وعلى أسرتها الكريمة (آل باشراحيل) بصورة خاصة. وهذه الحالات الإجرامية تعد نموذجا جليا لضحايا تلك النوايا الخبيثة والمبيتة ضد كل ما هو جنوبي (مقيم!) في صنعاء، فضلا عن الدلائل الأكثر وضوحا ما يتعرض له شعب الجنوب من جرائم الإبادة منذ سنوات الاجتياح الغاشم.

ومن أبرز الحقائق على صحة ما سبق لنا ذكره، ودليلنا القاطع على طغيان السلوك الاستبدادي والانتقامي الحاقد وغياب العدل وسيادة الفساد المستشري في جهاز القضاء الرسمي لسلطة نظام صنعاء، هو ذلك الفعل الإجرامي ضد مبنى صحيفة "الأيام" الغراء وحارسها المناضل أحمد العبادي المرقشي، والذي أقدمت أجهزة القمع والتعسف بتاريخ 12 فبراير 2008، على مداهمة مقر الصحيفة بصنعاء واعتقال ابن المرقشي بعد أن أجريت التجارب الاستفزازية والمحاولات المتكررة لاقتحام المبنى تحت مزاعم ومبررات غير مشروعة، الهدف منها الاستيلاء والاستحواذ المتعمد على المبنى ومساحته الأرضية والمملوكة شرعا وقانونا لأسرة باشراحيل ذات الأصول الجنوبية، منذ أن وطأت أقدامها أرض صنعاء عام 1978.. فاشتبكت عصابة من المتنفذين والمدعومين من السلطة مع حارس المبنى الذي تفاجأ بمحاول مجموعة من المعتدين المسلحين باقتحام بوابة المبنى، وهم في حالة هيجان عدواني وإرهابي، لاعتقال الحارس بصورة همجية، لكنهم كما أظهرت وقائع التحقيق في ملف القضية كانوا قد وضعوا خطة جهنمية للإيقاع بالحارس الشجاع لمعرفتهم المسبقة أنه من المستحيل عليهم خداعه وسهولة القبض عليه، فرسموا خطة تعتمد على المباغتة لاقتحام البوابة على أن يندفعوا باتجاه الحارس وهم متحزمون بأحزمة الرصاص وأسلحتهم يتركونها داخل السيارة! بحيث يتولى أحد أفراد العصابة إطلاق النار من السيارة نفسها، التي أوقفوها على جانب الشارع لتكون خلف المداهمين، وفي مواجهة الحارس الواقف مباشرة عند مدخل البوابة الرئيسة للمبنى، والذي بدوره كما هو شعوره بمسؤولية واجبه واعتزازه بكرامة موقفه الرجولي، لمواجهة الهجوم العدواني، فسيضطر للدفاع عن نفسه بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء لمنع العصابة من تحقيق مآربها الدنيئة، وعندها يقوم الشخص المتخفي في السيارة والمكلف بمهمة القتل بتصويب رصاصة الموت إلى أحد أفراد العصابة المقتحمين، ليتم بعد ذلك إلصاق تهمة القتل بالحارس.

تمكنت العصابة من تحقيق خطتها وفق العملية المرسومة، وعلى الفور سارعت بإسعاف القتيل، الذي اخترقت رصاصة الموت ظهره (من الخلف) لتخرج من أعلى القفص الصدري الأمامي، بينما حارس مبنى "الأيام" يقف بالاتجاه المعاكس، ولم يوجه سلاحه باتجاه العصابة، كما أنه لم يشاهد أن شخصا قد قتل برصاصات سلاحه المصوب نحو السماء! هذه الواقعة التي كما فهمتها من تحليلي عند قراءة الملف المثقل بالتحقيقات والتقارير الخاصة بالنيابة والبحث الجنائي وحيثيات الترافع المقدمة من قبل دفاعات المحامي، وأيضا صور المجني عليه وتشريحها، فضلا عن الردود المفبركة والمتناقضة بين أقوال المتهمين من أفراد العصابة على أسئلة النيابة والمباحث، وما ترافق معها من أساليب التحايل والهروب والمماطلة والتستر!

وحتى لا ننتهم بإثارة النعرات المناطقية والعنصرية! أو بغيرها من المزاعم الكيدية المعدة سلفا، فإنني أكتفي بتلخيص الحكاية المثيرة لهذه الحلقة الخاصة بالشهيد الحي ابن الجنوب المرقشي المحكوم عليه ظلما وعدوانا بالإعدام، من قبل محكمة الباطل (...).. حسب الحقائق التالية:

1. تأكد أن مدخل الرصاصة القاتلة للمجني عليه كانت من الظهر (الخلف) وكان خروجها من أعلى الصدر (الأمام) بينما المجني عليه في حالة مواجهة مع حارس مبنى "الأيام" (أحمد العبادي المرقشي)، وهذا يدل بما لا يدع مجالا للشك على أن القاتل الفعلي هو من أفراد العصابة نفسها.. ولو كان الجاني هو الحارس أحمد العبادي لكان مدخل الرصاصة من الصدر (الأمام)، ومخرجها من الخلف (الظهر).

2. الشيء المناقض للحقائق هو هل يعقل أن يكون الشخص (فردا أو جماعة) متحزمين بجعب وأحزمة الرصاص ويقومون بعملية مهاجمة واقتحام لمبنى خاص بالقوة وهم بدون أسلحة شخصية كما جاء في ردود المتهمين أثناء التحقيق معهم على أنهم حسب زعمهم لم تكن لديهم أسلحة؟

3. من بين الأسلحة الآلية (كلاشنكوف) المعروضة للنيابة والمباحث، والتي يتوقع أن أحدها كان أداة الجريمة، تبين أن واحداً منها يحمل في أجزائه الداخلية والخارجية 3 أشكال من الأرقام المختلفة، بمعنى أن أداة الجريمة الحقيقية قد تم استبدال أجزائها حتى لا يكتشف المجرم الحقيقي!

لذلك أود التأكيد للمعنيين في قراءة ملف المتهم (البريء) وللمختصين في قضايا التحقيق العادل والنزيه والمنصف، أن عليهم خشية الله وتانيب الضمير بمراجعة ما ذهبت إليه في هذه الحكاية، والتي هي حسب اعتقادي تتطلب البحث والتحليل الموضوعي في الحقائق المذكورة، تاركا الأمر لذوي الشأن والخبرة في مثل هذه القضايا الشائكة والمعقدة، والتي للأسف يذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء. وما أوردته من حقائق إنما هي مثبتة في مرافعات محامي المتهم، وقد صفتها حسب قراءتي لبعض التحقيقات الواردة في الملف الخاص للمناضل الصابر على مكتوب الله ومظالم الطغاة المستبدين.. وبالتالي فإن الكثيرين من المتابعين والمهتمين لهذه القضية لا يعتبرونها قضية خاصة تختزل بصاحبها (الضحية)، ولكنها في رأيهم تعد جريمة سياسية من قبل سلطة نظام صنعاء، تمارس رسميا مع سبق الإصرار والترصد ضد شعب الجنوب بصورة عامة، ولتصفية أسرة صحيفة "الأيام" الموقوفة بقوة النفوذ والهيمنة العسكرية بصورة خاصة.

● نظراً لتوقف صحيفة "القضية" عن الصدور ومعها انقطعت الحلقات المثيرة، فقد رغب الكاتب تواصله مع القراء الكرام عبر صحيفة "النداء".

الهوية إنسان (12) (ب)

إلهـام مانـع
elham_manea@bluewin.ch

ISH كنا نسميه إش.

هكذا كنا نسميه.

وكان يكفي أن ننطق بحروفه حتى يتبدى لنا معناه.

الحروف الأولى لمنزل الطلاب الدولي ISH إش.

منزل قضيت فيه سنتين من عمري عندما ارتحلت إلى العاصمة الأمريكية واشنطن لدراسة الماجستير بفضل منحة فولبرايت أمريكية.

منذ وطأت قدمي عتبة باب منزل الطلاب الدولي، أحسست أني وصلت أخيراً إلى بيتي. فتنفست. آه ما أجمل الهواء عندما يكون نقياً.

أليس ذلك غريباً؟

طوال عمري، وفي كل مكان عشت فيه، كنت أشعر أني غريبة.

طوال عمري. حتى في وطني الأول اليمن، كنت أشعر أني غريبة، وغيري كان يصفني بالغريبة.

ثم أصل إلى بيت كله غرباء، فأشعر أني عثرت على ضالتي!

أبي –كما تعرفان– كان دبلوماسياً. ولذلك كنا ننتقل من بلدٍ إلى آخر، ونعود إلى اليمن لفترة سنتين.

في كل بلد ذهبت إليه كنت شيئاً آخر لغيري. نبتة غريبة تُزرع في أرض بعيدة، تطل برأسها من بين أوراقها وزهورها، تتأمل ما حولها، تبتسم، قبل أن تخلع جذورها، لترحل إلى أرض جديدة، ثم تندس في تربته.. إلى حين.

وكان لي هوية واسم جديد في كل مكان.

في اليمن كانوا يعتبرونني نصف نصف. يمنية.. إلى حدٍ.

وعندما عملت في جامعة صنعاء لـ3 سنوات، بلغني أنهم كانوا يسمونني المصرية الطويلة. فكنت أبتسم.

غيري يخجل من اختلاط دمه. أما أنا فأفخر به.

في مصر، حيث وُلدت، وتجري في دمي دماء مصرية، كنت لغيري يمنية إلى حدٍ. لهجتي مصرية إلى حدٍ، ولذلك كان السؤال دائما يتبدى في أعين محدثي عندما أقول «بل يمنية".

في ألمانيا حيث عشت طفولتي المبكرة، ظننت لفترة أني ألمانية. ولم أكتشف أني غير ذلك إلا عندما ارتحلت من جديد، وكففت عن النطق بالإلمانية. فكان انكشافاً عن مستقبلٍ هويات متداخلة.

في إيران حيث عشت 3 سنوات، كنت «العربية" في مقابل «الفارسية". ونطقت رغم ذلك بالفارسية كي ألعب مع أترابي في حينها. أما أبي، أستاذي، فكان لا يكل حينها عن الغناء لي وأخي «أنا يمني، فاسأل التاريخ عني، أنا يمني". وأظن أن الدموع تسيل اليوم على وجنتيه لو سمعني أغنيها معه من جديد.

آه يا أبي. هل ستغنيها لي من جديد اليوم؟ ثم هل ستصدق ما تقوله فعلاً؟

في المغرب حيث عشت لأول مرة في حياتي في بلد 4 سنوات متصلة، كنت «مشرقية" لا «مغاربية". وفي كل مرة كنت أتحدث فيها مع شخص مغربي، يُغير محدثي أو محدثتي من لهجته المغربية الدارجة إلى العربية الفصحى. ولم يُجدِ كثيراً تأكيدي أني أفهم الدارجة، لكنها كانت دوماً لفتة كريمة من قبلهما.

هناك درست في مدرسة عراقية، طلابها من أبناء وبنات الجالية العربية الدبلوماسية في المغرب. ورغم أني تعلمت دوما (ما عدا في اليمن) في مدارس مختلطة، إلا أني هناك تحديداً تعلمت أن الفتاة يمكن أن تكون وحدها في مجتمع كله ذكور، ولن يضيرها. بل تقف شامخة وعيناها تلمعان. كنت الفتاة الوحيدة في الفصل بين 11 طالباً في السنة الأولى من الإعدادية.

وهناك تعلمت أيضاً أن الصداقة ممكنة بين فتاة وشاب. ولا زلت أذكر صديقيّ السعودي عبدالله بيومي والعراقي سعد معاذ، بالمحبة والخير. تماماً كما تعلمت أنه ليس هناك شيء أسطوري أو خارق في الرجال. هم من نفس الطينة. وكنت أعرف ذلك من منزلنا، لكنه تأكد واقعاً ملموساً بالتجربة.

في الكويت، حيث درست البكالوريوس، وعشت للمرة الثانية 4 سنوات متصلة، كنت نصف نصف، نصف يمنية نصف مصرية. ثم أصبحت في زيارتي الميدانية التي قمت بها عام 2008، سويسرية. عربية لكن سويسرية. وحبذا لو تجاهلنا الموقف اليمني خلال احتلال العراق للكويت.

وفي الولايات المتحدة كنت «غريبة ساحرة"، من بلد يغوص في التاريخ، يبحث محدثي عن موقعه على خارطة العالم، ولا يستطيع. وكان يمكنني أن أكذب وأقول إنها مدينة أمريكية تقع جنوب كاليفورنيا، وكان المسكين سيصدق. لكني أكره الكذب.

واليوم سيصعب ابتلاع الكذبة، خاصة وأننا أصبحنا مصدّرين لبضاعة رعب، اسمها الإرهاب، ويسميها شيوخنا الجهاد.

في سويسرا، كنت يمنية، ثم تحولت بفعل قادر بعد أحداث الـ11 من سبتمبر الإرهابية، إلى «المسلمة"، واليوم بعد 15 عاماً متصلة من الحياة فيها، يعتبرني البعض هنا «سويسرية مسلمة".

وأنا سويسرية أيضاً.. إلى حد.

غريبة كنت. أبحث عن مكان أسميه وطناً، وكيان أسميه هوية.

كطائر تائه يبحث عبثاً عن سربه.

إلى أن دخلت باحة ذلك السكن الطلابي. إش. إنترناشونال ستيودنت هاوس. هناك أحسست أني أتنفس من جديد. ولم أعرف مكاناً سواه أحسست فيه أني جزء منه كذلك البيت. كنت صاحبة البيت منذ دخلته. ولم أكن غريبة البتة.

أليس ذلك عجيباً؟

بيت يضم 82 طالبة وطالباً ينتمون إلى 33 دولة من قارات العالم الست، ويمثلون كل أديان العالم.

بيت هو الكرة الأرضية بأسرها بالبشر الذي فيه.

وأحببته كما لم أحب وطناً من قبل. وكان وطني. إلى يومنا هذا.

في إش، كنا جميعاً غرباء. كل ينتمي إلى دولة ودين ولون وعرق. ولأننا كلنا كنا أجانب، فإن حصيلة جمعنا كانت يا للعجب هوية الإنسان لا غير.

كنا إنساناً أولاً. الهوية كانت إنساناً.

هكذا كنا نتعامل مع بعضنا البعض. وكنا في اختلافنا وتنوعنا متساوين.

ولم يهم كثيراً من أي بلد جئنا، أي دين، أو لون جلدنا. كان المهم في علاقتنا «كيف نتعامل مع غيرنا". «عامل غيرك كما تُحب أن تُعامل"، لم أعرف أفضل من هذه القاعدة في التعامل مع من حولي.

الاختلافات الثقافية والسياسية التي فرقتنا في العالم الخارجي، حملناها معنا بكل تأكيد إلى هذا السكن الطلابي، ومعها الخوف والتحفظ. لكننا تعلمنا مع الوقت كيف نتغلب على اللحظة الأولى من التردد، ثم ننظر إلى ما بعد خوفنا. وكثيراً ما كنا نندهش من الحب والخير الذي في الإنسان.

في إش تعرفت على أول صديقة يهودية لي. سيلفيا من بيرو. شعلة من الحياة. أحتفظ في درجي بقلادتها... قلادة بسيطة محفور عليها كلمات قصيرة: «ليس هناك أفضل من صديق عزيز".

صديقتي وأحبها.

وفي إش التقيت بصديقين وفيين، عاشا كما أنا بدويين عالميين، رامين الأمريكي من أصل إيراني، وماركوس الألماني، وكلاهما يعرفان ما تعنيه الهويات المتعددة.

وفي إش تعرفت على زوجي توماس، وأب ابنتي سلمى. وأذكر كيف نظرت إلى يديه أول مرة التقينا فيها. يا الله كم أحببت يديك.

ثم رفعت عيني إلى وجهه، تأملته قليلاً، وأدركت لحظتها أنه سيكون نصيبي. هناك من يؤمن بالحب من أول لحظة. أما أنا فأؤمن بالثقة من أول نظرة. وثقت به، وكان كما توقعت.

في إش اكتشفت أني كنت غريبة لأني في قرارة نفسي لم أتمكن من الانتماء إلى مكان واحد. كنت شجرة تخلع جذورها ولا تتعب من تربتها الجديدة.

كل الدول التي عشت فيها أوطاني... إلى حين. تأتي لحظة، فأحلق بجناحي وأرتحل إلى مكان جديد. فكنت دوماً شيئا ما إلا قليلاً. ولذا لم أشعر بالاكتمال إلا عندما فهمت من أنا.

بدوية تؤمن أن العالم بأسره وطن لها. وتتخذ من الإنسان هوية.

أليس هذا كافيا؟

الوطن لذلك كان دوماً في داخلي.

غيري يمكنه أن يسميني كما يشاء، لكني أنا من يحدد من أكون. وأنا هو أنا. وهذا يكفي. الوطن في داخلي. وهذا الوطن أسميه إنسانيتي. ولذا لن تعني الحدود الجغرافية شيئا بالنسبة لي، ففي كل مكان ذهبت إليه تعرفت على الإنسان فيه، ولم يهم كثيرا من يكون، لونه، عرقه، دينه. في النهاية كان دوما إنساناً. وكانت إنسانيته اكتشافي ثم كنزي.

إش هو العالم كما يجب أن يكون.

العالم كما يجب أن يكون.

وللحديث بقية.

بين قومجية "يحيى" وجثمان "الدرويش"!

● الدرويش

شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

لـم يعد خافياً على أحد تطلعات الحاكم الفرد في اليمن للمضي قدماً نحو توريث الحكم، والأخطر من هذا كله العمل على تكريس التوريث كثقافة بات لها حضورها الفاعل في كثير من الميادين والمرافق ذات الطابع الرسمي والعام، وفي سبيل تحقيق تلك التطلعات، وفي إطار لعبة "تبادل الأدوار" –إن جاز لنا التعبير– يمرر الحاكم خططه، والتي من بينها ظهور الأبناء بلباس مدني علّه يخفي طبيعة التكوين العسكري، ويخرجهم من ذات البيئة العسكرية التي نشأوا فيها وحملوا لواءها وما زالوا!

أبناء دائرة الحكم يتطلعون للظهور بلباس مدني وتسجيل حضور في مجتمع مدني بائس تحكمه رغبة خفية في التقرب من دوائر الحكم، وتحد من مهمته الرئيسية المتمثلة في إحداث نقلة متقدمة في وعي مجتمعي تتنازعه الولاءات الضيقة والخوف من ضياع "الجني" الذي يعرفونه جيداً لمصلحة "إنسي" لا يعرفون عنه شيئاً، ربما يهرول بهم نحو قاع جب المجهول!

يأتي يحيى محمد عبدالله صالح، نجل شقيق الحاكم، في مقدمة أبناء دائرة الحكم الذين يتقربون من "المجتمع المدني"، وفوق هذا نجده أكثرهم –وفق الظاهر– حماسة لقضايا الأمة العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين التي من أجلها ولها وحدها أسس الرجل جمعية كنعان لفلسطين، ومن أجل خاطر عيونها احتفى بذكرى رحيل الزعيم العربي الخالد جمال عبدالناصر، وظهر مبتسماً مزهواً بنفسه وبقوميته، وهو يتوسط ابنتي الزعيم الراحل، ومن فرط حماسته أعلن أنه لن يتقبل العزاء في جمال إلا في القدس!

من حق أي إنسان أن يختار لنفسه المكان الذي يريد، وأن يظهر في الزمان الذي يحب، لا نحسد يحيى في بيئته ولا مواقفه، كما أننا لا نلومه على حالة السقوط التي وصل إليها كثير من زملاء الحرف، وتسابقهم نحو السقوط والتكوم في المقيل الأسبوعي، طالما ونحن نؤمن بمبدأ الحرية الشخصية وحق الإنسان في الاختيار!

صدقوني صرت لا أحبذ الكتابة عن مثل هذه المواضيع، لكن ما دفعني لكتابة هذا المقال هي "مأساة عائلة الدرويش" بمحافظة عدن، وكنت أتمنى من كل قلبي على المتكومين في مقيل "الفندم" الذي بات يرفض هذه التسمية، مفضلاً عليها لقب "الأستاذ"، أن ينبري أحدهم لإقناعه بضرورة التوجيه لأفراد طقم الأمن المركزي الذين كانوا مرابطين في إدارة البحث الجنائي بمحافظة عدن يوم 24 يونيو 2010، بالمثول أمام النيابة العامة للتحقيق معهم في واقعة تعذيب ومقتل الشاب أحمد محمد عبدالله الدرويش.

ليت أحدهم، وفي فرط حماسة "الفندم" وأحاديثه عن القومية العربية وزعماء حركات التحرر العالمية، يطلب منه أن ينتصر ليس لهذه الأسرة المغلوبة على أمرها، وإنما ينتصر للقانون الذي يتغنى به وبحمايته والوقوف في وجه الخارجين عنه!

ليتهم يخبرونه أنه بصدور هذا العدد من صحيفة "النداء" يكون قد مضى على جثمان الدرويش وهو مسجى في ثلاجة مستشفى الجمهورية التعليمي بعدن، 123 يوماً، في انتظار إحضار المتهمين للنيابة العامة.

أخبروه أيضاً أن أسرة الدرويش التي ترجع أصولها إلى منطقة حرير بمحافظة الضالع، رفضت استلام الجثة ودفنها إلا بعد الانتصار لابنها الذي تعرض لتعذيب واعتداء أفضى به إلى الموت داخل سجن البحث، وفي سبيل تحقيق ذلك الانتصار لم تقم بقطع الطريق أو تمارس عملية اختطاف، هي فضلت أن تسلك الطرق القانونية، وولجتها من أبوابها، وبات لديها ملف يئن مما به من توجيهات أعلاها من النائب العام، وكلها تصب في ضرورة إحالة المتهمين إلى النيابة العامة، لكن دون جدوى!

ستبقى قضية "الدرويش" حية تفضح كثيراً من الدعاوى التي تصم آذان الغلابى والمطحونين، وتكشف زيف مصطلحات "العدالة" و"استقلالية القضاء" وقومجية البعض.. وكفى!

عاااجل:

تباينت ردود الفعل في أوساط الحراك الجنوبي قيادة وقواعد، حول مقالي الأخير المنشور في صحيفة "النداء"، والموسوم بـ[الحراك الجنوبي: كسر حاجز الخوف موحداً.. ويعيش عامه الرابع "أزمة ثقة"]، بين مؤيد لما فيه ومعارض. وقد تلقيت اتصالات من قيادات كبيرة تؤيد ما جاء فيه جملة وتفصيلا، واتصالات أخرى تعارض بل وتنفي وجود خلافات، مؤكدة أن ما يحدث ظاهرة صحية في إطار الاختلافات في الآراء والرؤى. لهؤلاء أوجه التساؤل التالي: لماذا إذن احتفل الحراكيون بالعيد الـ47 لثورة 14 أكتوبر المجيدة، منقسمين وموزعين بين يومي 13 و14، وفي ذات الساحة وذات المكان؟

ولنا عودة.

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

اليمن: القمع تحت الضغوط

عبدالباري طاهر

هذا هو عنوان تقرير منظمة العفو الدولية عن اليمن، وهو عنوان أو بالأحرى تقرير مرعب حد الكوابيس. عشنا مفردات كوارثه المتسلسلة والمتناسلة، ولكن قراءة مفردات حرب صعدة الجهنمية وجرائم الإرهاب والمواجهات الدامية والراعبة معه، والقمع الكالح ضد الحراك الجنوبي، وسيف الاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال والمحاكمات الآثمة والتعذيب ضد الصحفيين.. كلها وقائع مفزعة وأليمة.

العنوان ملتبس وإشكالي. فالقمع تحت الضغوط يوحي بأن ما يجري في اليمن من حروب مستدامة وقمع الاحتجاجات السلمية في الجنوب، والمواجهات الدامية مع القاعدة، والتنكيل بالصحفيين مصدرها ضغط خارجي. وشيطنة الآخر أو إلقاء التهم على الخارج ليست دائماً بالخاطئة.

معروف أنه في ظل ضعف الإرادة الداخلية والانقسامات المتناحرة غالباً ما يفسح السبيل أو يشرع الأبواب للتدخل الخارجي الذي يجد في ضعف الداخل وسيلته للغرض والضغط والهيمنة.

لابد من قراءة حافزة في العنوان، وتفكيك مفردات القمع ابتداء من الحروب المستدامة، ومن ثم المواجهة مع الإرهاب، وقمع الحراك الجنوبي، والقمع الممنهج ضداً على الصحفيين وحرية الرأي والتعبير.

فالتنكيل بالصحفيين ووأد الحريات شيمة أصيلة في الاستبداد، ولا يحتاج إلى ضغط أو إكراه، وتكاد الحرب السادسة أن تكون إغواء وإغراء وربما ضغطاً سعودياً، وإن كانت أيضاً في الوقت نفسه تعبيراً عن أزمة داخلية متفاقمة، وهروباً من استحقاقات يعجز النظام عن إنجازها أو الوفاء بها. فالحرب المشجب الذي يعلق عليه النظام فشله في التنمية والبناء، والإجابة على أسئلة الجوع والجهل والمرض، وتسيد الفساد والاستبداد، وتآكل هيبة وشرعية القوة.

أما قمع الحراك الجنوبي فامتداد لحرب 94 التي ألغى بها النظام الوحدة الديمقراطية، وأقام بدلاً عنها وحدة الغلبة والقوة والقهر "الوحدوي الأخوي"، وهي وحدة لا يمكن أن تحمى إلا بالشرعية التي تحققت بها وإن إلى حين.

وقمع الصحافة والصحفيين منهج أصيل يوغل فيه الحكم (ولا إكراه ولا بطيخ).

ربما كان الإرهاب أقرب لمدلول العنوان. فمكافحة الإرهاب حاجة دولية، وتحديداً أمريكية وغربية أكثر من أي شيء آخر. فتآخي الفساد والاستبداد والإرهاب حاجة موضوعية، فمن رحم الفساد يتولد الإرهاب وينمو ويزدهر بالقدر الذي يقوي الإرهاب الاستبداد، يستخدم الاستبداد الإرهاب ذريعة لمزيد من الفساد والإفساد، ولقمع الحريات العامة والديمقراطية. فالفساد الديني كالفساد السياسي، هما البيئة الخصبة لإنبات الإرهاب وانتشاره، والفساد والإرهاب صنوان سقيا بماء الاستبداد، تحالفهما قوة لهما، كما أن تحاربهما يزيد من تعاظمهما. فالحرب الاستعمارية التي شنتها أمريكا وحلفاؤها ضد الطالبان والقاعدة قد أسهمت في انتشار القاعدة في أكثر من مكان، وأعادت الاعتبار لحركة طالبان في أفغانستان، وتدمير العراق هو المساعل عن الكارثة التي يعيشها العراقيون، والتدخل الأمريكي في الصومال وباكستان قد خلق مقاومة أقرب للإرهاب منها للمقاومة الوطنية.

يترصد التقرير المومى إليه التدخل الأمريكي في اليمن، وانصياع الحكم للضغط الأمريكي في تصيد المواطنين "الأبرياء العزل" (البدو الرحل) في المعجلة ومأرب.

تجارة الحروب جزء في تركيبة النظام ونهجه، وقد استفاد وإلى أبعد مدى من هذه التجارة التي يتقنها. وقد أشار التقرير الذي تتجاوز صفحاته المائة، إلى العوائد والمساعدات بالمال والسلاح التي جناها الحكم من "الحرب ضد الإرهاب"، وبالتحديد من أمريكا وأوروبا وبعض الدول الإسلامية.

فشل الحكم في تجيير حرب صعدة للإرهاب، وأصبحت الحرب "جريمة عريانة" يتحمل الحكم والسعودية جريرة إشعالها وتبعة "جرائم حرب" دمرت وقتلت وشردت المئات والآلاف من الناس والمساكن والمزارع. عوائد هذه الحروب الست خفية، ولكن الآثار الكارثية للجريمة التي يتحدث عنها أحد "المتسوقين" في سوق الطلح، بأنها من مشاهد يوم القيامة، وحتى تكون صورة الجريمة الكارثية واضحة.

أحد شهود الحرب الكونية الثانية كما أرادها قائد الحرب المتقاعد خالد بن سلطان، أو مشهد القيامة حسب أحد شهودها "أنا كنت في السوق (سوق الطلح)، شفت طائرتين وبارشوتات نازلين منهما. أنا والناس الآخرون قلنا "إغاثة"، أخذت 3 دقائق حتى نزلت، صحت قنابل وهربت أصيح قنابل وانبطحت على بطني، وتحول السوق إلى صياح، ظلام، دخان، غبار، أحجار، شظايا، نوافذ مكسرة، رحت أبصر بطرف عيني مشهد كان من مشاهد يوم القيامة".

يلقي التقرير بجرائم الحرب في صعدة على النظامين: اليمني والسعودي، فقد اشتركا في تدمير مدينة صعدة، ودمرا عشرات ومئات القرى، وخربا مئات وآلاف البيوت والمساجد والمدارس والمزارع، وشردا ما يقرب من 300 ألف نسمة، وقتلا المئات والآلاف من الأبرياء، وكلها جرائم حرب لا تقل أو لا تختلف عن جرائم إسرائيل في غزة.

يرصد التقرير جرائم أمريكا بالتواطؤ أو الضغط على النظام، ويرى فيها محقاً أنها جرائم حرب بامتياز. فالقتل بواسطة الطائرة بدون طيار. وينسب التقرير للقوات الأمريكية عدة هجمات مميتة، وكلها خارج القانون الدولي، وتعتبر جرائم حرب حقيقية.

البشع بحق أن الأنظمة الثلاثة في صنعاء والرياض وواشنطن، هم "الخالقون الحقيقيون" للإرهابيين الصغار (الضحايا)، وليس هؤلاء الصغار الضحايا والجلادين في آن، هم ضحايا قصف الطيران الأمريكي.

فالقتلى في شبوة ومأرب من المواطنين الأبرياء، وحتى المعارك الضارية التي دارت وتدور في أبين وشبوة، لودر والحوطة، تتخذ طابع الدراما. يحتل مسلحون المدينة، وبعد أيام من العبث والتدمير ينسحبون بسلام تحت حماية القوات الحكومية المحاصرة للمدينة، ليجرى تدمير المنازل وقتل المواطنين واعتقالهم. فالأطراف الثلاثة يتحالفون ويتقاتلون ليكون المواطنون هم الضحايا.

خرج التقرير الضافي بتوصيات لمقترفي جرائم الحرب: "النظام، والسعوديين والأمريكان"، واتهمهم جهاراً نهاراً بجرائم حرب. كما وجه انتقادات حادة ضد الحوثيين الذين يشتركون مع الحكم في تجنيد الأطفال، وفي جعل السكان دروعاً بشرية، وفي العديد من الانتهاكات.

اعتنى التقرير أيضاً بالانتهاكات ضد الصحفيين وحرية الرأي والتعبير، وترسم بدقة متناهية عمليات الخطف والإخفاء والاعتداء بالضرب والمحاكمات الجزاف. كما فند شرعية المحاكم الاستثنائية، ومحكمة الصحافة "الخاصة" التي أدانتها قيادة نقابة الصحفيين بعد مباركتها والإشادة بها.

حسناً فعلت منظمة حقوق الإنسان ومنتدى الشقائق العربي بعقد ندوة لمناقشة التقرير، وحبذا لو اهتم الصحفيون والمحامون وصحفيات بلا قيود ومنتدى الإعلاميات وهود والصحف الحزبية والأهلية وحقوقيون وناشطون ونواب بنشر التقرير على أوسع نطاق. فهو سجل حافل بتدوين جرائم الحروب والإرهاب، والعدوان الدائم ضد الصحفيين، والحريات العامة والديمقراطية، والحريات الصحفية تحديداً.

بعد تركه ثوابت الإنس وتوابيت الجن

نبيل غانم ينصرف إلى الدراسات العليا

نجيب محمد يابلي

الشخصية المحورية في هذا الموضوع من أسرة سعيد غانم، من ناحية الأب، وأسرة "القعر" من ناحية الأم، وهما أسرتان عدنيتان عريقتان، شحماً ولحما وثقافة، وأعني بالثقافة هنا ثقافة المجتمع المدني. هذه الشخصية هي الأخ العزيز نبيل سعيد غانم الذي شاءت المقادير سيره فوق الأشواك التي عبر عنها العندليب الأسمر عبدالحليم حافظ، في أغنيته: "فوق الشوك مشاني زماني"، وشاءت تلك المقادير أن يقيم في المحافظات الشمالية (ج. ع.ي)، وكان تعريفه في بطاقته الشخصية "جنوبي مقيم"، وفي جواز سفره كان الحرف "ج" يتصدر رقم الجواز. وقد انتقلت الأسرة إلى هناك لظروف معاشية وسياسية.

انتقل العزيز نبيل غانم إلى الجنوب بعد قيام دولة الوحدة، وانتقلت معه الأعمال الخاصة، وكان متميزاً بالوسامة والشياكة وحسن التنظيم وسلاسة التفكير الإداري. وزينت تلك المزايا ابتسامته التي لم تفارق شفتيه حتى اللحظة. ويحسب للأخ العزيز نبيل غانم مرونته وسعة صدره، ويلمس ذلك كل من عايشه. وما يثبت صدقية هذه الملاحظة أن أحد الحاقدين عليه والذين حاربوه اعترف مؤخراً وقال له: يا أستاذ نبيل، لو أن شخصاً آخر غيرك تعرض لصنوف أذانا، لانهار وهام في الشارع عريانا. وأنا أغبطك على مرونتك وسعة صدرك.

سبق أن ضمنت شهادتي لله وللتاريخ في صحيفة "الوطني" (وهو صاحب الامتياز) بموضوع موسوم: "لماذا – الوطني؟ لماذا نبيل غانم؟"، بتاريخ 15 أكتوبر 2009. وأوضحت في موضوعي مسيرة النجاح التي خاضها هذا الرجل، وهو المستوعب لقدراته وطاقاته واحترامه للناس وللوقت وللقيم، وهو الذي يعرف نفسه ويعرف الآخرين (من الطرف الآخر)، ولم يرتكب هذا الرجل أي ذنب من وراء أي قرار يتخذه، ولم يسئ لأحد، وعلى سبيل المثال: قرر خوض الانتخابات المحلية على مستوى محافظة عدن، وحقق انتصاراً كاسحاً، وقرر خوض انتخابات مجلس إدارة غرفة عدن، فحصد أصواتاً تعطي انطباعاً للآخرين بأن هذه الشخصية محترمة، وما ذنب هذا الرجل إذا كانت بضاعة النظام فاسدة؟

استخدم النظام كل السبل المباشرة أو عبر جلاوزته، أو عبر مراكز النفوذ والطامعين في المصالح الخاصة، من أجل إثنائه عن التقدم بالانتخابات في غرفة عدن، وتنفسوا الصعداء عندما لبى لهم رغبتهم، وحاربوه في محلي محافظة عدن فترك الـ66، فقرر أن يتفرغ لأعماله الخاصة، ومنها تنظيم المعارض سواء التجارية أو معارض الكتاب، فحاربوه في صنعاء، واستخدموا نفوذ القبيلة وحيتانها في مؤسستي السلطة والأمن، وتقهقر إلى عدن، فحاربوه، فطرق باب الصحافة، فأخرج صحيفته الناجحة "الوطني"، فحاربوه وحاربوها، وطرق أيضاً باب الاستثمار في المجال العقاري، وحصل على الأرض بطرق مشروعة، إلا أنهم حاربوه.

أوقفوا صحيفة "الوطني"، واشترطوا عليه التمسك بالثوابت، والثوابت هنا تعني أن تدعهم ينهبون أرضك وثروتك.. أن يتملكوا المنشآت العامة ومؤسسات النقل البحري والجوي.. أن يخصوا أنفسهم بكوتات النفط والغاز ووكالات الشركات النفطية (حماية وتموين)، وخصوصاً بعد استباحتهم للجنوب بعد حرب صيف 1994.

بعد أن وقفت أمام شيطنة شياطين الإنس، وهم أخطر من شياطين الجن، قادتني الصدفة إلى الاطلاع على مادة صحفية شائقة في مجلة "زهرة الخليج" في عددها الصادر في 19 يناير 2002 (أي قبل 8 سنوات و9 أشهر)، وتمثلت تلك المادة في زيارة قامت بها المجلة إلى عيادة الشيخ زياد التتر في مدينة غزة الفلسطينية، وكان في العيادة رجل يئس من الطب الذي فشل في علاجه من بعض الأمراض، منها: صداع + آلام في المفاصل + آلام في المعدة، واسم المريض "حمدان".

شاهد مراسل المجلة كل ما دار أمامه من حوار الشيخ زياد مع الجني واسمه كما قال "شاه بهان"، وعمره 1250 سنة، وأنه طاف الدنيا مشرقاً ومغرباً، وأنه مقيم في غزة في العقدين السابقين، منها 15 عاماً في جسد حمدان.

أفاد الجني في اعترافاته للشيخ بأنه من قبيلة "شمبورش" التي تسكن الأهرامات، لأنها عاشت في تلك المنطقة قبل بناء الأهرامات، وأنهم هم الذين بنوها وليس صحيحاً كما قال بأن الإنس هم الذين بنوها. وعندما شكك الشيخ في قدرات الجن على نقل أحجار الأهرامات الضخمة، قال الجني "شاه بهان" للشيخ: هل أنت مسلم؟ ألا تعرف أن سليمان النبي جعل الجن ينقلون عرش بلقيس؟

اغتاظ الجن، ومنهم شاه بهان ابن قبيلة شمبورش، من معشر الإنس الذين يعبثون بتوابيتهم في الأهرامات، وبعد جهد جهيد لا يتسع المقام لذكر تفاصيله عندما هدده الشيخ وتوعده بالقرآن و"بدأ شاه بهان يصرخ ويتألم وقدما حمدان ترتعشان.. آه.. آه.. السـ.. لا.. م.. عليكم.. ورحمة الله..".

قرر نبيل غانم ترك ثوابت الإنس وتوابيت الجن، وتفرغ للدراسات العليا، وحصد نجاحه الأول في الماجستير، وكان عنوان أطروحته "استراتيجية التنمية الصناعية في اليمن وإمكانية دعم القدرة التنافسية للصادرات الوطنية إلى الأسواق الخارجية"، والتي تقدم بها إلى الجامعة الوطنية، وكان مشرفه العلمي أ.د. أرسلان محمد أحمد. ويحضر حالياً للدكتوراه، وعنوان أطروحته "الاستثمار في اليمن –محفزاته ومثبطاته– عدن نموذجاً (1990 – 2010)".

أخي نبيل: أجارنا الله وإياك من ثوابت الإنس وتوابيت الجن.. إنه سميع مجيب.. آمين!

إلى محمود ياسين - كاتباً مبدعاً

رداد السلامي
raslamy@hotmail.com

محمود ياسين..

قرأت مقالك "لا تزال الحياة جديرة بالعيش" كان يدعو فعلا للتفاؤل.

ثمة أسباب تجعلنا قيد التحدي والبقاء: لدينا أحلام على الأقل لا زالت تؤتي قدرتها على النضال، ولدينا آمال كبيرة لم تتلاشَ بعد، وهناك واقع لا يزال يلد إمكانية تغيير أوضاعنا، تتوفر لدينا مقومات كثيرة، ومع ذلك نتغاضى عن قدرتنا على أن نتعاون في ما بيننا كبشر أولا وكيمنيين ثانيا وكزملاء ثالثا. ليس لدي الكثير من الحقد نحو أحد، ولا توجد لدي عدوانية نحو ذلك. ليست مثلا لدي ميول نحو إلحاق الأذى، ماديا ومعنويا، بأحد، صحيح زللت مرة كنت فيها فجا نحوك لأسباب تدركها يا محمود، لكني ندمت حين رأيت أقرب زملائك مثلا مبتهجين بذلك، أدركت أن هناك من ينتقم عبر الآخرين ويتنفس أحقاده من خلالهم، تعلمت ذلك، لكني لم أكن أتوقع أنك يمكن أن تمضي بعيدا باتجاه الانتقام ولو معنويا وبطريقة غير مباشرة، ومع ذلك عذرتك، ووضعتك نصب سنان قلمي، فحين أدرك أن هناك ما يستحق المجابهة والردع أتحفز لرده أو ردعه إن أمكن بطريقة هجومية مباشرة، ولو كنت لا أمتلك مترا سوى قلمي. أنا أدرك يا محمود أننا ننحدر من طبقة اجتماعية واحدة، لكنك ارتقيت بتوحش ناعم، وتلك مأساتك التي أدرك أيضا أنك تجابه إجبارها نحو نسيان أنك تنتمي للناس، للبسطاء، للكادحين الذين تعركهم قوى التوحش والليبرالية التي أضحى في صفها حتى الذين كانوا يوما مناضلين ضدها كتوحش.

أنت رائع يا محمود، كتاباتك من أروع ما ستقرأه الأجيال، فبالإضافة إلى الأديب الكبير فتحي أبو النصر وفكري قاسم وغيرهما، تكون أنت أحد الذين يوما أدهشوا القارئ بقدرتهم على الكتابة الراقية والسلسة التي لا يجادل أحد بما تحويه من إبداع وفن راق جديد في التقرير والاستطلاع والمقال، من مدن لا يعرفها العابرون، إلى صيفٍ حيث الخصوبة بالفكر والفلسفة والأدب، ومع كل ذلك إياك أن تنجر إلى حيث يمكن أن يقع قلمك فريسة الإغراء الذي يفقده الكثير من قوته وجاذبيته وإدهاشه. كتاباتك فيها قيم يا محمود، قيم وجدانية وقيم تحد، وهذه إيجابية تجعلنا نلتفت إجبارا لنقرأها ونستجلي فيها ما يخرج الكامن فينا، وما يعيد إلينا القيم؛ قيم الإحساس بالناس. هل لا زلت تتذكر بائع الصحف الذي كان يجلس بجانب عمود الإنارة، كان جميلا يا محمود أبدعت فيه، صدقني يا محمود أنت في أعماقك إنسان حقيقي، فقط تستولي علينا أحيانا مشاعر محبطة وأخرى ساخرة مبعثها نظرة الآخرين نحو الآخرين، فإذا بنا نظهر بقيم غريبة ليست من صميم قيمنا. يقول أحد الكتاب: ميزة الواقعية النقدية، كما يرى الناقد والروائي الجزائري واسيني الأعرج، "تكمن في جوهرها الرافض للحلول التجارية التي يطمح المجتمع الرأسمالي إلى فرضها على الكتاب"، وهي تعتمد على الصدق الفني في دفاعها عن القيم الجميلة للإنسانية، وذلك عن طريق تعرية الواقع وكشف الجوانب الجائرة فيه، وشجب قواه الظالمة في اكتساحها الشرس والأحمق للبناء الداخلي السامي للإنسان.

من يرتدي زنزانتي
وأنا...
كموت ميتٍ
يهذي على قبر انتمائك.
نضج الذين أحبهم
برأت عيونك من دمي..
ورحلت من أقصاي
نبض مدينةٍ
شربت هواكَ
فأينعت سبل الحنين.

سيف رسام

المحرر: محمد الشلفي
alshalfi@hotmail.com

الاثنين 17 ذو القعدة 1431هـ الموافق 25 اكتوبر 2010 العدد (253)
Mon. 17/11/1431 - 25 October 2010

أقر مجلس الوزراء ملياراً و٥٠ مليوناً لتريم عاصمة الثقافة الإسلامية وخفضتها المالية إلى النصف

تريم اليتيمة

■ محمد الشلفي

يذكر عن تريم قديما أنها تنبت الصالحين كما تنبت الأرض البقل، وبأنه اجتمع بها في عصر واحد من العلماء الذين بلغوا رتبة الإفتاء 300 رجل، وأن بتربتها ممن شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم من الصحابة 70 نفرا. واليوم في أيام اختيارها عاصمة للثقافة الإسلامية، سيكون الأمر مختلفا لشمس الشموس أبو بكر بن عبدالله باعلوي الذي قال عنها ذلك.

بداية العام الحالي، واتت تريم فرصة لإعادة التعريف بالدور التنويري لهذه المدينة، فقد تم إعلانها من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) كعاصمة للثقافة الإسلامية للعام 2010. لكن الحاضر طغى على الماضي بشدة. فلم ينشغل "الجميع" كمسؤولين عن تريم عاصمة للثقافة الإسلامية بتريم، بل نُسيت في غمرة انشغالات شخصية.

لم يشفع برنامجها الثقافي المتأثر ببرنامج القيروان عاصمة للثقافة الإسلامية، تصل أحيانا إلى درجة النسخ للفعاليات، فالبرنامج يخلو من فعالية واحدة عن الصوفية في تريم، وهي التي عُرفت بها. كما قامت وزارة الثقافة بالمشاركة مع جهات حكومية، كما يذكر البرنامج، بالاستحواذ على رعاية الفعاليات، ولم يتم إشراك منظمات المجتمع المدني الأهلية. أما في ما تبقى يغيب العمق في الموضوعات التي تتناول تريم ماضيا وحاضرا. يتلخص البرنامج الأكثر هشاشة، والذي يصل عدد فعاليات إلى 111 فعالية، بـ20 فعالية عنوانها تكريم لأحد الأعلام اليمنيين، 6 معارض للفن التشكيلي، واحد منهم صور فوتوغرافية عن تراث تريم، و7 من المؤتمرات الدولية حول الفكر والفلسفة. لكن هذه الفعاليات التي ميزت البرنامج لم تقم، كما لم تقم فعاليات مهرجان باكثير، ولا القوافل التي يفترض أن تأتي من المحافظات. ويتوزع باقي البرنامج بين محاضرات دينية وأمسيات شعرية لا تتعدى عدد الأصابع، ومهرجانات إنشاد مُنع أحدها من الإقامة.

حفلت فعالية تريم بكثير من المشاكل أكثر مما حفلت به من فعاليات ثقافية، بين السلطة المحلية والمكتب التنفيذي لتريم عاصمة الثقافة الإسلامية، ثم مع صندوق إعمار محافظتي حضرموت والمهرة الذي اعتمد له ميزانية مليار بحكم إعلان تريم عاصمة للثقافة، ومهمته تعزيز البنية التحتية الثقافية لتريم، والمجلس المحلي. ومؤخرا قدَّم مدير المكتب التنفيذي لتريم عاصمة الثقافة الإسلامية استقالته. وهنا لن تنتهي مآسي تريم. فيبدو كل شيء غير لائق بها.

تشكلت اللجان ولم تتحقق أهدافها!

الثلاثاء 12 مايو 2009 يناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير الثقافة بشأن اختيار مدينة تريم بمحافظة حضرموت عاصمة للثقافة الإسلامية 2010، من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم.

وأقر المجلس تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية وعضوية وزراء الثقافة والمالية والإعلام والسياحة والأوقاف والإرشاد والتربية والتعليم ومحافظ حضرموت.

وحدد المجلس مهام اللجنة في إقرار السياسة العامة لتنفيذ أهداف تريم عاصمة للثقافة الإسلامية 2010، وكذلك الخطط الخاصة بهذه الفعالية التي تأتي للاحتفاء بالدور التاريخي المتميز لهذه المدينة والحفاظ على هويتها الثقافية العربية والإسلامية.

كما أقر مجلس الوزراء تشكيل لجنة فنية برئاسة وزير الثقافة وعضوية عدد من وكلاء الوزارات ومن الجهات الحكومية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وذلك لوضع التصور العام للفعاليات والأنشطة الخاصة بهذه المناسبة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمشاريع البنية التحتية، والتنسيق مع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم بشأن تلك الفعاليات والأنشطة، وغيرها من المهام المعززة لنجاح هذه الفعاليات، وتأكيد استثمار هذا الميراث التاريخي لتجديد قيم النهضة والتنوير في الثقافة العربية والإسلامية، ونبذ ثقافة الفتنة والعنف والتطرف والغلو والانغلاق، وتعزيز الاهتمام بالمعالم التاريخية والحضارية في المدينة، وإحياء مدارسها العلمية والاهتمام بمخطوطاتها ووثائقها وغيرها من الأهداف. (سبأ نت).

الشهابي.. لستُ وحدي

مؤخرا قدم معاذ الشهابي، مدير المكتب التنفيذي لتريم عاصمة الثقافة الإسلامية، استقالته، بسبب تخفيض الميزانية، كما نقل عنه. لكن في حوارنا معه يذكر أسبابا أخرى لاستقالته، ويحمل جهات كثيرة مسؤولية أدت إلى فشل تريم عاصمة الثقافة الإسلامية. وهذه مقتطفات من الحوار:

■ ما سبب استقالتك الأخيرة من منصب المدير التنفيذي لتريم عاصمة الثقافة الإسلامية؟

– **وصلت إلى قناعة أنه ليس عليّ أن أتحمل وزر فشل تريم، وليس علي أن أتحمل تبعات الفشل وحدي.**

■ ألم تأت هذه الاستقالة متأخرة؟

– **في البَداية كنت أعتقد أن عليّ أن أقف أمام كل من يحاول إفشال الفعالية حتى لا يتمادوا ويفعلوا أكثر من ذلك.**

■ البعض اتهمك بأنك استحوذت على الفعالية وافتقدت العمل الجماعي؟

– **كيف يمكن ذلك.. يصل قوام المكتب التنفيذي 120 إدارياً، أغلبهم من أبناء حضرموت، 117 رؤساء وأعضاء لجان، وأنا مدير تنفيذي للفعالية مدير عام لمكتب الثقافة، وإلى جانبي مجموعة بالتنسيق مع السلطة المحلية. الفعالية مركزية بمعنى أن هناك وزارات وجهات عليا تشرف عليها مباشرة، وبالتالي لست أنا من أتحكم بالمبالغ، ولا أستطيع تجاوز تلك الجهات. وللعلم فهناك وحدة مستقلة من وزارة المالية برئاسة وكيل وزارة المالية محمود زعيتري، وتتكون من أمين صندوق، ومندوب مشتريات، وحسابات إلخ. وكمدير تنفيذي كنت أتعامل معهم.**

■ ما الذي حدث إذن؟

– **بداية، تم الإعلان عن رصد مليار و50 مليوناً لتريم عاصمة الثقافة الإسلامية، وهكذا كتبت وسائل الإعلام، لكن تم تبليغي أن المبلغ الحقيقي هو نصف مليار، وعلينا أن نتصرف على هذه الأساس. الغريب أن من أقر الميزانية الأولى هو مجلس الوزراء، لكن المالية خفضته إلى النصف، وأيضا يتم تسليمنا المبالغ بالتقسيط وبعد معاملات طويلة، اتفقنا مع وزارة التعليم العالي بتبني ودعم الندوات العلمية، وعلى أساس ذلك لم يتم اعتماد ميزانية لتلك الندوات، وزارة السياحة وعدت ببناء قرية سياحية، لكن لم تف هذه الوزارات بما وعدت. كما تم الاتفاق مع الإدارة المحلية في المحافظات لتسيير قوافل خاصة من المحافظات إلى تريم. واعتذر الجميع عدا أمانة العاصمة وأبين، ولدي رسائل الاعتذار.**

■ ما الذي يجعل الدول العربية ودول كماليزيا وتركيا تعتذر على الحضور بعد أن وافقت؟

– **وجهنا دعوات سواء لدول عربية وبعض الدول الأخرى كتركيا، والجميع وافقوا مبدئيا. لكنهم رفضوا في ما بعد. اعتذار ماليزيا بسبب الجانب الأمني، والظروف السياسية في البلد.**

■ ألم تكن تعرف ماليزيا ذلك عند الموافقة مبدئيا؟

– **جاءنا الاعتذار. إندونيسيا اعتذرت، لكني ذهبت إلى السفير الإندونيسي وأقنعته بأن تريم هي التي أوصلت الإسلام على ماليزيا، وقدمت له عروض التكفل بسفر الوفد، وإقامته.. فقبل وتم إقامتها، الأتراك ربما في نوفمبر.**

■ ماذا عن التعارض الذي حدث بينك وبين السلطة المحلية في تريم؟

– **الإشكالات بدأت مع السلطة المحلية (عمير مبارك عمير) من يوم التدشين، وبدأت بعرقلة نشاطاتنا وتحريض الناس على عدم التعامل معنا. جاءت توجيهات لنقل الفعاليات إلى المحافظات، وقمنا بنقل بعضها، قلنا لهم سنجعل أبناء حضرموت يديرون الفعالية، لكن دون جدوى. فعلى سبيل المثال تم إفشال مهرجان ليالي العيد، ومنعوا إقامة الفعاليات بتوجيهات للسلطة المحلية في تريم، بمنع المهرجان. وكان كثير من الشخصيات المعروفة موجودة.**

■ تُصور السلطة المحلية وكأنها فوق القانون..

– **قمنا بتقديم شكاوى إلى اللجنة العليا لتريم، ولرئاسة الوزراء، ولمكتب الرئاسة، ولوزارة الثقافة، ولكل الجهات المعنية، بأن هناك مضايقات من السلطة المحلية، لكن دون فائدة. بعد الشكوى لم يرد أحد على شكاوانا، وكأن الأمر يخص معاذ الشهابي، وعليّ أن أدافع عنه وحدي. أعداء مدينة تريم كثر. البعض كان يريد أن يجلس في البيت ويأخذ راتباً. وهناك جهات معادية للتوجه الديني الوسطي تتربص لإفشال فعاليات تريم، وهو عداء قديم تعرفه الدولة ويعرف ذلك أبناء تريم. لكن الدولة لا تفعل شيئا.**

أين تذهب؟

الآثار في مؤسسة العفيف

تقيم مؤسسة العفيف الثقافية غدا الثلاثاء، ندوة حول الآثار، يتحدث فيها المؤرخ والباحث الأستاذ محمد عبدالرحيم جازم. ويتناول فيها بالبحث والتدقيق ما تتعرض له الآثار اليمنية من عبث وتهريب هي أشبه بالحرب المدمرة والمركزة على طمس تاريخ وهوية البلد.

كما سيقدم الباحث في محاضرته خلفية حول الآثار وقصتها التي بدأت بخروج الأوروبيين إلى العالم، مستعرضاً القوانين العالمية وعدم حمايتها للآثار، كما وإباحتها لنهب وتهريب والمتاجرة بالآثار، وبما في ذلك القانون اليمني، وأسباب ضعف دور وزارة الثقافة في حماية الآثار.

تقام الأمسية في مقر مؤسسة العفيف الثقافية في حدة بداية شارع مجاهد.

كانت مهمته الإجبارية في الحرب العالمية الثانية، طلاء الطائرات

الفنان «بول كولي» في مرسم كون

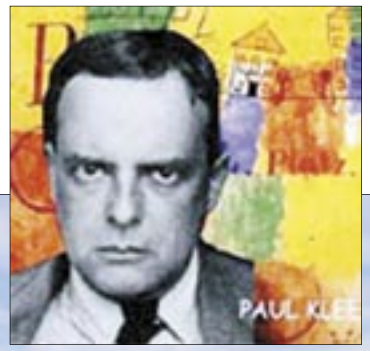

● متحف بول كولي، أسّس بعد 65 عاما من وفاته في برن، وهو مبنى فخم مسخّر كليًا للفنّان بول كولي، ومصمّم من طرف المهندس المعماري الإيطالي

"بول كولي، فنان ألماني عاش بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان ولا زال من أهم الشخصيات الألمانية، كموسيقي وباحث عظيم، وفنان تشكيلي عبقري، كثيراً ما تأثر بالنباتات، وقال بأنه يمكن من خلال أعماله إيجاد رسوم وأشكال هندسية عديدة، أو هكذا تصور، وبدأ يرسم عن مخيلته وواقعه مئات اللوحات".

وأكد مدير البيت الألماني للتعاون والثقافة غيدو تسبيتش، في محاضرة قدم فيها جزءاً من حياة الفنان الألماني في الفعالية التي أقيمت في مركز كون، أن الحرب العالمية الأولى نقطة تحول في حياة الفنانين الألمان، حيث جرتهم إلى الحرب والموت، تحت الضغط، ولم يكن أمامهم سوى المشاركة فيها، وقد كان للحرب العالمية في ألمانيا خصوصية، حيث تأثر الكثير بهذه الحرب، فانعكست على تعبيراتهم، التي اعتبرت حينها أنها سوداوية، في ظل انهيار التعبيرات الداخلية من جراء الحرب.

مهنة طلاء الطائرات

وفي حديثه يقول إن الباحثين يصنفون بول كولي على أنه شخصية عالمية أثرت في مجمل حركات الفن، وللعلم فقد كانت مهمته الإجبارية في الحرب العالمية الثانية، هي العمل في طلاء الطائرات.

كان كأي فنان حريصاً على السفر، وقد كانت أول وجهته الجنوب الألماني، ثم إيطاليا، ومن ثم الجهة المقابلة من الأبيض المتوسط، حيث نزل في تونس، وهذا يعتبر نوعاً من الاستشراق، الذي كان يقوم به الكثير لاكتشاف الشرق، وقد أبدى إعجابه بهذه البلاد، ووصفها بقوله: 17 يوم في تونس غيرت نظرتي إلى اللون النقي، والضوء الواضح، معتبراً أن السماء والبحر والطبيعة مختلفة هناك.

وكما أشار غيدو، فقد تأثر بول كثيراً بالمنمنمات الصغيرة، وخاصة تلك التي ينسجها العرب والمسلمون على السجاد، وكان معجباً بها أيضاً.

وتنقل بين المدارس الفنية التشكيلية، من التعبيرية إلى السريالية إلى التكعيبية، وأخذ نفساً طويلاً من الحرية، وسرعان ما تلحظ هذا التنقل لمجرد تتبع لوحاته ورسوماته.

خروج عن المألوف

الفنانة آمنة النصيري، رئيسة مؤسسة كون، تحدثت في الفعالية عن الفهم القاصر للحرية التي تمتع بها بول، والتي اتبعها الكثير من الفنانين في العصر الحاضر، وتلحظ هذا القصور لدى الكثير من المجتمعات خاصة العربية، وهو ما يعتبرونه خروجاً عن المألوف. ثم تضيف أن أي فن لا يقوم على التحرر والحرية، لا يمكن أن يصبح فناً، وحتى يكون فنا لابد أن ينطلق من الحرية.

تضيف الفنانة آمنة، أن بول كولي، كان كروح طائرة، يتحرك في كل الاتجاهات، في مرحلة كان قد قرر الفنانون فيها التأسيس لفنون جديدة، والتحرر من بعض القيود، ولأن الرجل كان موسيقياً أيضاً، فإنك تجد ذلك منعكساً على لوحاته، وللموسيقى أهمية كبيرة في لوحات الفنان عموماً.

وتقول: إن الفن أصبح هنا رؤية فلسفية، وليس نقلاً حرفياً من الواقع، لذا فقد عمد الفنان بول في العديد من لوحاته، إلى استلهام الطبيعة أو الواقع، ولكن على طريقته، تاركاً لمخيلته وألوانه التغيير في خلق طبيعة مختلفة غير رتيبة أو مألوفة.

وقد ولد بول كولي في 18 ديسمبر سنة 1879 في قرية "مونشن –بوخسي" القريبة من برن، لأم سويسرية تدعى إيدا فريك، وأب ألماني اسمه هانز كولي، وكانت له أخت واحدة أكبر منه بـ3 سنوات. والده الألماني الجنسية، لم يطلب في يوم من الأيام الجنسية السويسرية. ورغم ذلك عاد الفنان فارا من ألمانيا إلى مسقط رأسه (برن) ليعيش فيها كأجنبي. وقد سجلته السلطات السويسرية كألماني تبعا لجنسية والده، التي لازمته حتى وفاته. وتوفي الفنان التشكيلي بول كولي قبل أن يحصل على الجنسية السويسرية. ويتم الاحتفاء به سنوياً في سويسرا وألمانيا.

في الشأن الثقافي

موسم الرمان.. وأحلام لا تنقطع

محمد الشجاع
Ashooga77@hotmail.com

الشاعر يحلم بقصيدة، ويحلم أيضا أن يأتي موسم الرمان، وهو قادر على شراء حباته كل أسبوع.

الشاعر يخاف الحرب، لذا من حقه أن يخشى موسم الرمان الصعداوي بامتياز، بقدر فرحته بالقدوم.

إنه وبقدر ما أكره السياسة، بالقدر نفسه هناك أحداث يومية، تشدني للتشدق بها، كالتي سأعرج عليها الآن، وكلها من بنات أفكار الرمان، هذه الفاكهة اللذيذة الجميلة.

على مشارف نهاية الصيف، ومع بداية فصل الشتاء، تحمل الكثير من الفواكه أحلامها إلى الفقراء، الذين لا يصلون إليها إلا قليلا، فيما آخرون لا يصلون بتاتا، لتبقى "الأحلام" ذاتها، هي الفاكهة التي لا تنقطع.

تقول أستاذة الفلسفة فوزية شمسان، تعودتْ صديقتها أروى عبده عثمان، أن تحييها بحسب فاكهة الموسم، مثلاً مساء البرتقال، صباح التين، مساء الرمان، تقول ولأنني بعيدة عن مكان زراعة الفاكهة، فقد أصبحتُ أتعرّف على مواسم الفاكهة من خلال تحيات أروى، وما تحمله عربات الباعة المتجولين في الشوارع والأزقة.

إذن، بين الدكتورة فوزية، والأستاذة أروى، ومواسم الفاكهة.. ربيع من الفلسفة، وموسم من المشاقر والحكايات الشعبية، وتحيات الصباح والمساء البرتقالية.

أما الحركة الأدبية الثقافية، فهي الفاكهة الغائبة، التي ليس لها موسم، وتظل في خانة موسم الأحلام، فالنقاد كل في وادٍ، والشعراء غارقون في البحور، وما زالوا يتقاسمون كعكةً التصنيف الأدبي، وبفرح لا يليق، مما يؤجج القطيعة الضحلة، بين السبعينيين والتسعينيين والألفينيين.

وهذا الغياب هو مسلسل يجري منذ عقود ليس لها أية أهمية في هذه البلاد، سوى أنها جزء من فلسفة تاريخ، يسير ضمن عالم يكره الرتابة أكثر من الموت، ويكره الغباء أكثر من تعلقنا بالخنوع.

كما العصافير في الأيام الأولى من الولادة، نظل فاغرين أفواهنا، كمجتمع ومثقفين، وربما شعراء، ومشائخ فقه وقبيلة، لكل ما هو قادم من هناك، المحزن والمقزز أن ما يصلنا تقليدي ومتخلف، خاصة على مستوى الفكر الديني، والمؤلم أنه متجاوز الصلاحية عندهم، أو بمعنى آخر "بايت"، آه كم نحن كرماء، وأرق قلوبا وألين وأفئدة، وأصحاب حكمة وإيمان، وألو بأس غير شديد.

كثيرا ما ينتابني التساؤل، حول الحالة التي يمر بها مبدعو هذا البلد، وفي كل مرة أحاول فيها إصدار الأحكام، إما على الذات المجلودة، أو الهيكلة التي تدير رحى هذه البقعة، حتى أتراجع لمجرد رؤية خريج جامعي أو شاعر أو قاص، يلف على الدواوين الحكومية، للبحث عن عمل، أو ليبع 10 نسخ تشجيعية من مؤلفه، الذي يتم رفضه، لأنه لا يحمل ما يخص الولاء الوطني، وحينها أكتفي بإطلاق نهدة حارة حانية، وأقول:

"سنصيرُ شعباً، إن أردنا، حين نعلم أننا لسنا ملائكةً، وأنَّ الشرَّ ليس من اختصاص الآخرين. سنصير شعباً حين لا نتلو صلاة الشكر للوطن المقدَّس، كلما وجد الفقيرُ عشاءَهُ... سنصير شعباً حين نشتم حاجبَ السلطان والسلطان دون محاكمةْ! سنصير شعبا حين يكتب شاعرٌ وصفاً إباحيا لبطن الراقصةْ. سنصير شعباً حين ننسى ما تقولُ لنا القبيلة...، حين يُعْلي الفرد من شأن التفاصيل الصغيرةْ. سنصير شعباً إن أردنا، حين يؤذن للمغنِّي أن يرتِّل آية من سورة "الرحمن" في حفل الزواج المُخْتَلطْ. سنصير شعباً حين نحترم الصواب، وحين نحترم الغَلَطْ!" (محمود درويش؛ "أثر الفراشة").

قد تستمر الأحزان، لكن ستبقى فاكهة الرمان لذيذة وحمراء بلا شبيه، وستظل الحرب سوداء لها أكثر من شبيه، وسينضب النفط هنا وهناك، ولن يبقى سوى الشعر، وربيع الفلسفة، والمشاقر، وموسم الرمان.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 17 ذو القعدة 1431هـ
الموافق 25 اكتوبر 2010 العدد (253)
Mon. 17/11/1431
25 October 2010

تخمينات

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

لا زال غياب هيئة "العلماء" كمرجعية للسلطة عن واجهة الأخبار والأحداث يثير التكهنات والإشاعات، خصوصاً وأن الوطن يغلي في مراجل الأزمات المختلفة، ووحده الخالق ومن بعده الحاكم يعلمان ماذا يفعلون، غير أن علم الأعلى جل شأنه، والأسفل (...) بأخبارهم الخاصة والعامة، لا يمكن بأية حال من الأحوال، أن يمنع كائناً من كان من أن (يتحرّى) ويخمن أسرار الاحتجاب الكامل للمرجعيات عن المشهد السياسي منذ صدور قرار الإشهار/ التشهير بهم، فيما البلاد تمر في ظروف تصعب على الكافر قبل المسلم، فكيف بـ"ورثة" الأنبياء، ومن وضع الخليفة (الرئيس) ثقته بهم كأعوان، مطلوب منهم مساندته علناً في إدارة شؤون الإمارة ومنازلة الخصوم، وإلا لماذا أصدر فرماناً باعتمادهم؟ أليس من أجل أن يشيروا عليه ويفتوا؟!

نفر من الناس يتكهن بأن بعض أعضاء اللجنة (المرجعية) لا زال يواصل متردداً صلاة الاستخارة حتى يقرر بصورة قاطعة ما إذا كان سيقبل أو يرفض تأدية الدور المرسوم والمطلوب منه، ويلحق بالصلاة المذكورة الدعاء لله أن يهديه إلى الخيار الصحيح حتى لا يُسأل يوم القيامة!

بعض الموسوسين يذهبون بعيداً في مخاوفهم الدنيوية، وقد وطنوا أنفسهم على تقبل أسوأ الاحتمالات، إذ يرون أن الصدمة عليهم ستكون خفيفة ولن يندهشوا كالآخرين إذا ما خرج المعتكفون بفتوى تدعو إلى مبايعة علي عبدالله صالح خليفة لليمنيين، ونصح المسلمين في العالم باعتماده ومباركته!

مجموعة ترجح كفة أن يكون الوعاظ قد توزعوا إلى فرق بالتراضي، ليس بقصد التشرذم، وإنما لجمع شتات من على الكعكة مع السلطة يتصارعون، حيث كل فريق يختص بإقناع طرف من الأطراف المتخاصمة بالجنوح إلى السلم، على أن يكون اجتماع الاتفاق والوفاق النهائي في جامع "الصالح"، حيث سيجري هناك بمعرفة "العلماء" تقسيم المصالح!

أقرب الإشاعات إلى العقل، تفيد بأن عدداً من أجلاء اللجنة المذكورة أقنعوا الحاكم بأمره سراً بصرف النظر عن الفكرة طالما هي محل تندر وتسفيه الآخرين، وذلك من خلال الكف تماماً عن إيراد أي ذكر رسمي أو ديني لها، إلى أن ينسى الناس الموضوع، أو تكون اللجنة بحكم المنحلة أوتوماتيكياً قياساً بأية مطبوعة صحفية لم تصدر خلال مدة كذا من تاريخ الحصول على التصريح. والله أعلم والحاكم أيضاً!

تستهدف 600 صحفي وصحفية على مدى 5 سنوات

نقابة الصحفيين والاستثمار في المستقبل يوقعان اتفاقية رفع القدرات المهنية للصحفيين اليمنيين

وقعت لجنة التدريب والتأهيل بنقابة الصحافيين اليمنيين، الثلاثاء الماضي، في العاصمة المصرية القاهرة، اتفاقية رفع القدرات المهنية للصحفيين اليمنيين، مع برنامج الاستثمار في المستقبل.

وتستهدف الاتفاقية التي مدتها 5 سنوات، أكثر من 600 صحافي وصحافية من أعضاء النقابة.

وقال نبيل الأسيدي رئيس لجنة التدريب والتأهيل، إن الاتفاقية التدريبية هي الأولى من نوعها لجهة الفترة الزمنية الممتدة لـ5 سنوات، ولجهة اشتمالها على ندوات وحلقات نقاشية تستضيف مدراء ورؤساء تحرير الصحف وقيادات المؤسسات الإعلامية. مؤكداً أن البرنامج التدريبي يشمل أكثر من 600 صحافي وصحافية من مختلف محافظات الجمهورية، مشيراً إلى أن اللجنة ستيسر مشاركة مدربين يمنيين في التدريب للاستفادة من خبراتهم التدريبية.

وأضاف أن البرنامج التدريبي يشمل جميع الفنون الصحافية والإعلامية، وسينفذ في عدد من المحافظات اليمنية، منوهاً إلى أن النقابة تعطي أولوية للأنشطة التدريبية الهادفة إلى الارتقاء بالمهارات الصحافية والإعلامية للصحافيين والارتقاء بمهنة الصحافة.

وتتضمن الاتفاقية العديد من مجالات التعاون أبرزها تنفيذ 40 دورة للصحفيين خلال مدة الاتفاقية بواقع 8 دورات تدريبية في العام الواحد، بينها دورات تستهدف مدراء الأقسام والمكاتب الصحفية، وحلقات نقاشية وندوات تستهدف رؤساء ومدراء تحرير الصحف اليمنية، وكذلك تيسير مشاركة 6 من المدربين اليمنيين الذين أهلهم برنامج الاستثمار سابقا.

وقع الاتفاقية نبيل الأسيدي ممثلا عن نقابة الصحفيين، وبطرس سخطهورست ممثلا عن برنامج الاستثمار في المستقبل.

يذكر أن برنامج الاستثمار في المستقبل نفذ عدداً من المشاريع التدريبية في عدد من البلدان العربية، ومنها اليمن.

فيما شبكة طيف الإخبارية أصدرت بياناً يؤكد انتحال شخصيته في الرسالة التي أساءت لنائب رئيس الجمهورية

مجلس جامعة عدن يواصل التنكيل بالدكتور حسين مثنى العاقل

طالب أستاذ الجغرافيا المساعد في كلية التربية بصبر، الدكتور حسين مثنى العاقل، رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية لنقابة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة عدن، بتحمل مسؤوليتهم النقابية تجاه الحملة التعسفية الظالمة التي يواجهها منذ أشهر.

وكان قرار صادر في 30 سبتمبر الماضي عن مجلس جامعة عدن، تضمن تجميد العاقل من مهمته التدريسية في الكلية، بعد أن جرى انتحال اسمه في كتابة رسالة عاجلة للفريق عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية، تحتوي على عبارة ميئسة لشخص نائب الرئيس.

وفيما كان العاقل واجه هذه التهمة أمام القضاء، بما يؤكد نفيها، وهو بيان النفي والاعتذار الصادر من قبل شبكة الطيف الإخبارية التي أكدت للمحكمة أن هناك شخصاً انتحل اسمه وبريده الالكتروني في إرسال رسالة إلى الموقع، إلا أن مجلس الجامعة تجاهل الأمر واتخذ قراراً شفهياً بتجميده.

وقال العاقل في رسالة وجهها إلى زملائه في النقابة، إن "القرار المتخذ ضدي من قبل مجلس الجامعة، لابد أن يكون قراراً رسمياً ومطبوعاً وموقعاً عليه من رئيس الجامعة".

وأضاف: "إن ما عكسه هذا القرار من ظلم جائر وتعذيب نفسي طال كرامتي ومكانتي الاجتماعية والأكاديمية، وتسبب في ترويعي وإرهاب أبنائي، يعطيني الحق الدستوري والقانوني في مقاضاة المجلس". مشيراً إلى أن مثل هذا الفعل يعد مخالفة للقانون الذي يمنع معاقبة الشخص بدون محاكمة عادلة.

وأهاب العاقل بزملائه في النقابة تحمل مسؤوليتهم واتخاذ الإجراءات المناسبة برد الاعتبار له من قبل مجلس الجامعة، بما يصون ويحفظ حقوقه المهنية والمعنوية.

14 أكتوبر و30 نوفمبر.. دروس وعبر

تقيم منظمة الشهيد جار الله عمر بأمانة العاصمة الخميس القادم في مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ندوة تحت عنوان "ثورة 14 أكتوبر والـ30 من نوفمبر دروس وعبر".

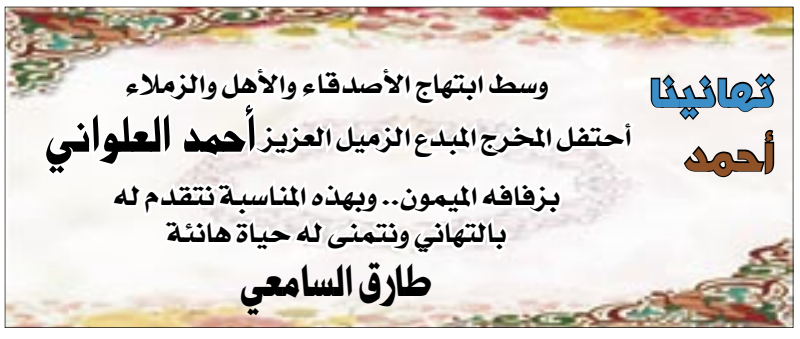

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

يا لهذا النظام القيامي..!

لم يعد بميسور رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشورى، وحتى رئيس مجلس النواب، ونائب الرئيس ورئيس الوزراء وغيرهم من أصحاب المناصب الفعلية والاحتفالية، إقامة أي مهرجان جماهيري "حاشد" في الضالع أو ردفان أو زنجبار أو جعار أو... الخ.

ولم يعد بمقدور حافلات الأجرة الكبيرة والصغيرة والخاصة والحكومية، وحتى المواكب الرسمية الرفيعة والمتواضعة، السفر من صنعاء إلى عدن أو العكس، عبر طريق الضالع، منذ فبراير 2009، بعد الإعلان عن وقف الحرب في صعدة الذي انطوى على تهدئة للأوضاع في الجبهة الشمالية الغربية ضمن منطق "الهدنة" الحاكم للعلاقات بين محاربي ما قبل التاريخ المتمرسين في فنون القتال، وفي إحداث الفظائع والأهوال، وفي تربيع البؤرة والدائرة حد تحويل الحرب إلى مجرد لعبة سحرية أو هواية أو تسلية وطنية إذا اقتضى الأمر، حيث لا تعوزهم شهامة الانحناء لاستضافة أية حرب محتملة، بديلة أو مناوبة، إذا ما كانت أكبر وأوفر، أما إذا ما كانت شاملة ومفتوحة، فتلك هي النعمة وجنة القبيلي على أرض الله، وأية نعمة يمكن أن تضاهى بحرب يكون مسرحها بمقدار مسرح حرب 1994 – الجنوب– لكائن انثروبولوجي كهذا!

وحتى لا نخرج عن الموضوع، سنرجع لنقول إنه لم يعد بمقدور محافظ أبين ووكلائه ومدراء العموم في المحافظة، وجميعهم يقيمون في عدن، الوصول بالسيارات الحكومية إلى عاصمة المحافظة زنجبار، كل صباح، ليزاولوا أعمالهم، كما اعتادوا قبل أكثر من شهرين، لأن الطريق الذي كان سالكاً، قدر الإمكان، صار مهلكاً، ولن يرجع كما كان، وما عاد في الوقت متسع لاحتمال "قيادات" تهبط على زنجبار في بعض الصباحات بـ"البراشوت"، وكأنها قادمة من كوكب آخر، لتمارس ترف التنزه في الأدغال، وركوب الأخطار، ومقارعة الخطوب، وترجع إلى عدن أو صنعاء منتفخة ببطولات لا أصل لها ولا فصل، ومطالبة بعلاوات لا حد لها.

وإذا كانت الأقدار والصدف تحالفت لتمكن محافظ أبين من الفوز بعمر جديد بعد نجاته من كمين اغتيال أودى بحياة شقيقه، ومكنت محافظة شبوة ثم محافظ لحج من الفوز بنفس الفرصة، حتى قيل إنهم، جميعاً، نجوا من القتل بما يشبه "المعجزة"، فقد صار من الأحرى، بكل من نجا، أن يتذكر أن المعجزة لا تتكرر، فهي ليست حمارا!

وفي السياق، يبدو أن أبين وشبوة وغيرهما من المحافظات والمناطق التي تعرضت لعملية تجريف واسعة من معالم وعلامات وهيئات ورموز السياسة والمدنية، وصارت مراكز السلطة المحلية والإدارية والأمنية فيها مهجورة وخاوية على عروشها إلى درجة لا تسمح بغير اجتذاب الضالعين في الضلال والظلمات، والجسورين في تأليف الدويلات والإمارات وفبركة "القاعدة" على طبق مستعجل يستجيب لشهوة السلطة في صنعاء المتحفزة للانقضاض على أي طبق من هذا النوع الذي يؤبد ويديم بقاءها على العرش!

وليس بخاف على أحد أن طبول الحرب ومدافعها وطائراتها ومتفجراتها المدوية في ساحات الجنوب، قد جاءت في إطار تكريس الجنوب كمسرح لحرب مستدامة، ومن أجل ضرب قوى ومكونات الحراك السلمي الشعبي التي راوحت كثيراً ولم تفلح في بلورة تعبيرها السياسي الموحد، وهدم جسور التواصل والحوار السياسي التي راوحت، هي الأخرى، وترنحت إلى أن جاء يوم إعلان قيام ساعة الحرب على "القاعدة"، وخلط الحابل بالنابل بالعاطل، وتصفير الساحة، و"هدم المعبد" على طريقة عليّ وعلى أعدائي.

تلك هي الترجمة الأولية لمعطى الحرب المفتوحة والشاملة على "القاعدة"، والانحدار نحو مهلكة التشظي والتمزق باندفاع جنوبي يوحي بأن "النظام" الحاكم يخوض سباقاً غير معلن مع نظام البشير في السودان، ويستعجل هدم "المعبد"، وبالأحرى اليمن بضربة استباقية، وقبل أن يكون مطالباً بالرضوخ لمنطق الاستفتاء، أو نيفاشا!